

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

الفكر اللغوي العربي في نظر فيرستينغ

إعداد
عصام عبد الفتاح أبو الهيجاء

إشراف
الأستاذ الدكتور علي توفيق الحمد

حقل التخصص – لغة ونحو

١٤٣٣هـ / ٢٠١١م

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية وآدابها

الفكر اللغوي العربي في نظر فيرستينغ

إعداد

عصام عبد الفتاح أبو الهيجاء

بكالوريوس لغة عربية ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٠ م .

ماجستير لغة ونحو ، جامعة اليرموك ، ٢٠٠٥ م .

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الدكتوراه في تخصص لغة ونحو في جامعة اليرموك ، إربد ، الأردن

وافق عليها

أ. د. علي الحمد مشرفاً ورئيساً
أ. د. يوسف بكّار عضواً
أ. د. سمير استيتية عضواً
أ. د. هادي نهر عضواً
أ. د. عبد الكريم مجاهد عضواً

نوقشت بتاريخ ٢١ / ١٢ / ٢٠١١ م

المحتويات

الموضوع	الصفحة
الملخص	ج
مقدمة	١
تمهيد	١١
الفصل الأول : في تاريخ النحو العربي وبدايات التأليف المعجمي	١٥
أولاً : نشأة النحو العربي والأثر اليوناني	١٦
ثانياً : واضع النحو العربي	٣٢
ثالثاً : أصول النحو العربي وأدلته	٤٤
رابعاً : بدايات التأليف المعجمي	٤٩
الفصل الثاني : في العلاقات اللغوية	٥٤
أولاً : علاقات البنية والتركيب	٥٥
١ - أقسام الكلام	٥٥
٢ - مصطلح الإعراب ، ومصطلح hellènismós	٨٠
٣ - مصطلح صرف ، ومصطلح klísis	٨٨
٤ - مصطلح المتعدي ، ومصطلح غير المتعدي	٩٢

٩٣	٥ - المسند والمسند إليه
١٠٣	ثانيًا : المجالات الدلالية
١٠٣	١ - التمييز بين اللفظ والمعنى
١٠٥	٢ - العلاقة بين الصوت والمعنى
١٠٩	الفصل الثالث : في التعريفات و الحدود
١١٠	أولاً : مدخل إلى الموضوع
١١٢	ثانيًا : التعريفات و الحدود عند اليونانيين
١١٥	ثالثًا : التعريفات أو الحدود عند النحاة العرب
١٢٧	الفصل الرابع : في اللغة العربية : الفصحى واللهجات
١٢٨	أولاً : آراء في اللغة العربية الفصحى
١٣٢	ثانيًا : ظاهرة الإعراب
١٤١	خاتمة
١٤٣	Abstract
١٤٥	المصادر والمراجع

الملخص

الفكر اللغوي العربي في نظر فيرستينغ ، عصام عبد الفتاح أبو الهيجاء ، رسالة
دكتوراه ، جامعة اليرموك ، ٢٠١١ م ، المشرف : الأستاذ الدكتور علي توفيق
الحمد .

تناولت هذه الدراسة آراء كيس فيرستينغ في الفكر اللغوي العربي ؛ الذي يرى أن
الفكر اللغوي العربي تأثر في نشأته بالثقافة اليونانية .

جاء هذا البحث في مقدمة ، وتمهيد ، وأربعة فصول ، ثم خاتمة . عرضت في
المقدمة نظرية كيس فيرستينغ ، وذكرت أهداف الدراسة ، وحددت المنهج الذي اتبعته
فيها ، وأشارت إلى الدراسات السابقة .

وتضمن التمهيد الحديث عن مفهوم الاستشراق وبداياته ، وقدمت لمحة عن
الاستشراق الهولندي .

أما الفصول فجاءت على النحو الآتي :

– الفصل الأول : في تاريخ النحو العربي ، وبدايات التأليف المعجمي .

– الفصل الثاني : في العلاقات اللغوية .

– الفصل الثالث : في التعريفات والحدود .

– الفصل الرابع : في اللغة العربية : الفصحى واللهجات .

وفي الخاتمة ذكرت أهم الملاحظات التي تتعلق بآراء كيس فيرستينغ في مسألة

تأثر الفكر اللغوي العربي بالثقافة اليونانية .

(الكلمات المفتاحية : الفكر اللغوي العربي ، فيرستينغ) .

مقدمة :

ارتبطت نشأة النحو العربي وتطوره بقضية التأثير بعلم الأمم الأخرى . وقد تعددت آراء الدارسين العرب والمستشرقين للنحو العربي في هذه المسألة ؛ فمنهم يراه عربي النشأة ^١ ، ومنهم يراه متأثراً بعلم الأمم الأخرى ^٢ .

إن أهم ما يطرحه كيس فيرستيغ في كتابه (عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي) هو تلك النظرية التي تقوم على أن النحو العربي قد تأثر بالنحو اليوناني في مرحلة مبكرة ، أي منذ نشأته ، وليس في مرحلة متأخرة من مراحل فقط ؛ وهي المرحلة التي تُرجمت فيها كتب المنطق اليوناني إلى العربية ، بدءاً من القرن الثالث الهجري .

أما في كتابه الآخر (اللغة العربية) فيحاول المؤلف أن يسلط الضوء على مستويات اللغة العربية ، وتاريخ البحث فيها ، ومراحل تطورها .

^١ - من هؤلاء ليتمان الذي يقول : " كما تنبت الشجرة في أرضها كذلك نبت علم النحو عند العرب " . (ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، ٢ / ٢٨٥) .

ومنهم دي بور الذي يقول : " وهو [يقصد علم النحو العربي] ، على أي حال ، أثر رائع من آثار العقل العربي بما له من دقة في الملاحظة ، ومن نشاط في جمع ما تفرق ، ويحق للعرب أن يفخروا به " . (تاريخ الفلسفة في الإسلام ، دي بور ، ٥٧) .

^٢ - يلخص محمد خير الحلواني آراء القائلين بتأثير الأمم الأخرى في النحو العربي ، وهذه الآراء تُظهر تخبطهم واضطرابهم ؛ ففريق منهم يزعم أن التأثير اللغوي كان بمنطق اليونان ، وفريق آخر يزعم أنه كان بنحوهم ، لا بمنطقهم ، ويرى فريق ثالث أن التأثير لم يكن باليونان ، لأن طبيعة اللغة العربية تختلف عن طبيعة لغتهم ، ويجزم بأن التأثير كان بلغة السريان ، لأنها لغة سامية قريبة من اللغة العربية في خصائصها ، ونظمها ، ويأتي فريق آخر ليحزم بأن التأثير كان بالدراسات اللغوية للهنود ، ولا يمكن أن تكون بالدراسات الإغريقية أو السريانية . (انظر : بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام ، محمد خير الحلواني ، ١٩) .

إنّ الهدف من هذه الدراسة هو محاكمة ما يطرحه كيس فيرستينغ من أجل الوصول إلى رأي موضوعي في ما جاء به . و تحاول الإجابة عن الأسئلة الآتية :

١ - ما مدى صحة الآراء التي جاء بها فيرستينغ ؟ وما مسوغات قبولها أو رفضها ؟

٢ - هل التزم فيرستينغ الموضوعية في دراسته الفكر اللغوي العربي ؟

٣ - هل شمل التأثير اليوناني جميع قضايا النحو العربي وموضوعاته وتفصيلاته ، كما جاء في آراء فيرستينغ ؟

من أجل الوصول إلى إجابات عن هذه الأسئلة ، كان لا بدّ من استقراء آراء فيرستينغ ، وتحليلها ، ونقدها ، بالرجوع إلى المصادر التي استقى منها فيرستينغ آراءه ، ثمّ مراجعتها وعرضها على قضايا النحو العربي وموضوعاته .

بناءً على ما سبق ، فإنّ هذه الدراسة تعتمد المنهج الوصفي التحليلي ، وتعتمد إلى النقد مع الأمثلة والشواهد .

حظيت قضية تأثر النحو العربي بأحاء الأمم السابقة ، ولا سيّما النحو اليوناني ، بعناية عدد من الدارسين المحدثين ، فقد تناولها بالدرس أحمد مختار عمر في كتابه (البحث اللغوي عند العرب ، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر) . ولقد عرض احتمالات التأثير الأجنبي عرضاً سريعاً ، فتحدث عن التأثير الهندي ، والتأثير اليوناني ، والتأثير السرياني ، والتأثير العبري . وقد اتصف حديثه عن التأثير اليوناني - الذي هو الموضوع الرئيسي في دراستي هذه -

بالإيجاز ، ولهذا فإنني أرى أنه لم يعمق قضاياها ، ولم يفصلها ؛ فهو على سبيل المثال ، يتردد كثيراً في قبول الرأي القائل بوقوع النحو العربي تحت تأثير النحو اليوناني لمجرد التشابه في تقسيم أو أكثر ، أو لمجرد التشابه في بعض المصطلحات¹ . هذا موقفه من القضية ، فهو لم يتناول هذه التقسيمات وهذه المصطلحات بالدرس ، فاكتمى بتسجيل موقفه الراض لإثبات دعوى التأثير .

ناقش جيرار تروبو هذه القضية في بحثه (نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه) ، وفند حجج المستشرقين القائلين بوجود تأثير يوناني في النحو العربي . فقد احتجوا بأن النحاة العرب القدامى أخذوا تقسيم الكلام الثلاثي من المنطق اليوناني ، وأخذوا - أيضاً - مصطلحات : الإعراب ، والصرف ، والتصريف ، والحركة² .

إن منهج جيرار تروبو في حوض حجج المستشرقين القائلين بوجود تأثير يوناني في النحو العربي منهج سليم ، لأنه يبحث عن كل مصطلح في النظام اليوناني ، وعن المصطلح المقابل له في النظام العربي ، ويخلص إلى استحالة القول بوجود تأثير يوناني في النحو العربي ؛ لأن المفهوم الذي يدلّ عليه المصطلح اليوناني يختلف تماماً عن المفهوم الذي يدلّ عليه المصطلح العربي .

لقد ردّ على سبيل المثال رأي القائلين بأن كلمة الإعراب نُقلت من الكلمة اليونانية *hellenismos* التي تعني أن أصل الكلام هو الوجه الهليني في

¹ - انظر : البحث اللغوي عند العرب ، أحمد مختار عمر ، ٣٥٢ .
² - انظر : نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ، جيرار تروبو ، ١٢٦ .

التكلم ، أي الوجه الصحيح ، الذي نصل إليه بمراعاة خمسة أشياء : ١- استعمال الروابط ، أي حروف العطف . ٢ - استعمال الكلمات الخاصة . ٣- عدم استعمال الكلمات المتبسة . ٤- تمييز الأجناس في الأسماء . ٥- تمييز الأعداد فيها .

و يخلص تروبو إلى أن كلمة hellenismos كلمة عامة تختص بالكلام برمته ؛ فهي اصطلاح خطابي ، وليست اصطلاحًا نحويًا . أما الإعراب فهو اصطلاح نحوي ، يختص ببعض الكلمات فقط ، وهو يدلّ على ما يسميه سيبويه " مجاري أواخر الكلم " ، يعني التغيرات التي تحدث في آخر الاسم المتمكن ، والفعل المضارع لاسم الفاعل . والإعراب عند سيبويه نقيض البناء الذي يدلّ على عدم التغير في آخر الكلمة ^١ .

وناقش هذه القضية أيضًا إسماعيل عميرة في كتابه (المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية) . وكان فيرستينغ أحد المستشرقين الذين ناقش إسماعيل عميرة آراءهم . وهذه الآراء هي ^٢ :

١ - تأثر أبي الأسود الدؤلي ببعقوب الرهاوي . ٢ - علاقة الخليل بن أحمد بحنين بن إسحق . ٣ - أقسام الكلام العربي وصلتها بما ورد عند أرسطو . ٤ - ضرب سيبويه الأمثلة نفسها التي وردت عند اليونانيين . ٥ - أخذ العرب مصطلحات : الإعراب والصرف والتصريف والحركة من اليونانيين .

^١ - انظر : المصدر السابق ، ١٢٨ - ١٢٩ .
^٢ - انظر : المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية ، إسماعيل عميرة ، ٤٨ - ٦٤ .

لقد ناقش إسماعيل عمايرة هذه الآراء على نحو جيد . لكن هذه الآراء تشكل جزءاً صغيراً من آراء كيس فيرستينغ الواردة في كتابه (عناصر يونانية) . ثم إن إسماعيل عمايرة اعتمد على تروبو في نقض آراء كيس فيرستينغ المرقمة بـ (٣) و (٥) . فلم يعتمد على أرسطو مباشرة ، ولم يعتمد كذلك على مصادر نحوية يونانية . فإذا عرفنا أن نظرية فيرستينغ تقوم على أساس أن النحو العربي تأثر بالنحو اليوناني ، وليس بالمنطق الأرسطي فقط ، أدركنا ضرورة العودة إلى مصادر نحوية يونانية .

و من المحدثين الذين عرضوا هذه القضية علي مزهر الياسري في كتابه (الفكر النحوي عند العرب ، أصوله ومناهجه) . فقد عرض آراء المشككين بعروبة النحو وهم على نمطين : نمط يرى أن النحو من وضع الأجانب الذين اعتنقوا الإسلام ، وآخر لا ينكر أن العرب هم الذين بدؤوا بوضع النحو العربي ، لكنه يرى أن عملهم قام على محاكاة الدرس النحوي لدى الأمم الأخرى ^١ .

ردّ الياسري حجج المشككين ، لكن رده اتّصف بالعموم في كثير من المواضع . مثال ذلك معالجته وجه الشبه بين تقسيم المناطق للكلام وتقسيم النحاة له ^٢ ، فهو يقرر وجود فرق واضح بين التقسيمين ، لكنه لا يوضح لنا هذا الفرق .

أمّا محيي الدين محاسب فقد قدّم (قراءة نقدية في فرضية كيس فرستينغ) . وهذه القراءة مقدّمة لترجمته كتاب فيرستينغ ، الذي وسمه بـ (الفكر اللغوي بين

١ - انظر : الفكر النحوي عند العرب ، أصوله ومناهجه ، علي الياسري ، ١٠٦ .

٢ - انظر : المصدر السابق ، ١٢١ .

اليونان والعرب ، فصول من كتاب المستشرق الهولاندي كيس فرستينغ) . وقد ناقشت هذه القراءة النقدية بعض آراء فيرستينغ مناقشة تتسم بالعمق . لكنها لم تكن شاملة لكتابه كله ، ولم تستوعب جميع الجوانب التي عرضها . فقد رأى محيي الدين محسب أن يجعل ملاحظاته تحت المحاور الأربعة الآتية ^١ :

١- طبيعة نشأة العلم ونشأة النحو العربي ، فهو يرى أن النحو العربي مرّ في نشأته بالمستويات التي تمرّ بها العلوم بصفة عامّة ، وهي : إدراك التشابهات الظاهرية ، و إدراك التشاكلات المنطقية ، و التفسير .

٢- طبيعة المفاهيم والمصطلحات النحوية ، فهو يأخذ على فيرستينغ النظرة الجزئية للمصطلحات والمفاهيم النحوية ، وعزلها عن سياقها ، والاعتماد على مجرد التشابهات دون الأدلة التاريخية . وللتدليل على ما سبق يناقش ثلاثة مصطلحات ، هي : المتعدي ، وغير المتعدي ، والجامد .

٣- مفهوم العناصر النحوية ، التي يأخذ فيها على فيرستينغ بناء نظريته اعتمادًا على مصادر تشمل مؤلفات من حقول مختلفة : كالفلسفة ، والمنطق ، واللغة ، والطب .

٤- وسائل الاستدلال على الفرضية ، فهو يأخذ على فيرستينغ استدلاله على تأثير النحو اليوناني في المرحلة الأولى من نشأة النحو العربي ، بالاعتماد على مصادر النحو العربي المتأخرة عن النشأة كالإيضاح للزجاجي ، والمفصل

١- انظر : مقمّة كتاب (الفكر اللغوي بين اليونان والعرب) ، وهي بعنوان (قراءة نقدية في فرضية كيس فرستينغ) ، محيي الدين محسب ، ١٤ وما بعدها .

للزمخشري .ويأخذ عليه كذلك اقتطاعه جزءاً من النص الذي يحيل عليه ، وتركه جزءاً آخر لا يسنده في استنتاجه .

يلتقي مسار هذه الدراسة أحياناً مع قراءة محيي الدين محاسب النقدية . لكتها سرعان ما تسير في اتجاه مستقل ؛ لأن كثيراً من الموضوعات التي تناولها لم يتناولها محيي الدين محاسب . ومن هذه الموضوعات : نشأة النحو العربي وصلته بالنحو اليوناني ، وبدايات التأليف المعجمي عند العرب ، وآراء فيرستينغ في اللغة العربية الفصحى ، والمصطلحات النحوية والصرفية ، لا سيّما تلك التي لم يتناولها محيي الدين محاسب . وتشتمل هذه الدراسة على آراء المستشرقين والشرقيين الذين اتخذوا موقفاً موافقاً لموقف فيرستينغ ، أو موقفاً مخالفاً له ، حسب مقتضيات هذه الدراسة . وتعتمد على مصادر نحوية ومنطقية وفلسفية يونانية ، وهذا ما لم أجده عند محيي الدين محاسب .

تناقش هذه الدراسة قضية تأثير النحو العربي بالنحو اليوناني عند كيس فيرستينغ في كتابه (عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي) . وتناقش آراءه في نظريات تطور العربية ، وتاريخ البحث فيها ، في كتابه (اللغة العربية ، تاريخها ومستوياتها وتأثيرها) . وقد شغلت آراء فيرستينغ في كتابه الأول الجزء الأكبر من هذه الدراسة ؛ لأنّ موضوعه يشكل الأساس الذي بُنيت عليه .

لم تهدف هذه الدراسة إلى حصر المصطلحات والمفاهيم والأمثلة التي زعم فيرستينغ حدوث التأثير فيها ؛ لأنّ كتابه يضمّ بين دفتيه عدداً كبيراً منها ؛ بحيث

يُقَدَّر عددها بالمئات ؛ فقد كان يَعمد - في كثير من الأحيان - إلى البحث عن المصطلحات والمفاهيم والأمثلة في النحو العربي وما يقابلها في النحو اليوناني ، مكتفياً - في كثير من الأحيان - بوجود تشابه لغوي أو وظيفي فقط ، للحكم بوجود تأثير وتأثر . وهذا في رأبي لا يقوم دليلاً على إثبات دعوى التأثير ؛ لأن كثيراً من اللغات الإنسانية تشترك في هذه المصطلحات والمفاهيم والأمثلة ، ولا يُعدّ اشتراكها فيها دليلاً على التأثير والتأثر . ولقد عالجت هذه الدراسة عددًا لا بأس به من تلك المصطلحات والمفاهيم والأمثلة ، بعد أن أدرجتها تحت عناوين رئيسية ، كما وردت في الفصل الثاني من هذه الدراسة ، واكتفيتُ بما عالجتُ للتدليل على عدم صواب هذا المنهج الذي سلكه فيرستينغ . وما ذكرته في تلك المواضع ينسحب على العدد المتبقي من أدلة فيرستينغ التي تندرج تحت هذه الفئة .

وقد اقتضت هذه الدراسة أن تكون في تمهيد وأربعة فصول على النحو الآتي :

- التمهيد : ويتضمن الحديث عن مفهوم الاستشراق وبداياته ، ويقدم

لمحة عن الاستشراق الهولندي .

- الفصل الأول : في تاريخ النحو العربي ، وبدايات التأليف المعجمي ،

ويتضمن :

أولاً : نشأة النحو العربي والأثر اليوناني .

ثانياً : واضع النحو العربي .

ثالثًا : أصول النحو العربي وأدلته .

رابعًا : بدايات التأليف المعجمي .

- الفصل الثاني : في العلاقات اللغوية ، ويتضمن :

أولاً : علاقات البنية والتركيب :

١- أقسام الكلام : أ- اسم . ب- فعل . ج- حرف .

٢- مفهوم الإعراب ومصطلح hellènismós .

٣- مصطلح صرف ومصطلح klísis .

٤- مصطلح المتعدي ومصطلح غير المتعدي .

٥- المسند والمسند إليه .

ثانيًا : المجالات الدلالية :

١- التمييز بين اللفظ والمعنى .

٢- العلاقة بين الصوت والمعنى .

- الفصل الثالث : في التعريفات و الحدود ، ويتضمن :

أولاً : مدخلاً إلى الموضوع .

ثانيًا : التعريفات والحدود عند اليونانيين .

ثالثًا : التعريفات أو الحدود عند النحاة العرب .

- الفصل الرابع : في اللغة العربية : الفصحى واللهجات ، ويتضمن :

أولاً : آراء في اللغة العربية الفصحى .

ثانياً : ظاهرة الإعراب .

وفي الختام أقدم شكري وتقديري إلى الأستاذ الدكتور علي الحمد لتفضله بالموافقة على الإشراف على هذه الدراسة ، ولتوجيهاته وآرائه التي أسهمت في إخراجها على هذا النحو ، وتممت ما اعترأها من نقص .

وأتقدم بالشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة المؤلفة من : الأستاذ الدكتور يوسف بكّار ، والأستاذ الدكتور سمير استينية ، والأستاذ الدكتور هادي نهر ، والأستاذ الدكتور عبد الكريم مجاهد .

تمهيد :

الاستشراق هو دراسة الغرب لتاريخ الشرق ، وثقافته ، ومعتقداته ، وآدابه ، ولغاته ، وعلومه . وقد كانت الحضارة وما يتصل بها كالقرآن الكريم ، والحديث النبوي ، وسيرة الرسول الكريم محمد - صلى الله عليه وسلم - ، واللغة العربية ، والتاريخ الإسلامي ، محط اهتمام المستشرقين وموضوع دراساتهم ؛ نظراً للدوافع الدينية والاستعمارية والاقتصادية والعلمية^١ .

" ويمكن النظر إلى الاستشراق على أنه فرع من فروع المعرفة في الثقافة الغربية ، موضوعه الشرق . وكلمة مستشرق تطلق على كل عالم غربي يشتغل بدراسة الشرق ، ولغاته ، وآدابه ، وحضارته ، وأديانه " ^٢ . وقد ظهرت دعوة لاستبدال مصطلح (الاستشراق) في مؤتمر الاستشراق التاسع والعشرين ، فقرر المجتمعون إطلاق اسم (مؤتمر العلوم الإنسانية) على مؤتمر الاستشراق القادم^٣ .

وقد كان لآراء المستشرقين الأثر الكبير في حفز عقول الباحثين العرب ، فانبرى فريق منهم لتأييد تلك الآراء ، وانبرى فريق آخر للرد عليها

١ - انظر دوافع الاستشراق في : الاستشراق والمستشرقون ، مصطفى السباعي ، ٢٠ - ٢٥ .
٢ - الاستشراق وأثره على الثقافة العربية ، محمد إبراهيم حسن ، ١ .
٣ - حقيقة الاستشراق ، محمد بهاء الدين ، ٦ .

ودحضها . وكان من ثمرة ذلك أن انقسم الباحثون العرب – في نظرهم
إلى جهود المستشرقين وأرائهم – ثلاث فرق :

– الأولى تنظر إلى جهود المستشرقين وأرائهم بتقدير وقبول وإعجاب ،
من غير تمييز أو تدقيق في تلك الجهود و الآراء .

– والثانية تنظر إليها رافضة ومستنكرة .

– والأخيرة تنظر إليها بموضوعية ؛ فلم تقبل أو ترفض ما جاء به
المستشرقون إلا بعد استقراء ما جاؤوا به ، ثم محاكمته بموضوعية .
وهذا في رأي هو المنهج السليم .

و لم يتفق الباحثون على تحديد تاريخ معين لبداية الاستشراق ؛ فمنهم
من يذهب إلى القول بأن بدايته ترجع إلى القرن العاشر الميلادي^١ ،
ومنهم من يذهب إلى القول بأن بداياته الأولى ترجع إلى مطلع القرن
الحادي عشر الميلادي ، في حين يرى رودي بارت أن بدايات الدراسات
الإسلامية والعربية في أوروبا تعود إلى القرن الثاني عشر ، الذي
ترجمت فيه – لأول مرة – معاني القرآن الكريم إلى اللغة اللاتينية ،

١ - يعدّ الراهب الفرنسي جبرير دي أولياك (٩٣٨ – ١٠٠٣ م) من أوائل المشتغلين بعلوم
الشرق . وقد ارتحل إلى روما مقرّ البابوية ، حيث اشتهر هناك بين أقرانه بمعرفته الواسعة باللغة
العربية وعلوم المسلمين ، فانتخب حبراً أعظم تحت لقب سلفستر الثاني (٩٩٩ – ١٠٠٣ م) .
واستطاع من خلال منصبه الجديد أن ينشئ ثلاث مدارس لتدريس اللغة العربية وعلومها .
(انظر : المصدر السابق ، ٩) .

وظهر فيه أول قاموس لاتيني عربي^١ . ويذكر إدوارد سعيد أن الغرب يؤرخ لبدء وجوده الرسمي بصدور قرار مجمع فينا الكنسي عام ١٣١٢ م بتأسيس عدد من كراسي الأستاذية في اللغة العربية في عدد من الجامعات الغربية كجامعات باريس ، وأكسفورد ، وبولونيا^٢ . فالاستشراق ظاهرة قديمة ، قد يكون عمرها نحو ألف عام . وهذه الظاهرة على الرغم من قدمها إلا أنها ما زالت ترى في الشرق مادة غنية للدراسة .

وقد أسهم الهولنديون - شأنهم في ذلك شأن أقرانهم الغربيين - في تحقيق تراث الشرق ومقارنة لغاته وجلاء تاريخه وجغرافيته ، وتبويب العلوم الإسلامية من تفسير وفقه وحديث . وتخرج عليهم المستشرقون واستعانوا بمؤلفاتهم وترجماتهم ، وتعاونوا معهم في إصدار مجموعاتهم ، وآثروا نشر مصنفاتهم في مطبعتهم ، حتى عُدّت هولندا ، لاسيما ليدن في جامعتها ومكتبتها ومطبعتها من أشهر مراكز الاستشراق العالمي^٣ .

وقد " بلغت دراسة اللغة العربية في ليدن خلال القرن السابع عشر آفاقًا حملت المستشرق الألماني فك على القول في إمامته الوثيقة بالدراسات العربية في أوروبا : (في السباق بين الأمم الأوروبية

١ - انظر : الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري ، محمود زقزوق ، ٢٣ .

٢ - انظر : الاستشراق ، إدوارد سعيد ، ٨٠ .

٣ - انظر : المستشرقون ، نجيب العقيقي ، ٦٤٤ / ٢ .

تصدرت الأراضي المنخفضة [يقصد هولندا] الصفوف في الدراسات العربية قرنين من الزمان) . وبدأ هذا التطور بفرانسيكوس رافلنخيوس المتوفى سنة ١٥٩٧ " ١ . ومن أعلام المستشرقين الهولنديين دي خويه (١٨٣٦ م - ١٩٠٩ م) ، ودي بور (١٨٦٦ م - ١٩٤٢ م) .
ومنهم - أيضاً - كيس فيرستيغ المولود عام ١٩٤٧ م ، وهو أستاذ للغة العربية في جامعة نايمخن الكاثوليكية في هولندا ٢ . ومن مؤلفاته :
Greek Elements in Arabic Linguistic Thinking وقد ترجمه إلى العربية محمود علي كناكري .
Landmarks in Linguistic Thought .III . Arabic وقد ترجمه إلى العربية أحمد شاكر كلابي .
The Arabic Language وقد ترجمه إلى العربية محمد الشرقاوي .

١ - الدراسات العربية في هولندا ، بروخمان و شرودر ، ٦ .
٢ - انظر : معجم أسماء المستشرقين ، يحيى مراد ، ٧٢٤ .

الفصل الأول

في تاريخ النحو العربي وبدايات التأليف المعجمي

أولاً : نشأة النحو العربي والأثر اليوناني .

ثانياً: واضع النحو العربي .

ثالثاً : أصول النحو العربي وأدلته .

رابعاً : بدايات التأليف المعجمي .

أولاً: نشأة النحو العربي والأثر اليوناني :

ما زالت نشأة النحو العربي يكتنفها شيء من الغموض . يقول أحمد أمين :
" وتاريخ النحو في منشئه غامض كل الغموض " ¹ ؛ ولهذا نجد الآراء قد تعددت
في هذا الموضوع ، فانقسم أصحابها ثلاث فرق :
- الأولى ترى تبعية النحو العربي - في مرحلة النشأة - لأنحاء الأمم الأخرى ،
والنحو اليوناني بخاصة .

- والثانية ترى أصالة النحو العربي .

- والثالثة ترى تأثر النحو العربي بأنحاء الأمم الأخرى في مرحلة تالية لمرحلة
النشأة .

ويلخص ليتمان هذه الآراء فيقول : " اختلف العلماء الأوربيون في أصل هذا
العلم ؛ فمنهم من قال إنه نقل من اليونان إلى بلاد العرب ، وقال آخرون ليس
كذلك ، وإنما كما تنبت الشجرة في أرضها كذلك نبت علم النحو عند العرب ،
وهذا الذي روي في كتب العرب من زمن ، ونحن نذهب في هذه المسألة مذهباً
وسطاً ، ونقول كما أثبتته في هذه السنة ² عالم اسمه (Joseph laBlanc ³)
وترجمته يوسف الأبيض ، أنه أبداع العرب علم النحو في الابتداء ، وأنه لا يوجد

1 - ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، ٢ / ٢٨٥ .

2 - أي السنة التي توافق السنة التي حدث فيها الإخبار .

3 - ورد في الأصل (Josph) .

في كتاب سيبويه إلا ما اخترعه هو والذين تقدموه ، ولكن لما تعلم العرب الفلسفة

اليونانية من السريان في بلاد العراق تعلموا أيضا شيئا من النحو " ١ .

ويمثل فيرستينغ الفرقة الأولى ؛ فهو يرى أنّ النحو العربي في أصوله ، ومفاهيمه ، ومصطلحاته ، وأمثله قد تأثر بأحاء الأمم الأخرى كالهندية ، واليونانية ، والسريانية ، والفارسية .

سلط فيرستينغ في كتابه (عناصر يونانية) الضوء على التأثير اليوناني في النحو العربي ؛ إذ تقوم نظريته على أنّ النحو العربي قد تأثر بالنحو اليوناني في مرحلة مبكرة ، أي منذ نشأته ٢ ، وليس في مرحلة متأخرة من مراحل فقط ؛ وهي المرحلة التي تُرجمت فيها كتب المنطق اليوناني إلى العربية بدءاً من القرن الثالث الهجري ٣ . يقول فيرستينغ : " تتصف بدايات النحو العربي باتصالات مباشرة وشخصية بالثقافة اليونانية الحية ، وكذلك النحو في البلاد الهيلينية التي فُتحت حديثاً " ٤ . ونتيجة ذلك أراه يردد مقولة " إنّ العرب فيما يبدو لم يسهموا بشيء في دراستهم للغة ، مقارنة بإسهاماتهم ، وإضافاتهم الجليلة وتحسيناتهم في الرياضيات ، والفلك ، والفيزياء ، والطب ، والتاريخ الطبيعي " ٥ .

١ - ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، ٢ / ٢٩٢ - ٢٩٣ . وانظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، الطنطاوي ، ١٥ .

٢ - نشأ النحو العربي في عهد عليّ بن أبي طالب (ت ٤٠ هـ) عليه السلام . وتنسب معظم الروايات إلى أبي الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) وضع النحو .

٣ - انظر تاريخ هذه الفترة في (التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ، دراسات لكبار المستشرقين) ترجمة عبد الرحمن بدوي ، ٥٨ وما بعدها .

٤ - عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٣٢ .

٥ - المصدر السابق ، ٣١ .

و يرى فيرستينغ أنّ النحو العربي تأثر بالنحو اليوناني عن طريقين : أحدهما مباشر^١ ، والثاني غير مباشر^٢ ، وأنّ الطريق الأول أسبق زمنًا من الطريق الثاني^٣ . ولإثبات مسألة الاتصال المباشر بين النحو العربي والنحو اليوناني في مرحلة مبكرة من مراحل النحو العربي ، يقدّم فيرستينغ أدلة تؤيد هذه الفكرة - من وجهة نظره - وهذه الأدلة هي^٤ :

١- أنّ اللغة اليونانية كانت مستعملة في جميع مناطق العالم في الشرق الهيليني ، خاصة بين المتقنين .

٢- ظهور المراكز الثقافية والعلمية التي تدرّس الفلسفة اليونانية واللغة اليونانية ، وتترجم الكتابات اليونانية إلى اللغات السريانية والفارسية . ومن هذه المراكز مدرسة نصيبين^٥ ، ومدرسة الرها^٦ ، ومدرسة جنديسابور^٧ .

٣- المحاولات المعتزلية الأولى حول خلق القرآن ، وقضية الإرادة الحرة ، ومبدأ صفات الله ، تدلّ على الاتصال بين الثقافة اليونانية والثقافة العربية .

٤- أنّ اللغة اليونانية كانت لغة الإدارة والديوان في دمشق في عهد الخليفة عبد الملك بن مروان .

١ - يقصد بالطريق المباشر الاتصال المباشر بين النحاة العرب والثقافة الهيلينية المنتشرة في بلاد العرب التي سيطر عليها اليونان .

٢ - يقصد بالطريق غير المباشر الاتصال بالثقافة اليونانية عن طريق الترجمات السريانية للأعمال اليونانية .

٣ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٣٨ .

٤ - انظر : المصدر السابق ، ٣٩ - ٤٣ .

٥ - نصيبين : مدينة عامرة من بلاد الجزيرة على جادة القوافل من الموصل إلى الشام . (انظر : معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، ٥ / ٢٨٨) .

٦ - الرها : مدينة بالجزيرة بين الموصل والشام . (انظر : المصدر السابق ، ٣ / ١٠٦) .

٧ - جنديسابور : مدينة بخورستان . (انظر : المصدر السابق ، ٢ / ١٧٠) .

٥- الافتراض أنه كان هناك مترجمون يتمتعون بمعرفة جيدة أو معقولة باللغة اليونانية ، وأن أعمال هؤلاء المترجمين ومناهجهم كانت ، بقصد أو بغير قصد ، متأثرة بشكل كبير بالمناهج اللغوية اليونانية ، والمصطلحات الفنية اليونانية ، والتصنيفات اليونانية .

إن ما جاء به فيرستينغ لا يشكل أدلة واضحة مقنعة ؛ فلا أنكر وجود الثقافة اليونانية على الساحة العربية ، ولا أنكر أن يكون المجتمع العربي الإسلامي قد علق به شيء من هذه الثقافة ؛ لكنني أعتقد أن هذه الثقافة كانت ذات تأثير محدود في المجتمع العربي ، إذ انحصرت تأثيرها في أطراف الجزيرة العربية وما يحيط بها ، هذا من جهة ؛ ومن جهة ثانية فقد كان اهتمام تلك المراكز - في المقام الأول - منصبًا على المؤلفات الكنسية والعقائدية^١ . فيجب ألا نبالغ في أثر الثقافة اليونانية في الدراسات اللغوية والنحوية العربية ؛ إذ لم يصل إلينا أي دليل على أن اللغويين والنحاة العرب الأوائل كان لديهم معرفة باللغة اليونانية ، أو أنهم كانوا على اتصال بتلك المراكز أو بالمنتسبين إليها ، هذا من جهة . ومن جهة ثانية ، لا يمكن أن نتصور أن المجتمع العربي - الذي كان يشكل أبنائه الذين يعرفون الكتابة بلغتهم العربية نسبة ضئيلة منه - ذو معرفة شاملة مؤثرة بالثقافة اليونانية ، كما صورته فيرستينغ في كتابه (عناصر يونانية) ؛ فقد صورته ذا معرفة بالمصادر اليونانية المتنوعة كالفلسفة ، والنحو ، والمنطق ،

١ - مثال على ذلك مدرسة نصيبين الأولى . (انظر : المدارس السريانية ، ماجدة محمد ، ٨٥ - ٨٦) . وكذلك مدرسة الرها . (انظر : المصدر السابق ، ١٠٥) .

واللغة ، والطب . كما حاول فيرستينغ أن يرسم صورة للغويين العرب تظهرهم قادرين على استيعاب تلك المصادر وهضمها ، والإفادة منها في بحثهم اللغوي في مرحلة مبكرة .

أما ما ذكره فيرستينغ بشأن استخدام اللغة اليونانية في ديوان الخلافة الإسلامية في دمشق ، فلا يقودنا إلى الحكم بوجود تأثير يوناني في النحو العربي ، وذلك لسببين : أحدهما أن استخدام اللغة اليونانية اقتصر على تنظيم شؤون الديوان المالية والإدارية . والآخر أن موقع دمشق يبعد كثيرًا عن البصرة التي نشأ فيها النحو العربي .

أما إشارة فيرستينغ غير المباشرة إلى استخدام علي بن أبي طالب — عليه السلام — لكلمة (قالون) في حديثه العادي¹ في محاولة منه وصل علي بن أبي طالب — كرم الله وجهه — بالثقافة اليونانية ، فلا يمكن لها أن تقودنا إلى هذه النتيجة ؛ لأن معظم اللغات يتسرب إليها كلمات دخيلة ، واستخدام أبناء أي لغة لكلمات دخيلة لا يعني معرفتهم باللغات التي تنتمي إليها تلك الكلمات . قال ابن منظور (ت ٧١١ هـ) : " روي عن عليّ — عليه السلام — أنه سأل شريحًا عن امرأة طُلقَتْ ، فذكرت أنها حاضت ثلاث حيض في شهر واحد ، فقال شريح : إن شهد ثلاث نسوة من بطانة أهلها ، أنها كانت تحيض قبل أن طُلقَتْ

¹ - يقول فيرستينغ : " ولسنا متأكدين هنا أيضًا إذا كانت هذه القصة مرتبطة بالتأثير اليوناني ، بدليل أن عليّ بن أبي طالب استخدم كلمة يونانية واحدة وهي قالون (باليونانية جيد) في حديثه العادي " . عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٤٦ .

في كل شهر كذلك ، فالقول قولها ، فقال عليّ : قالون . قال غير واحد من أهل

العلم : " قالون " بالرومية معناها أصبت . ورأيت في تاريخ دمشق لابن عساكر

في ترجمة عبد الله بن عمر ، قال : اشترى عبد الله بن عمر جارية رومية فأحبها

حباً شديداً ، فوعدت يوماً عن بغلة كانت عليها ، فجعل ابن عمر يمسح التراب

عنها ويفتيها ، قال : فكانت تقول له أنت قالون ، أي رجل صالح ، ثم هربت

منه ، فقال ابن عمر :

قد كنتُ أحسبني قالونَ ، فانطلقتُ فاليومَ أعلمُ أنّي غيرُ قالونِ .¹

إنّ استخدام عليّ بن أبي طالب - كرم الله وجهه - وعبد الله بن عمر - رضي

الله عنه - تلك الكلمة لا يعني أنهما يتقنان اللسان اليوناني أو الرومي ، أو أنهما

متأثران بالثقافة اليونانية أو الرومية ، " وربما يكون من المرجح أنّ كلمة

(قالون) كانت تسير في الاستعمال اللغوي آنذاك بطريقة تماثل استعمال كلمة

(عفارم) وكلمة (برافو) في حياتنا اللغوية المعاصرة ، حيث نجد الكثير من

الأشخاص يستعملونها في التعبير عن الاستحسان دون أن يعني ذلك معرفتهم

باللغة التي تنتمي إليها كل كلمة " .² إنّ استخدام عليّ بن أبي طالب

وعبد الله بن عمر - رضي الله عنهما - تلك الكلمة يشير إلى جريانها على السنة

الناس في حياتهم العادية العامة ، حتى أصبحت جزءاً من لغتهم . وهذه الكلمة

مثلها مثل كثير من الكلمات المعربة التي ألف الناس استعمالها دون أن يعني ذلك

معرفتهم باللغات التي تنتمي إليها تلك الكلمات .

¹ - لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (قلن) .

² - الفكر اللغوي بين اليونان والعرب ، محيي الدين محاسب ، ١٧ .

أما بشأن آراء المعتزلة حول خلق القرآن^١ ، ومسألة الإرادة الحرة^٢ ، وقضية صفات الله^٣ ، وكون هذه الآراء مستوحاة من اللاهوت المسيحي الذي كان قد أفاد من الفكر الفلسفي اليوناني ، فهذا أمر طبيعي ؛ فلا بد أنه قد جرت مناظرات ونقاشات بين أنصار الدين القديم (الدين المسيحي) ، وأنصار الدين الجديد (الدين الإسلامي)^٤ ، وكان من ثمرة تلك النقاشات والمناظرات أن حاولت الفرق الإسلامية الاطلاع على تلك المسائل في مصادرها ، ففهمت كل فرقة تلك المسائل وفق معتقداتها ، وكان نتيجة ذلك أن ظهر الخلاف بين التيارات الإسلامية المختلفة ، كالمعتزلة وأهل السنة .

^١ - رأى المعتزلة أنّ القرآن من خلق الله ، وأنّ القرآن يجب أن يكون أقلّ أزلية من الله ، ما دام المؤلف يسبق الكتاب الذي ألّفه . ورأى أهل السنة أنّ القرآن أزلي مع الله ، ولو أنّ الكلمات التي عبّر بها ، والورق الذي كتب عليه ، مخلوقات غير أزلية مع الله . يرى أوليري أنّ هذه النقاشات مستوحاة من اللاهوت المسيحي عن طريق تعاليم القديس يوحنا الدمشقي . (انظر : مسالك الثقافة الإغريقية ، أوليري ، ١٨٩ - ١٩٠) .

^٢ - يرى المعتزلة أنّ الله ما دام عادلاً ، فلن يحاسب الناس ، إلا عندما يكونون مختارين ، ويختارون الخطيئة . وهذا يتفق و الأخلاق الإغريقية التي ترى أنّ الإنسان مسؤول عن حرية الاختيار فحسب . (انظر : المصدر السابق ، ١٩٠) .

^٣ - يرى المعتزلة أنّ الصفات الوحيدة التي يمكن أن يوصف الله بها سلبية ، ككونه أزلياً ، أي لا أول له ، وكونه مطلقاً ، ليس له حدود ولا مكان ، وهكذا . ويرى أهل السنة أنّ هذه الصفات التي يأتي القرآن بها يجوز أن يوصف بها الله ، لأنها وردت كذلك ، ولكنها لا تدلّ على المعنى نفسه حين يوصف بها الناس ؛ ولسنا نعلم ما تدلّ عليه هذه الصفات في القرآن . يرى أوليري أنّ هذه المشكلة وحلّها قد استعارهما العرب من تعاليم أفلوطين وآخرين من الأفلاطونيين المحدثين . (انظر : المصدر السابق ، ١٩٠ - ١٩١) .

^٤ - يقول علي النشار : " وقد عثر الباحثون على نصوص سريانية من مخلفات العهد الإسلامي الأول في العراق ، وفيها ترجمات لبعض سور القرآن التي تكلمت على المسيحية ، نقلها السوريان إلى لغتهم - في مطلع غزو المسلمين لما بين النهرين - لكي يناقشوا مضمونها " . (نشأة الفكر الفلسفي ، علي النشار ، ١ / ٩٢) .

وانظر أثر الفكر المسيحي وأثر الفلسفة في الفكر الاعتزالي في : المعتزلة ، نشأتهم ، فرقمهم ، أرائهم [كذا] الفكرية ، صلاح أبو السعود ، ٣٨ - ٤٥ .

إن هذا الدليل يقودنا إلى أثر الثقافة اليونانية والمسيحية التي لا أنكر وجودها على الساحة العربية الإسلامية ، لاسيما بعد عصر الترجمة . لكنه لا يقدم لنا شيئاً في إثبات دعوى التأثير اليوناني في الحقل اللغوي والنحوي .

أما بشأن الترجمة ، فيجب أن أوضح ما يأتي :

١- وقع في الخطأ من حاول أن يربط بين الخليل بن أحمد وحنين بن إسحق أحد أشهر مترجمي المؤلفات العلمية الإغريقية إلى العربية ، في محاولة منهم التذليل على اطلاع النحاة العرب على أساليب النحو اليوناني وقواعده ؛ إذ يذكر أوليري أن حنين بن إسحق " تعلم العربية على يد الخليل بن أحمد " ^١ . إن هذا الادعاء يدحضه التاريخ ^٢ ؛ فالخليل توفي عام ١٧٥ هـ ، في حين توفي حنين بن إسحق عام ٢٦٠ هـ ، أو ٢٦٣ هـ ، فالمدة الزمنية التي تفصل بين تاريخي الوفاة تقرب من خمسة وثمانين عاماً ، وهذا يدل على استحالة كون حنين بن إسحق قد تعلم العربية على يد الخليل ، أو نقل إليه شيئاً ، أو أفاده بشيء . أضف إلى ذلك أن ابن أبي أصيبعة (ت ٦٦٨ هـ) الذي ذكر أن حنين بن إسحق تعلم العربية على يد الخليل بن أحمد ^٣ ، عاد وذكر أن حنيناً

١ - مسالك الثقافة الإغريقية ، أوليري ، ٢١٦ . وانظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٥١ . ومن المحدثين العرب الذين وقعوا في هذا الوهم إبراهيم مذكور في بحثه (منطلق أرسطو والنحو العربي) ، ٣٤١ . وكذلك أحمد أمين في كتابه (ضحى الإسلام) ، ١ / ٢٨٣ . أشار فؤاد سيّد محقق كتاب (طبقات الأطباء والحكماء) لابن جُلجل (ت ٣٨٤ هـ تقريباً) إلى هذا الوهم ، وذكر أن ابن جُلجل هو مَنْ أورد خبر تعلم حنين بن إسحق العربية على الخليل بن أحمد . (انظر : طبقات الأطباء والحكماء ، ابن جُلجل ، ٦٨) .

٢ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٥١ .

٣ - انظر : عيون الأنبياء في طبقات الأطباء ، ابن أبي أصيبعة ، ٢٦٢ .

ولد سنة ١٩٤ هـ^١ ، أي أنه ولد بعد وفاة الخليل بنحو تسعة عشر عامًا^٢ . وقد أشار فيرستينغ إلى هذا التناقض مع التاريخ ، غير أنه ألمح إلى إمكانية اتصال النحاة العرب ، ومنهم الخليل ، بالمترجمين السابقين لحنين بن إسحق^٣ . وهذا مجرد افتراض لا يوجد دليل يدعمه ؛ إذ لم تذكر لنا المصادر شيئًا عن اتصال نحائنا الأوائل بهؤلاء المترجمين ، والإفادة منهم . وفيرستينغ نفسه لم يذكر حادثة نستدل بها على حدوث مثل هذا الاتصال .

٢- ولا بد لي أن أذكر أنّ أوائل المخطوطات التي تُرجمت كانت في حقول الطب والرياضيات والفلك ، وهي لدى العرب الفنون العملية . ولم تأت ترجمة المؤلفات النظرية إلا في ما بعد^٤ . ولأجل ذلك فإبني أرى أنّ إفادة العرب من المؤلفات اليونانية النظرية كانت في مرحلة متأخرة من مراحل الفكر اللغوي العربي ، وليس في مرحلة النشأة كما ذهب إليه فيرستينغ .

بعد أن تأملت ما جاء به فيرستينغ من أدلة يمكن أن أقول : إنّ حديث فيرستينغ عن اتصال العرب المبكر بالنحو اليوناني جاء بلا أدلة واضحة مقنعة ، ولهذا أرى أنّ تأثير المنطق اليوناني حدث في مرحلة متأخرة من مراحل النحو العربي ، وهذا المنطق اليوناني أنكره الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ) ، ولم يقبل به من وجهة نظره النحوية ، وإن كان يدرك تأثيره في بعض النحاة . يقول : " الاسم

١ - انظر : المصدر السابق ، ٢٦٣ .

٢ - ذكر علي الياسري في كتابه (الفكر النحوي عند العرب ، أصوله ومناهجه) ص ١٢٥ ، أنّ المدّة الزمنية التي تفصل بين وفاة الخليل بن أحمد ومولد حنين بن إسحق ثلاثة عشر عامًا . والصواب ما ذكرته .

٣ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٥١ .

٤ - انظر : الفكر العربي والعالم الغربي ، يوجين مايرز ، ٩١ .

في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً ، أو واقِعاً في حيز الفاعل والمفعول به . هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم البتة . ولا يدخل فيه ما ليس باسم ، وإتما قلنا في كلام العرب ، لأننا له نقصد ، وعليه نتكلم ، ولأنّ المنطقيين وبعض النحويين قد حدّوه حدّاً خارجاً عن أوضاع النحو ، فقالوا : الاسم صوت موضوع دال باتفاق على معنى غير مقترن بزمان . وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإتما هو من كلام المنطقيين وإن كان تعلق به جماعة من النحويين " ¹ . ويروي أنّ أبا الحسن الرّماني (ت ٣٨٤ هـ) " كان يمزج كلامه في النحو بالمنطق ، حتّى قال أبو عليّ الفارسي : إن كان النحو ما يقوله الرّماني ، فليس معنا منه شيء ، وإن كان النحو ما نقوله نحن ، فليس معه منه شيء " ^٢ .

يرى فيرستينغ أنّ هذا النظام المتوازن بمصطلحاته الفنية ، الذي يمثله كتاب سيبويه ، لا يمكن أن يكون نتيجة تطور طبيعي في أقل من قرن من الزمان على محاولات أبي الأسود الدؤلي الأولى ^٣ . لأجل ما سبق يعتقد فيرستينغ بوجود تأثير يوناني في النحو العربي ، ويؤيد هذه الفكرة — من وجهة نظره — وجود اتصال

¹ - الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، ٤٨ .

² - معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، ٤ / ١٩١ .

³ - سبق أحمد أمين (ت ١٩٥٤ م) فيرستينغ إلى هذا الرأي . يقول أحمد أمين : " وتاريخ النحو في منشئه غامض كلّ الغموض ، فإننا نرى فجأة كتاباً ضخماً ناضجاً هو كتاب سيبويه ، ولا نرى قبله ما يصحّ أن يكون نواة تبيّن ما هو سنة طبيعياً من نشوء وارتقاء " . (ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، ٢ / ٢٨٥) .

مباشر بالنحو اليوناني في المدارس والجامعات الهيلينية^١. ويذكر فيرستينغ أن كتاب سيبيويه (ت ١٨٠ هـ) هو " أول كتاب وضع في النحو العربي " ^٢. وكلام فيرستينغ غير صحيح على إطلاقه ؛ لأن كتاب سيبيويه ليس أول كتاب وضع في النحو العربي ؛ فقد سبقته محاولات أبي الأسود الدؤلي . يروي ابن إسحاق النديم (ت ٣٨٠ هـ تقريباً) أنه رأى عند رجل بمدينة الحديثة^٣ ، يقال له محمد بن الحسين " ما يدل على أن النحو عن أبي الأسود ما هذه حكايته ، وهي أربع^٤ أوراق أحسبها من ورق الصين ترجمتها (هذه فيها كلام في الفاعل والمفعول من أبي الأسود — رحمة الله عليه — بخط يحيى بن يعمر [ت ١٢٩ هـ])، وتحت هذا الخط بخط عتيق : هذا خط إعلان النحوي ، وتحت هذا خط النضر بن شميل (ت ٢٠٣ هـ) " ^٥ ، ثم لما مات هذا الرجل فُقدت هذه الأوراق ، ولم يرها أحدٌ بعد ذلك .

وتذكر الروايات أن عيسى بن عمر (ت ١٤٩ هـ) وضع كتابين في النحو سمى أحدهما الجامع والآخر المكمل^٦، وقد ذكرهما الخليل بن أحمد ، فقال :

بَطَلَ النَحْوُ جَمِيعًا كَلَّمَهُ غَيْرَ مَا أَحْدَثَ عَيْسَى بِنَ عَمْرٍ

١ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٤٧ - ٥٣ .
٢ - اللغة العربية تاريخها ومستوياتها وتأثيرها ، فرستينغ ، ٧٦ .
٣ - الحديثة : هي في عدة مواضع . (انظر : معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، ٢ / ٢٣٠) . وقد يكون المقصود بها هنا التي هي على أطراف محافظة الأنبار .
٤ - ورد في الأصل ، أربعة .
٥ - الفهرست ، ابن إسحاق النديم ، ١٩٤ .
٦ - هذا الكتاب له اسمان آخران هما : الكمال ، و الإكمال . (انظر : تاريخ النحو ، عصام نور الدين ، ١٥٦) . ويُسمى " الكامل " أيضًا .

ذلك إكمال وهذا جامع^١ فهما للناس شمس وقمر^١

وهذان الكتابان فقدتا كغيرهما من الكتب النحوية ، وفقدان هذه الكتب لا يعني

أنها لم تكن موجودة .

فإنما صحت هذه الروايات ، فإنه يجب على فيرستينغ أن يصحح مقولته ، بأن

يقول : إن كتاب سيبويه هو أول كتاب في النحو العربي وصل إلينا ، لا أنه أول

كتاب وضع في النحو العربي ، كما زعم .

أما قول فيرستينغ بأن كتاب سيبويه لا يمكن أن يكون نتيجة تطور طبيعي ،

فهذا قول مردود ؛ لأن كتاب سيبويه جاء نتيجة تطور طبيعي أسهم فيه رجال

" قدموا لهذا الكتاب المادة والفكر والدراسة والبحث . وهؤلاء الرجال بما قدموا

من أعمال أفاد منها سيبويه في كتابه " ٢ . ومن هؤلاء الرجال عيسى بن عمر ،

وأبو عمرو بن العلاء (ت ١٥٤ هـ) ، والخليل بن أحمد ، والأخفش الأكبر

(ت ١٧٧ هـ) ، ويونس بن حبيب (ت ١٨٢ هـ) وغيرهم . وقد أسهموا في

زراعة بذور النحو العربي ، وهذه البذور نمت فأصبحت شجرة عظيمة في عهد

سيبويه ومن جاء بعده .

ويمكن الاستدلال على إفادة سيبويه من جهود من سبقه من النحاة العرب بما

تذكره المصادر عن رحلة سيبويه إلى عيسى بن عمر ، وعودته ومعه كتاب

^١ - انظر : معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، ٤ / ٥١٩ .

^٢ - الحلقة المفقودة ، عبد العال سالم مكرم ، ٤ .

الأخير (الجامع) ، الذي رآه الخليل مع سيبويه فأعجب به ^١ . وبما تذكره المصادر أيضًا من أن سيبويه ألف كتابه ، وعقد أبوابه بلفظه ولفظ الخليل ^٢ . وكذلك من أن " عامة الحكاية في كتاب سيبويه عن الخليل ، وكلما قال سيبويه : وسألته ، أو : قال ، من غير أن يذكر قائله ، فهو الخليل " ^٣ . إن هذه الأخبار تؤكد أن سيبويه لم يأت بكتابه من فراغ، بل إنه أفاد في تأليفه الكتاب من جهود النحاة العرب الذين سبقوه أو عاصروه . وما ورد في كتاب سيبويه يدل على ذلك ، كقوله : حدثنا يونس ^٤ ، وحدثنا أبو الخطاب ^٥ ، وسألت الخليل ^٦ ، ومثل ذلك كثير .

يذكر فيرستينغ ثلاثة أسباب أسهمت في ظهور الحاجة لتقعيد اللغة العربية " السبب الأول هو أن الفروق الكبيرة بين لغة العرب البدو واللهجات المحليّة الحضريّة التي ظهرت بعد الفتح سبّبت خطرًا كبيرًا على التواصل في الإمبراطورية الجديدة . السبب الثاني أن الحكومة المركزية في دمشق وفي بغداد كانت ترمي إلى السيطرة على الشعوب ليس فقط من الناحية الاقتصادية والدينية بل من الناحية اللغوية أيضًا . السبب الثالث ، هو أن التوسع السريع أدى إلى توسع المعجم العربي ، وكان يجب التحكم في هذا التوسع لضمان حدّ أدنى

- ١ - انظر : شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد ، ٢ / ٢٢٤ . وانظر : الحلقة المفقودة ، عبد العال سالم مكرم ، ١٦٦ .
- ٢ - انظر : مراتب النحويين ، أبو الطيب ، ١٠٦ .
- ٣ - أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ، ٥٦ .
- ٤ - انظر : كتاب سيبويه ، سيبويه ، ١ / ١٥٥ .
- ٥ - انظر : المصدر السابق ، ١ / ٢٤٩ .
- ٦ - انظر : المصدر السابق ، ٣ / ١٠٥ .

من الوحدة " ١ . ويذكر في موضع آخر من كتابه (اللغة العربية) سبباً رابعاً ، وهو أن " هناك صلة بين الاستخدام الخاطئ للعربية واختراع النحو العربي على يد أبي الأسود الدؤلي " ٢ على حدّ قوله .

يمكن لنا أن نحصر السببين الأولين في حاجتين رئيسيتين : إحداهما حاجة تواصلية . والثانية حاجة سياسية . أمّا السببان الثالث والرابع فإتّهما يدخلان ضمناً في الحاجة الأولى . ويجب ألا ننسى حاجة ثالثة ، وهي الأهم — من وجهة نظر الباحث — وهذه الحاجة هي الحاجة الدينية المتمثلة في الحفاظ على القرآن الكريم من اللحن .

وكان وضع النحو ونشوؤه في العراق لأنه على حدود البادية ، وملتقى العرب وغيرهم . توطّنه الجميع لرخاء الحياة فيه ، فكان أظهر بلد انتشر فيه وباء اللحن الداعي إلى وضع النحو ٣ . فشيوع اللحن في العراق كان سبباً في نشوء النحو فيه ، لاسيّما في البصرة ثمّ الكوفة . وبناء عليه يمكن لي أن أردّ ما ذهب إليه فيرستينغ من أنّ نشوء النحو في البصرة ثمّ الكوفة كان سببه قرب موقعهما من مراكز تعليمية هيلينية ٤ . وهذا الكلام غير صحيح على إطلاقه ، فثمة مدن وأقاليم إسلامية في بلاد الشام ومصر وغيرهما أقرب إلى المراكز الهيلينية من البصرة والكوفة كمناطق شمالي سوريا وشمالي مصر ، فلو كان القرب المكاني

١ - اللغة العربية ، فرستينغ ، ٧٣ — ٧٤ .

٢ - المصدر السابق ، ٧٠ .

٣ - انظر : نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، الطنطاوي ، ٣١ .

٤ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٥٦ .

من المراكز التعليمية الهلينية سبباً في وضع النحو لكان من باب أولى أن يكون وضع النحو في تلك البلاد ، وليس في البصرة و الكوفة .

وكان شيوع اللحن هو العامل الرئيسي الذي دفع العلماء العرب إلى تدوين لغتهم من أجل حفظها . أضف إلى هذا " أن تدوين العربية غدا حاجة ملحة بعد الفتوح للاستعانة بها على تفسير القرآن ، بشكل يساعد على استنباط الأحكام الشرعية التي اقتضتها الحياة الجديدة وما لازمها من مشاكل اجتماعية وإدارية ، ولتمكين الأقسام المختلفة التي دخلت الإسلام من تعلمها . ولا ريب في أن سبق بعض هذه الأقسام للعرب في تدوين لغاتها كان مما شجع العرب على القيام بهذا العمل ، ومهد لهم بعض سبله " ^١ .

واللحن وإن كان موجوداً في زمن الرسول – صلى الله عليه وسلم – وقبل ذلك ، إلا أنه كان على نطاق ضيق . لكن الحال – بعد الفتوحات الإسلامية ودخول الأعاجم في الإسلام واختلاطهم بالعرب – قد اختلف ؛ فقد فشا اللحن وعظم أمره . يقول ابن وهب الكاتب : " وربما اغتفر في دهرنا هذا اللحن والخطأ للإنسان في كلامه لكثرة اللحن في الناس ، وأنه قد فشا وعظم ، وفسدت الفصاحة بمخالطة العرب الأعاجم والأنباط وسائر الأجناس " ^٢ .

^١ - في أصول اللغة والنحو ، فؤاد ترزي ، ٤٣ .
^٢ - البرهان في وجوه البيان ، ابن وهب الكاتب ، ٢٥٣ . الكتاب المطبوع باسم (نقد النثر) والمنسوب – خطأ – لقدامة بن جعفر ، هو جزء من (البرهان في وجوه البيان) الذي ألقاه ابن وهب الكاتب بعد سنة ٣٣٥ هـ . (انظر سنة تأليفه في : البرهان في وجوه البيان ، ٢٥ .)

واللحن لم يكن سمة عامّة الناس فقط ؛ إذ تروي الأخبار أنّ عددًا من النحويين كانوا يلحنون في كلامهم العادي ؛ إذ يذكر القفطي عن قُطرب (ت ٢٠٦ هـ) أنه قال : " دخل الفراء [ت ٢٠٧ هـ] على الرشيد فتكلّم بكلام ، فلحن فيه مرّات ، فقال جعفر بن يحيى : إته لحن يا أمير المؤمنين ، فقال الرشيد للفراء : أتلحن ! فقال الفراء : يا أمير المؤمنين ، إنّ طباع أهل البدو الإعراب ، وطباع أهل الحضرة اللحن ، فإذا تحفظتُ لم ألحن ، وإذا رجعت إلى الطبع لحننت . فاستحسن الرشيد قوله " ^١ . ويروى عن ثعلب (ت ٢٩١ هـ) أنه " كان لا يتكلّف إقامة الإعراب في كلامه إذا لم يخشَ لبسًا في العبارة ، ودُكر ذلك لإبراهيم الحربي - رحمه الله - فقال : أيش . يكون إذا لحن في كلامه ! كان هشام النحوي يلحن في كلامه ، وكان أبو هريرة يكلم صبيانه بالنبطية " ^٢ . وهذه الروايات - إن صحت - تؤكد أنّ العرب والعلماء في هذه المرحلة بدؤوا يتساهلون في كلامهم ، ولا يلتزمون الإعراب والفصاحة والسلامة اللغوية كما يجب .

^١ - إنباه الرواة ، القفطي ، ٤ / ٧ - ٨ .

^٢ - المصدر السابق ، ١ / ١٧٥ . وانظر : المستوى اللغوي ، محمد عيد ، ٤٦ .

ثانيًا : واضع النحو العربي :

اضطربت الروايات التي تحدثت عن أول من وضع النحو ، فقال أكثر العلماء إنَّ النحو أخذ عن أبي الأسود الدؤلي ، وإنَّ أبا الأسود أخذ ذلك من عليّ بن أبي طالب. وقال آخرون: رسم النحو نصر بن عاصم (ت ٨٩ هـ) ، وقال غيرهم : كان عبد الرحمن بن هرمز (ت ١١٧ هـ) أول من وضع العربية^١ .

وقد رفض أبو البركات الأنباري (ت ٥٧٧ هـ) نسبة وضع النحو إلى عبد الرحمن بن هرمز، أو نصر بن عاصم ؛ لأتهما أخذًا للنحو عن أبي الأسود الدؤلي^٢ . ويفسر القفطي (ت ٦٢٤ هـ) قول أهل العلم : إنَّ عبد الرحمن بن هرمز أول من وضع العربية ؛ فيقول : " والسبب في هذا القول أنه أخذ عن أبي الأسود الدؤلي ، وأظهر هذا العلم بالمدينة ، وهو أول من أظهره وتكلم فيه بالمدينة . وكان من أعلم الناس بالنحو وأنساب قريش ، وما أخذ أهل المدينة النحو إلا منه ، ولا نقلوه إلا عنه " ^٣ .

إنَّ هذا النص يوضّح الرأي القائل إنَّ عبد الرحمن بن هرمز أول من نشر علم النحو في المدينة ، ولأجل ذلك قال قائلون بأنه أول من وضع العربية. وقد ينسحب هذا الكلام على نصر بن عاصم ؛ فقد يكون نصر بن عاصم قد نشر هذا

^١ - انظر : الفهرست ، ابن إسحاق النديم ، ١٨٩ .

^٢ - انظر : نزهة الألباء ، الأنباري ، ٢١ .

^٣ - إنباه الرواة ، القفطي ، ١٧٣ / ٢ .

العلم بين الناس ، وتوسّع فيه على نحو تجاوز فيه أبا الأسود ، لاسيّما أنّ أبا الأسود كان ضنينًا بهذا العلم ، ولم ينشره بين الناس ، إلا بعد أن طلب منه زياد بن أبيه (ت ٥٣ هـ) ذلك ^١ . فالذين قالوا بأنّ عبد الرحمن بن هرمز ، أو نصر بن عاصم هما أول من وضع النحو ، فإنّ قولهم يكون من باب الوهم أو التجاوز أو عدم التثبيت أو التقريب ، لا من باب الدقة و الحقيقة ؛ فهما اللذان نشرنا هذا العلم بين الناس .

شكك فيرستينغ في الرواية التي تنسب إلى عليّ بن أبي طالب — عليه السلام — وضع النحو ، وعزا الرواية التي تتحدث عن الأصول النحوية التي تلقاها أبو الأسود الدؤلي عن عليّ بن أبي طالب إلى مذهب التشيع ^٢ .

يروى القفطي عن أبي الأسود الدؤلي قوله : " دخلت على أمير المؤمنين عليّ — عليه السلام — فرأيتهُ مُطرقًا مفكرًا ؛ فقلت : فيم تفكر يا أمير المؤمنين ؟ فقال : سمعتُ ببلدكم لحنًا ، فأردت أن أصنع كتابًا في أصول العربية . فقلتُ له : إن فعلتَ هذا أبقيتَ فينا هذه اللغة العربية ، ثمّ أتيتهُ بعد أيام ، فألقى إليّ صحيفة فيها : (بسم الله الرحمن الرحيم . الكلام كتبه اسم وفعل وحرف ؛ فالاسم ما أنبأ عن المسمى ، والفعل ما أنبأ عن حركة المسمى ، والحرف ما أنبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل) . ثمّ قال : (تتبّعهُ وزد فيه ما وقع

١ - انظر هذه الرواية في : إنباه الرواة ، القفطي ، ٤٠ / ١ .

٢ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٤٦ .

لك . واعلم أنّ الأسماء^١ ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، وشيء ليس بظاهر ولا مضمر ؛ وإنما يتفاضل العلماء في معرفة ما ليس بمضمر ولا ظاهر) . فجمعتُ أشياء وعرضتها عليه ، فكان من ذلك حروف النصب ، فذكرتُ منها : إنّ ، وأنّ ، وليت ، ولعلّ ، وكان . ولم أذكر لكنّ ، فقال : (لم تركتها ؟) فقلت : لم أحسبها منها . فقال : (بلى ، هي منها ، فزدها فيها .)^٢ .

إنّ هذه الرواية التي تنسب وضع النحو إلى عليّ بن أبي طالب - كرم الله وجهه - يشوبها كثيرٌ من الشكّ ؛ لأنّ الظروف السياسية التي كانت تحيط به كانت ظروفًا صعبة ؛ فقد كانت خلافته مهددة من جهة خصومه الذين طالبوه بدم عثمان بن عفان (ت ٣٥ هـ) رضي الله عنه ، وكانت القلاقل والفتن تعصف بالأمة الإسلامية جمعاء^٣ . ووسط هذه الظروف لا يمكن لعليّ أن يفكر في وضع علم جديد . ولكن يمكن أن أقول إنّ عليّ بن أبي طالب كان يشجع ويوجّه أبا الأسود الدؤلي . أمّا هذه الرواية وغيرها من الروايات التي تنسب وضع النحو إلى عليّ بن أبي طالب فيمكن أن تكون من صنيع الشيعة ، من أجل

^١ - ورد في الأصل (الأشياء) والصواب ما أثبتته كما ورد في نزهة الألباء للأنباري ، ص ١٨ . يروي الأنباري : " واعلم يا أبا الأسود أنّ الأسماء ثلاثة : ظاهر ، ومضمر ، واسم لا ظاهر ولا مضمر " .

^٢ - إنباه الرواة ، القفطي ، ١ / ٣٩ . وانظر : معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، ٤ / ١٧٧ .

^٣ - انظر خبر خروج عليّ بن أبي طالب إلى البصرة ، وأحداث وقعة الجمل في : تاريخ الطبري ، ابن جرير الطبري ، ٣ / ٣٦ وما بعدها .

تعظيم ذكره وتمجيده ، وهذا ما ذهب إليه عدد من الباحثين العرب المعاصرين ،
ومنهم : أحمد أمين ^١ ، وشوقي ضيف ^٢ .

إن حديث عليّ بن أبي طالب - عليه السلام - عن أقسام الكلام ، وعباراته
التي حدّ بها تلك الأقسام ، والمصطلحات التي جاء بها في أقسام الاسم ، لا يمكن
أن تكون وليدة عصره ؛ لأنّ هذا يخالف قانون نشأة العلوم . ولأجل ما سبق نرى
عدداً من الباحثين وجهوا سهام شكّهم إلى تلك الرواية ، ومنهم : علي أبو
المكارم ^٣ ، وفتحي الدجني ^٤ ، ومحمد خير الحلواني ^٥ .

وإذا وازنا أقسام الكلام في النص المنسوب إلى عليّ بن أبي طالب
بأقسام الكلام عند سيبويه ، وعند المبرّد (ت ٢٨٥ هـ) ، نجد أنّ عليّ بن أبي
طالب - عليه السلام - ذكر تعريفًا دقيقًا للاسم ، فقال : (الاسم ما أنبأ عن
المسمى) ^٦ . أمّا سيبويه فلم يعرف الاسم ولم يحده ، واكتفى بالتمثيل له ، فقال :
" فالاسم رجل ، وفرس ، وحائط " ^٧ . أمّا المبرّد فقدّم تعريفًا غير دقيق فقال :
" أمّا الأسماء فما كان واقعًا على معنى " ^٨ ، والصواب أن يقول : ما كان واقعًا
على معنى في نفسه ؛ لأنّ قولنا : (في نفسه) يُخرج الحرف من التعريف ، لأنّه

١ - انظر : ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، ٢ / ٢٨٥ .

٢ - انظر : المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ١٤ .

٣ - انظر : تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، أبو المكارم ، ٧٦ - ٧٨ .

٤ - انظر : أبو الأسود الدولي ، الدجني ، ١٧٥ .

٥ - انظر : المفصل في تاريخ النحو العربي ، الحلواني ، ١٠٩ .

٦ - إنباه الرواة ، القفطي ، ١ / ٤٠ .

٧ - كتاب سيبويه ، سيبويه ، ١ / ١٢ .

٨ - المقتضب ، المبرّد ، ١ / ٣ .

دالّ على معنى في غيره . وأما قول المبرّد : " وتعتبر الأسماء بواحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم " ^١ فقد ردّه ابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) بـ (كيف) و (إذا) ، فهما اسمان لا يدخل عليهما شيء من حروف الجرّ ^٢ .

وثمة ملاحظة جديرة بالاهتمام ، هي أنّ التعريفات التي نُسبت إلى عليّ بن أبي طالب - عليه السلام - للاسم والفعل والحرف تتشابه والتقسيم الأفلاطوني للموجودات ثمّ للألفاظ ، حتّى إنها لتتطابق معه ، فقد قسّم أفلاطون الموجودات أقسامًا ثلاثة : ذوات وأحداث وعلاقات ، ورأى أنّ كلّ من الذات والحادث موجود وجودًا واقعيًا ، أمّا العلاقة فمجرد اعتبار ذهني ، ثمّ قسّم الألفاظ في اللغة الإغريقية على أساس دلالتها على هذه الموجودات أقسامًا ثلاثة : أسماء وهي ما تدلّ على الذوات ، وأفعال هي ما تدلّ على الأحداث ، وعلاقات وهي ما تدلّ على العلاقة بين الذوات والأحداث ، والصلة واضحة بين هذه الأقسام وتعريفاتها ، وما نُسب إلى عصر عليّ - عليه السلام - من تقسيم وتعريف ^٣ . هذه الصلة تجعلني أشكّ في هذه الرواية ؛ لأنّ التقسيم الأفلاطوني لم يكن معروفًا في عصر عليّ عليه السلام . وعليه فإنّني أرجح أن تكون هذه الرواية موضوعة ، وأنها وُضعت في زمن تالّ لزمن عليّ بن أبي طالب ، بعد أن انتشرت الأفكار الأفلاطونية والأرسطية في البلاد

١ - المقتضب ، المبرّد ، ٣ / ١ .

٢ - انظر : الصاحبى في فقه العربية ، ابن فارس ، ٤٩ .

٣ - انظر : تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، أبو المكارم ، ٧٨ .

العربية والإسلامية . ولأجل ما سبق فإبنتي أردت تلك الرواية ، لكنني لا أردّها بحجة أنّ سيبويه لم يذكر حدًا للاسم ، في حين فعل عليّ بن أبي طالب ذلك في النصّ المنسوب إليه ، وهذه حجة أخذ بها عليّ أبو المكارم ^١ ، ومحمد خير الحلواني ^٢ . إنّ هذه الحجة يمكن أن نردّها عليها بما قاله ابن يعيش (ت ٦٤٣ هـ) ؛ يقول : " قد أكثر الناس في حدّ الاسم ، فأما سيبويه فإنه لم يحدّه بحدّ ينفصل به من غيره ، بل ذكر منه مثلاً ، اكتفى به عن الحدّ ، فقال : (الاسم : رجل ، وفرس) . وكأته لَمَّا حدّ الفعل والحرف تميّز عنده الاسم " ^٣ . وكذلك بما قاله أبو البركات الأنباري : " ومنهم من قال لا حدّ له ، ولهذا لم يحدّه سيبويه ، وإنما اكتفى فيه بالمثال ، فقال : (الاسم : رجل ، وفرس) " ^٤ . وكان سيبويه أدرك – كما أدرك ابن فارس من بعده – صعوبة وضع حدّ للاسم من غير أن يسلم من المعارضة . قال ابن فارس : " هذه مقالات القوم في حدّ الاسم ، يعارضها ما قد ذكرته . وما أعلم شيئاً مما ذكرته سلم من المعارضة . والله أعلم أيّ ذلك أصح " ^٥ .

وإن كنتُ أنكر الرواية السابقة ، التي تنسب إلى عليّ بن أبي طالب تلك الأصول النحوية ، ووضعها بين يدي أبي الأسود الدؤلي ، فإبنتي لا أنكر أنّ عليّ بن أبي طالب كان له دور في وضع النحو ، لكنّ دوره اقتصر على توجيه

١ - انظر : تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، أبو المكارم ، ٧٧ .
 ٢ - انظر : المفصل في تاريخ النحو ، الحلواني ، ١٠٩ .
 ٣ - شرح المفصل ، ابن يعيش ، ٨١ / ١ .
 ٤ - أسرار العربية ، الأنباري ، ١٠ .
 ٥ - الصاحب في فقه العربية ، ابن فارس ، ٤٩ .

أبي الأسود الدؤلي ، وتقديم إضاءات ساعدت أبا الأسود الدؤلي في وضع النحو^١ ، للأسباب الآتية :

١ - إن الجمهور من أهل الرواية ينسب وضع النحو إلى أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب ، وهذا ما ذكره القفطي^٢ . ويُروى كذلك عن أبي عبيدة مَعْمَر بن المثنى (ت ٢٠٩ هـ) أن أبا الأسود أخذ العربية عن عليّ بن أبي طالب^٣ .

٢ - ذكر أبو الأسود نفسه أنه أخذ النحو عن عليّ بن أبي طالب . يُقال " قيل لأبي الأسود : من أين لك هذا العلم ؟ - يعنون النحو - فقال : لَقِنْتُ حدوده من عليّ بن أبي طالب - عليه السلام - وكان أبو الأسود من القراء ، قرأ على أمير المؤمنين عليّ عليه السلام " ^٤ . ويُروى عن أبي العباس محمد بن يزيد قوله : " سئل أبو الأسود عمّن فتح له الطريق إلى الوضع في النحو وأرشده إليه ، فقال : تلقيته من عليّ بن أبي طالب رحمه الله . وفي حديث آخر ، قال : ألقى إليّ أصولاً احتذيتُ عليها " ^٥ .

١ - ذكر أبو الطيّب اللغوي ما يلي : " ثم كان أول من رسم للناس النحو أبو الأسود الدؤلي ... وكان أبو الأسود أخذ ذلك عن أمير المؤمنين عليّ - عليه السلام - لأنه سمع لحنًا ، فقال لأبي الأسود : اجعل للناس حروفًا - وأشار إلى الرفع والنصب والجر - فكان أبو الأسود ضنينًا بما أخذه من ذلك عن أمير المؤمنين عليه السلام " . مراتب النحويين ، أبو الطيّب اللغوي ، ٢٤ .

٢ - إنباه الرواة ، القفطي ، ٣٩ / ١ .

٣ - انظر : أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ، ٣٤ .

٤ - إنباه الرواة ، القفطي ، ٥٠ / ١ .

٥ - طبقات النحويين واللغويين ، الزبيدي ، ٢١ .

٣ - علم عليّ ورجاحة عقله . يُروى عن النبي - صلى الله عليه وسلم - أنه قال : " أنا مدينة العلم وعليّ بابها ، فمن أراد العلم فليأتها من بابها " ^١ . ولقد أدرك الصحابة رضوان الله عليهم رجاحة عقل عليّ بن أبي طالب وذكاءه ، ولأجل هذا نرى أبا بكر الصديق يسعى إليه ، ويشاوره في عظام الأمور ، ويقول له : أفتنا يا أبا الحسن . وها هو عمر بن الخطاب يستنجد بفقته عليّ وذكائه ، ويقول : لولا عليّ لهلك عمر ^٢ . ويروى عن عبد الله بن عباس ، أنه قال : " والله لقد أعطي عليّ بن أبي طالب تسعة أعشار العلم ، وأيم الله لقد شارككم في العشر العاشر " ^٣ .

وقد ترجحت الروايات في نسبة وضع النحو العربي إلى عليّ بن أبي طالب مرّة ^٤ ، وإلى أبي الأسود الدؤلي مرّة أخرى ^٥ . فمن نسب وضع النحو العربي إلى عليّ بن أبي طالب استند إلى توجيه عليّ لأبي الأسود الدؤلي وإرشاده ، فكان عليّ قام مقام الأستاذ ، وقام أبو الأسود مقام التلميذ . ونسبة العلم إلى الأستاذ أولى من نسبته إلى التلميذ . أمّا من نسب وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي ، فلأنّ أبا الأسود الدؤلي هو الذي أخرج هذا العلم للناس ، ونشره بين تلاميذه ، ولأنّه يُنسب إليه عمل يتصل بهذا العلم ، وهو تنقيط أواخر الكلمات في المصحف ،

١ - المستدرک علی الصحیحین ، الحاكم ، ٣ / ٣٣٩ .
٢ - انظر : أصحاب الرسول ، محمود المصري ، ١ / ١٩٨ .
٣ - الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، ابن عبد البرّ ، ١١٠٤ .
٤ - ذكر القفطي : " الجمهور من أهل الرواية إلى أنّ أول من وضع النحو أمير المؤمنين عليّ بن أبي طالب " . (إنباه الرواة ، القفطي ، ١ / ٣٩) .
٥ - ذكر السيرافي أنّ أكثر الناس تنسب وضع النحو إلى أبي الأسود الدؤلي . (انظر : أخبار النحويين البصريين ، السيرافي ، ٣٣) .

على نحو يضبط الشكل الإعرابي رفعًا أو نصبًا أو جراً . والظاهر أن أبا الأسود لم ينشر علمه بين الناس في بادئ الأمر ، بل احتفظ به على نطاق ضيق . يقول أبو الطيب اللغوي : " أخبرنا محمد بن يحيى ، قال : أخبرنا محمد بن يزيد عن الجرّميّ (ت ٢٢٥ هـ) عن الخليل ، قال : لم يزل أبو الأسود ضنينًا بما أخذه عن عليّ بن أبي طالب عليه السلام . حتى قال له زياد : قد فسدت السنة الناس ، وذلك لأنهما سمعا رجلا يقول : (سقطت عصاتي ^١) " ^٢ . وفي رواية أخرى أن زيادًا طلب من أبي الأسود أن ينشر ما عنده من هذا العلم ، فامتنع أبو الأسود في بادئ الأمر ، لكنه عاد فوافق حين سمع قارئًا يقرأ (أن الله بريء من المشركين ورسوله) بالكسر ^٣ .

وفي تنمة الرواية يُذكر أن أبا الأسود قال لكاتبه بعد أن طلب زياد بن أبيه من أبي الأسود أن يجد طريقة لتجنب اللحن في قراءة القرآن : " إذا رأيتني قد فتحتُ فمي بالحرف فانقط نقطة فوقه على أعلاه ، وإذا ضممتُ فمي فانقط نقطة بين يدي الحرف ، وإن كسرت فاجعل نقطة من تحت الحرف ، وإن مكّنت الكلمة بالتنوين فاجعل أمانة ذلك نقطتين . ففعل ذلك " ^٤ . وبهذه الطريقة وضع أبو الأسود الدولي علامات الإعراب في القرآن الكريم باستخدام النقاط .

^١ - والصواب أن يقول : سقطت عصاي ، كما في قوله تعالى : " قال هي عصاي أتوكأ عليها " طه ، آية ١٨ .

^٢ - مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ، ٢٦ .

^٣ - انظر : إنباه الرواة ، القفطي ، ٤٠ / ١ .

^٤ - إنباه الرواة ، القفطي ، ٤٠ / ١ . وانظر هذه الرواية في : نزهة الألباء ، الأنباري ، ٢٠ .

وفي هذا السياق ، يرى فيرستينغ أنّ أبا الأسود الدولي أخذ طريقة نقط الإعراب من الخط السرياني ^١ .

وقبل الحديث عن هذا الرأي يجب أن أبيّن الحقائق الآتية ^٢ :

- ١- اللغة السريانية لا تشتمل منذ نشأتها إلا على حروف صامتة .
- ٢- لما اتسع استخدام اللغة السريانية ، كان لا بدّ من وجود بعض العلامات لتمييز عدد من الكلمات المنقّحة في الرسم ، والمختلفة في النطق والمدلول . فمثلاً الحروف (م ، ب ، ن) تكون فعلاً مجرداً ، وفعلاً مضعّفاً ، واسم فاعل . وللتمييز بين هذه الكلمات ، وضع السريان أولاً نقطة تحت عين الفعل ليميّزوا الفعل المجرد (م) ^٣ . ووضعا نقطة فوق العين ليميّزوا الفعل المضعّف (م) ^٤ . ووضعا نقطة فوق فاء الفعل ليميّزوا اسم الفاعل (م) ^٥ .

٣- رأى يعقوب الرهاوي — الذي ولد حوالي سنة ٣٤ هـ ، وتوفي سنة ١٠٩ هـ — أن يستخدم الصوائت اليونانية ^٦ (A فتحة ، إماله ، كسرة ، ضمة) في اللغة السريانية ، وكان رأيه أولاً إدخال هذه الصوائت بين الحروف

١ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٤٥ .
٢ - انظر : السريانية ، نحوها وصرفها ، زاكية رشدي ، ٤٥ - ٤٧ .
٣ - يقابلها في العربية : (ق ، ط ، ل) .
٤ - يقابلها في العربية : (قتل) . (انظر : اللعة الشهية ، السيد أقليمس يوسف ، ١٢٧) .
٥ - يقابلها في العربية : (قتل) . (انظر : المصدر السابق ، ١١٨ ، ١٢٥) .
٦ - يقابلها في العربية : (قاتل) . (انظر : المصدر السابق ، ٢٥٠) .
٧ - ينسب فؤاد ترزي في كتابه (في أصول اللغة والنحو) إلى يعقوب الرهاوي أنه وضع الحركات السريانية بالنقط ، في إشارة منه إلى أنّ أبا الأسود الدولي قد أخذ نظام النقط من يعقوب الرهاوي . (انظر : في أصول اللغة والنحو ، فؤاد ترزي ، ١١١) . والصواب ما ذكرته وهو أنّ يعقوب الرهاوي وضع الحركات في السريانية بدلالة الصوائت اليونانية ، وليس بدلالة النقط .

كما يفعل اليونانيون ، ولكن السريان لم يستسيغوا هذه الطريقة ، ففكروا بعد ذلك في وضع الصوائت فوق الحروف السريانية أو تحتها على حدّ سواء ، وهي المعروفة الآن باسم الحركات اليعقوبية .

٤- أمّا النساطرة فلم تعجبهم هذه الطريقة ، ورأوا ابتكار حركات أساسها النقط التي كانت مستخدمة في السريانية أولاً ، فوضعوا على سبيل المثال (٦) للدلالة على الفتحة ، و (٧) للدلالة على الإمالة ، و (٨) للدلالة على الكسرة ، و (٩) للدلالة على الضمة) .

وإذا تأملنا في تاريخ وفاة يعقوب الرهاوي ، نتبيّن أنه أنشأ طريقته لضبط الحركات في أواخر القرن السابع الميلادي ، أمّا النساطرة فلا بدّ أن يكونوا قد أنشؤوا علامات الحركات بعد ذلك التاريخ ، أي في بداية القرن الثامن الميلادي أو بعدها . أمّا أبو الأسود الدؤلي (ت ٦٩ هـ) فلا بدّ أنه استخدم تلك النقاط للدلالة على حركات الإعراب في زمن مبكر سبق زمن يعقوب الرهاوي وزمن النساطرة .

لأجل ما سبق فإنني أرجح أنّ أبا الأسود الدؤلي أفاد من فكرة النقاط السريانية التي استخدمها السريان للتمييز بين الكلمات المتشابهة لفظاً والمختلفة معنًى ، فأخذ النقاط السريانية وطبقها على الكلمات العربية لبيان حركات إعرابها . أي أنّ أبا الأسود أفاد من الفكرة فقط ، وتميّر في التطبيق .

وثمة ملاحظة يجب ذكرها في هذا السياق ، وهي أن عمل أبي الأسود الدؤلي لم يكن — كما يقول فيرستيغ — " تصحيح النسخ المتعددة للقرآن " ^١ ، " وذلك لأن مشروع جمع المسلمين على مصحف إمام ، كان قد تمّ في عهد الخليفة عثمان — رضي الله عنه — . وإما كان عمل أبي الأسود هو وضع نقط إعراب المصحف . وكان الهدف من ذلك تمكين المسلمين الجدد من القراءة الصحيحة للنص القرآني " ^٢ .

^١ - عناصر يونانية ، فيرستيغ ، ٤٤ .
^٢ - الفكر اللغوي بين اليونان والعرب ، محيي الدين محاسب ، ١٦ - ١٧ .

ثالثًا : أصول النحو العربي وأدلته:

أول من ألف كتابًا في العربية حمل عنوان (الأصول في النحو) هو ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) وإن كان كتابه أقرب إلى أبواب النحو منه إلى الأصول المشهورة في علم الأصول ، فهو تطبيق لأبواب النحو على الأصول . ثم جاء بعده ابن جنّي (ت ٣٩٢ هـ) فألف كتابًا في خصائص العربية ضمّته الأصول النحوية وسمه بـ (الخصائص) ، وقد ألف ابن جنّي هذا الكتاب على مذهب أصول الكلام والفقهاء^١ . ومن بعد ابن جنّي جاء الأنباري ، فألف كتابين صغيرين في أصول النحو هما : (الإعراب في جمل الإعراب) و (لمع الأدلة) . ثم جاء السيوطي (ت ٩١١ هـ) فوضع كتاب (الاقتراح في علم أصول النحو) ؛ وقد تكون وضعت كتب أخرى في هذا المجال ، لكنها لم تشتهر شهرة الكتب المذكورة .

وفي هذا السياق يجب أن أذكر أنّ أصول النحو من سماع وقياس وتعليل كانت قارة في أذهان نحائنا الأوائل بدءًا من القرن الثاني الهجري ، والشواهد على ذلك في كتاب سيبويه — وهو أول كتاب وصل إلينا — كثيرة^٢ . وقبل سيبويه عُرف عن عبد الله بن أبي إسحاق (ت ١١٧ هـ) أنه كان " أول من بعج

^١ - انظر : الخصائص ، ابن جنّي ، ٢ / ١ .

^٢ - انظر السماع والتعليل والقياس عند سيبويه في : المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، ٨٠ وما بعدها .

النحو ، ومدّ القياس ، وشرح العلل " ^١ . وينسب إلى الكسائي معاصر سيبويه أنه قال : " إتما النحو قياس يتبع " ^٢ .

يرى فيرستينغ أنّ أصول النحو العربي مرتبطة بالمبادئ المستعملة في الطب التجريبي اليوناني ^٣ . ويستدل على ذلك بوجود المعايير التجريبية في الطب العربي — كالتقياس والإجماع — في كتابات الطبيب النصراني يوحنا بن ماسويه (ت ٢٤٣ هـ) ، الذي يقول في كتابه (النوار الطبية) ^٤ : ما اجتمع الأطباء عليه ، وشهد له القياس ، وعضدته التجربة فليكن إمامك ^٥ . فالتقياس والإجماع اللذان ورد ذكرهما في النص السابق ، هما من المعايير المطبقة في أصول النحو العربي . ويفترض فيرستينغ وجود اتصال بين النحاة العرب الأوائل والمترجمين الأوائل الذين ترجموا الكتب الطبية اليونانية ، وكانوا مطلعين على المبادئ التي استعملها الأطباء التجريبيون ^٦ . وهذا مجرد افتراض لا يغني عن الحق شيئاً ، فحقيقة وجود المترجمين والكتب المترجمة التي تناقش الطب التجريبي ، لا يعني بالضرورة أنّ النحاة العرب الأوائل كان لديهم اطلاع على مضمون تلك الكتب ، لاسيّما أننا لا نعرف أنّ أحداً من هؤلاء النحاة الأوائل كان عنده اهتمام بالطب ، ليقوم بالاطلاع على مثل تلك الكتب والإفادة منها . أمّا مصطلحات

^١ - إنباه الرواة ، القفطي ، ١٠٥ / ٢ .

^٢ - المصدر السابق ، ٢٦٧ / ٢ .

^٣ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ١٦٤ .

^٤ - انظر : المصدر السابق ، ١٧٢ - ١٧٣ .

^٥ - ورد في الأصل (إمامك) ، والصواب ما أثبتته كما ورد في النص الأصلي الذي ذكره فيرستينغ في كتابه (GREEK ELEMENTS) ، Versteech ، 214 .

^٦ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ١٧١ - ١٧٢ .

السمع ، والإجماع ، والقياس ، والنقل ، فهي مصطلحات تُستَرك فيها العلوم المختلفة ، وليست حكراً على علم دون آخر . يقول محيي الدين محاسب : " إن افتراض فرستينغ [كذا] القائل بتأثر أصول النحو العربي بأصول الطب التجريبي اليوناني افتراض يوغل في الافتئات على حقائق نشأة الأنساق العلمية . فمهما يكن من أمر وجود ترجمات مبكرة للكتب الطبية ، فإن قيام نظام نحوي من الصعب تصوره مستمداً من علم آخر ذي طبيعة مفارقة تماماً لطبيعة التقعيد اللغوي ، وبخاصة عندما يكون هذا العلم أجنبيًا ، وعندما يكون الهدف منه - أساسًا - الوفاء بأغراض عملية مباشرة كالعلاج والوقاية ، وليس تقديم نظريات يمكن تعميمها بوصفها فلسفة للعلم ، أو فلسفة للمنهج " ^١ .

وأخالف فيرستينغ في دعوته إلى البحث عن الأصول المتبعة في النحو العربي في ترجمات الأعمال الطبية اليونانية ^٢ ، وأرى أن من الصواب أن نبحت عن هذه الأصول في العلوم الإسلامية ^٣ ، وقد أشار أبو البركات الأنباري إلى مثل هذه العلاقة حين عرّف علم أصول النحو بقوله : " أصول النحو أدلة النحو التي تفرعت منها فروعها وفصوله ، كما أن أصول الفقه أدلة الفقه التي

١ - الفكر اللغوي بين اليونان والعرب ، محيي الدين محاسب ، ٣٢ .

٢ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ١٧٠ .

٣ - ثمة دراسات عربية جادة في هذا المضمار ، وهذه الدراسات تؤكد وجود تشابه بين منهج الدرس النحوي العربي وأصوله ومنهج أصول الفقه والعلوم الإسلامية . ومن هذه الدراسات دراسة قام بها محمود سليمان ياقوت في كتابه (أصول النحو العربي) ، ص ٩٧ - ١٠٠ . وتناول هذا الموضوع محمد الحباس في كتابه (النحو العربي والعلوم الإسلامية ، دراسة في المنهج) .

تفرعت عنها جملته وتفصيله " ^١ . أضف إلى ما سبق أن قسمًا كبيرًا من النحاة واللغويين العرب الأوائل كان على صلة مباشرة بالعلوم الإسلامية المختلفة ، كالفقه ، والحديث ، والقراءات القرآنية . ومن هؤلاء النحاة واللغويين ^٢ : أبو الأسود الدؤلي ، فقد كان قارئًا ومحدثًا ، وعبد الرحمن بن هرمز الذي كان قارئًا ومحدثًا ، وعبد الله بن أبي إسحاق الذي كان قارئًا ، وأبو عمرو بن العلاء أحد القراء السبعة ، والخليل بن أحمد الذي كان مهتمًا بالقراءات والفقه والحديث ، وسيبويه الذي كان في بداية أمره طالبًا للحديث ، والكسائي الذي كان أحد القراء السبعة ، وكان راويًا للحديث .

إن هذه الصلة بين النحو العربي والعلوم الإسلامية تؤيد نظرية كارتر التي أشار إليها فيرستينغ في الفصل الأول من كتابه (عناصر يونانية) ؛ فكارتير يرى أن النحو العربي الذي يمثله سيبويه استخدم عبارات ومصطلحات مستمدة من النظام التشريعي الإسلامي ، مثل : حسن وقبيح ، وقياس ، وموضع ، وشرط ، وعض . ويخلص كارتر إلى أنه إذا كان بالإمكان إثبات أن الفقه قد زود سيبويه بالمصطلحات والأمثلة ، فإن الفرضية اليونانية غير معقولة ، وغير محتملة ؛ لأن المصادر العربية لم تذكر أن النحو العربي اعتمد على

^١ - الإعراب في جدل الإعراب ولمع الأدلة ، الأنباري ، ٨٠ . يميل الباحث إلى أن الاسم الدقيق لهذا الكتاب هو (الإعراب في جدل الإعراب) بالعين المهملة فيهما ، بمعنى الإبانة والإيضاح ، وهذا أدق دلالة . وهذا ما ذهب إليه أبو عبد الله محمد بن الطيب الفارسي في كتابه (فيض نشر الانشراح) . (انظر : فيض نشر الانشراح ، ابن الطيب الفارسي ، ١ / ٢٠٨) .
^٢ - انظر : النحو العربي والعلوم الإسلامية ، محمد الحباس - ٩٠ وما بعدها .

المصطلحات و الأمثلة اليونانية ، وعلاوة عليه ، يُعرف النحو اليوناني بأن له
ميزة مختلفة تمامًا عن النحو العربي ^١ . غير أن فيرستينغ بعد أن ناقش هذه
النظرية عاد ورأى أن هذا لا يمنع وجود تأثير يوناني ^٢ .

^١ - تنتمي اللغة اليونانية إلى مجموعة اللغات الهندية - الأوروبية ، في حين تنتمي اللغة العربية إلى مجموعة اللغات السامية . ولذلك كان التباين بين النظام النحوي اليوناني والنظام النحوي العربي واسعًا ، ومثال ذلك أن الاسم في النظام النحوي اليوناني يقسم إلى ثلاثة أقسام ، هي : المذكر ، والمؤنث ، والمحايد . (انظر : أقسام الاسم في : فن النحو بين اليونانية والسريانية ، ماجدة محمد ، ٤٩) . والقسم الثالث (المحايد) ليس له نظير في العربية .
^٢ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٥٧ - ٦٢ .

رابعًا : بدايات التأليف المعجمي :

اتسعت رقعة الدولة الإسلامية بعد الفتوحات الإسلامية ، وانخرط في هذه الدولة الجديدة أبناء الأمم الأخرى ، وكان من ثمره هذا الانخراط أن نمت الثروة اللغوية نموًا سريعًا ، واتسعت الفجوة بين أبناء الدولة الجديدة واللغة العربية الفصحى ، فكان من الطبيعي أن يفكر أحد رواد النحو العربي — وهو الخليل بن أحمد — بوضع معجم لغوي يضم شرحًا لمعاني ألفاظ اللغة ، مما يساعد متكلم اللغة العادي — الذي لا يعرف معاني عدد كبير من تلك الألفاظ — على فهمها واستخدامها . فكان معجم العين أول معجم شامل للألفاظ العربية يضم بين دفتيه جميع الألفاظ العربية المستعملة . يقول ابن خلدون : " وذلك أنه لما فسدت ملكة اللسان العربي في الحركات المسماة عند أهل النحو بالإعراب ، واستنطبت القوانين لحفظها كما قلناه ، ثم استمر ذلك الفساد بملاسة العجم ومخالطتهم ، حتى تآدى الفساد إلى موضوعات الألفاظ ، فاستعمل كثير من كلام العرب في غير موضوعه عندهم ، ميلًا مع هُجْنَةِ المتعربين في اصطلاحاتهم المخالفة لصريح العربية ، فاحتجج إلى حفظ الموضوعات اللغوية بالكتاب والتدوين خشية الدروس ، وما ينشأ عنه من الجهل بالقرآن والحديث ، فشمّر كثير من أئمة اللسان لذلك ، وأملوا فيه الدواوين . وكان سابق الحلبه في ذلك الخليل بن أحمد الفراهيدي ، ألف فيه كتاب (العين) ، فحصر فيه مركبات

حروف المعجم كلّها من الثنائي والثلاثي والرباعي والخماسي ، وهو غاية ما ينتهي إليه التركيب في اللسان العربي " ^١ .

إنّ الغرض من هذه الدراسة ليس الحديث بشكل تفصيلي عن العمل المعجمي ؛ فالحديث عن العمل المعجمي مبسوط في كتب كثيرة ^٢ . سأكتفي في هذا الموضوع بالحديث عن معجم العين وما أثير حوله من وجود تأثير هندي فيه ، إذ يذكر فيرستينغ أنّ ترتيب الأصوات العربية المتبّع في كتاب العين للخليل جاء بتأثير من اللغة الهندية ^٣ . ويلتقي فيرستينغ في هذا الرأي مع عدد من الدارسين المحدثين ، منهم : فؤاد سزكين في كتابه (تاريخ التراث العربي) ، وأولمان في (معجم اللغة العربية الفصحى) ، وشوقي ضيف في (المدارس النحوية) ^٤ .

ناقش أحمد مختار عمر دعوى وجود تأثير هندي في معجم العين وخلص إلى القول باحتمال وجود تأثير هندي ، مع تأكيد عدم المبالغة في مدى هذا التأثير . يقول : " ولكن هناك احتمال - مجرد احتمال - بوجود تأثير هندي صوتي على الخليل لا يتجاوز الترتيب الصوتي للحروف الهجائية مع البدء بأعمقها مخرجًا ،

١ - مقدمة ابن خلدون ، ابن خلدون ، ٣ / ١١٣١ - ١١٣٢ .
٢ - انظر على سبيل المثال : المعاجم العربية ، عبد الله درويش . وانظر : البحث اللغوي عند العرب ، أحمد مختار عمر ، ١٦١ وما بعدها . وانظر : المعجم العربي ، نشأته وتطوره ، حسين نصار . وانظر : مناهج التأليف المعجمي عند العرب ، عبد الكريم مجاهد .
٣ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٦٤ .
٤ - انظر آراء هؤلاء الباحثين في : أصالة علم الأصوات عند الخليل ، أحمد محمد قدور ، ١٥ - ١٦ .

ولا يصحّ أن يُبالغ في مدى هذا التأثير على نحو ما ، فيقال مثلاً إنّ هناك تأثيراً صوتياً بوجه عام على اللغويين " ١ .

إنّ المتأمل في كلام أحمد مختار عمر يجده لم يحسم موقفه من وجود التأثير الهندي في معجم العين من عدمه . مع أنّه ذكر اختلافات واضحة بين الترتيب الصوتي عند الخليل^٢ والترتيب الصوتي عند الهنود ، إلا أنّه كان حذراً من الجزم بالقول بوجود تأثير هندي في معجم العين من عدمه . وهذه الاختلافات - من وجهة نظري - تقوّي الظنّ في عدم وجود تأثير هندي . وهذه الاختلافات يمكن تلخيصها على النحو الآتي :

ضمت الألفباء الهندية ٥١ حرفاً ، وبدأت بالعلل في حين بدأ الخليل بالسواكن . واشتملت الألفباء الهندية على رموز للعلل القصيرة ، وهذه الرموز لا توجد في الألفباء العربية . ووُضعت أصوات الصفير في آخر الحروف الساكنة ، في حين وُضعت أصوات الصفير في العربية في مكان وسط . واعتبرت الأصوات (ي ، ر ، ل) من أشباه أصوات العلة ، ووُضعت متتالية بالترتيب السابق ، في حين أنّ الياء وُضعت مع أحرف العلة في ترتيب الخليل^٣ .

١ - البحث اللغوي عند العرب ، أحمد مختار عمر ، ٣٤٤ .
٢ - رتب الخليل المادة اللغوية في كتاب العين على حسب مخارج الأصوات ابتداء من الحلق وانتهاء بالشفقتين ، وكان ترتيبه على النحو الآتي : ع ، ح ، هـ ، خ ، غ / ق ، ك / ج ، ش ، ض / ص ، س ، ز / ط ، د ، ت / ظ ، ث ، ذ / ر ، ل ، ن / ف ، ب ، م / و ، ا ، ي / همزة . (انظر : كتاب العين ، الخليل بن أحمد ، ٤٨ / ١) .
٣ - انظر : البحث اللغوي عند العرب ، أحمد مختار عمر ، ٣٤٤ .

ويذهب عدد كبير من الباحثين المعاصرين إلى رفض وجود تأثير هندي في معجم العين ، ومن هؤلاء أنكر عبد الله درويش في كتابه (المعاجم العربية)^١ ، وأحمد عبد الغفور في كتابه (مقممة الصحاح)^٢ ، وأحمد محمد قدور في كتابه (أصالة علم الأصوات)^٣ . ويمكن تلخيص حجج هؤلاء الراضين بما يأتي :

١ - ترتيب الحروف في السنسكريتية (اللغة الهندية) لا يتطابق مع الترتيب الصوتي للحروف العربية .

٢ - لم يذكر أحد أنّ الخليل كان يعرف اللغة الهندية ، أو أنه اتصل بأحد يعرف اللغة الهندية وأفاد منه .

٣ - لم يكن للهند في ذلك الزمن معجم معروف لدى العرب .

وفي هذا السياق أقول : إذا افترضنا أنّ الخليل قد أفاد من البحث الصوتي عند الهنود فإنّ هذا لا يُنقص من جهد الخليل وقدره ؛ لأنّ عبقرية الخليل تتمثل في توظيف معرفته بعلم الأصوات في ترتيب مادة معجمه ، و تتمثل في توظيف معرفته بالرياضيات في جمع مادة المعجم اللغوية . إنّ منهج الخليل في تأليف معجمه يقوم على أساس صوتي وكمّي وتقليبي . وهذا ما لم نجده في التأليف المعجمي عند الهنود .

١ - انظر : المعاجم العربية ، عبد الله درويش ، ٤ .
٢ - انظر : مقممة الصحاح ، أحمد عبد الغفور ، ٦٠ .
٣ - انظر : أصالة علم الأصوات ، أحمد محمد قدور ، ١٧ - ١٩ .

فقد اختار الخليل أن يرتب الفاظ معجمه على حسب مخارج الأصوات ابتداء
من الحلق وانتهاء بالشفيتين^١. ثم أدرك أنّ الكلمات في العربية – في أصل
بنائها – تكون إما ثنائية أو ثلاثية أو رباعية أو خماسية. فالكلمة الثنائية تتصرف
على وجهين، والكلمة الثلاثية تتصرف على ستة أوجه، والكلمة الرباعية
تتصرف على أربعة وعشرين وجهًا، والكلمة الخماسية تتصرف على مئة
وعشرين وجهًا^٢.

١ - انظر: كتاب العين، الخليل بن أحمد، ٤٨ / ١.
٢ - انظر: المصدر السابق، ٥٩ / ١.

الفصل الثاني

في العلاقات اللغوية

أولاً : علاقات البنية والتركيب :

- ١ - أقسام الكلام : أ- اسم . ب- فعل . ج - حرف .
- ٢ - مصطلح الإعراب ، ومصطلح hellènismós .
- ٣- مصطلح صرف ، ومصطلح klísis .
- ٤- مصطلح المتعدي ، ومصطلح غير المتعدي .
- ٥ - المسند والمسند إليه .

ثانياً : المجالات الدلالية :

- ١ - التمييز بين اللفظ والمعنى .
- ٢ - العلاقة بين الصوت والمعنى .

أولاً : علاقات البنية والتركيب :

١ - أقسام الكلام :

يرى فيرستينغ أن أقسام الكلام في النحو العربي صورة عن التقسيم الأرسطوطاليسي ، الذي يقسم الكلام ثلاثة أقسام : اسم (ónoma) ، وفعل (rhèma) ، وحرف (sún-desmos) . وهو يدرك أن ثمة اختلافاً كبيراً بين التقسيم المنطقي الأرسطي والتقسيم النحوي العربي^١ ، ويدرك أن التقسيم النحوي العربي سبق إدخال المنطق إلى العالم العربي ؛ فلا يمكن للثاني (المنطق) أن يكون قد قلّده الأول (النحو العربي) . ولأجل ما سبق ، فإن فيرستينغ يرجّح أن التأثير في النحو العربي حصل من خلال النظرية النحوية اليونانية ، التي بدورها كانت قد تأثرت بالمنطق^٢ .

^١ - يقول فيرستينغ في كتابه (GreekElements) ص ٣٨ :

" It cannot be denied that there is a great difference between the Aristotelian logical division and the Arabic grammatical division , especially when we consider the fact that the Aristotelian terms did not denote parts of speech , but rather constituent parts of sentences " .

وترجمة ذلك : " لا يمكن إنكار أن ثمة اختلافاً كبيراً بين التقسيم المنطقي الأرسطي والتقسيم النحوي العربي ، لاسيما عندما نأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن المصطلحات الأرسطية لا تشير إلى أقسام الكلام ، لكنها تشير إلى الأجزاء التأسيسية التي تتألف منها الجمل " . وأنا أفضل هذه الترجمة على ترجمة محمود كناكري التي يشوبها - في هذا الموضع - شيء من الضعف ، فقد ترجم محمود كناكري الجزء الأخير من النص على النحو الآتي : " ولا سيما عندما نأخذ بعين الاعتبار حقيقة أن المصطلحات الأرسطية لا تشير إلى أقسام الكلام العربي ، بل إلى الأقسام المؤلفة للجمل " . (عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٩١) .

^٢ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٩١ - ٩٢ .

والوقوف على الحقيقة ، لا بد لنا من العودة إلى كتب النحو العربي ، وإلى كتب أرسطو ، وإلى كتب النحو اليوناني التي اخترت أن يمثلها كتاب ديونيسيوس ثراكس^١ .

بالعودة إلى كتاب سيبويه ، نجد أن سيبويه لم يعرف الاسم ، واكتفى بالتمثيل له ، فقال : " فالاسم رجل ، وفرس ، وحائط " ^٢ . وقد أشار فيرستينغ إلى أن أصل هذه الأمثلة موجود في النحو اليوناني لاسيما كتاب ديونيسيوس ثراكس ، الذي يعتمد بدوره على الرواقيين . وقد انتهى فيرستينغ إلى أن سيبويه قد قلّد في أمثله المدارس النحوية اليونانية^٣ .

وللحكم على صحة كلام فيرستينغ لا بدّ من الرجوع إلى كتاب ديونيسيوس ثراكس الذي يعرف الاسم ، فيقول : " الاسم : هو قسم من أقسام الكلام يتصرف حسب الحالة ، ويدلّ على شيء مادي ، أو محسوس ، فالاسم المادي مثل : حجر ، والاسم المحسوس^٤ مثل : علم ، كما يوصف الاسم بأنه عام وخاص ، فالاسم العام مثل : إنسان ، حصان ، والاسم الخاص مثل : سقراط " ^٥ .

١ - ولد ديونيسيوس ثراكس (الطراقي) حوالي عام ١٧٠ ق . م ، ومات حوالي ٩٠ ق . م . ولقد عمل ديونيسيوس معلماً للنحو والأدب . ولم يصل إلينا شيء من أعماله سوى كتيب في النحو اليوناني موسوم بـ (Techne grammatike) أي : (فن النحو) . (انظر : فن النحو بين اليونانية والسريانية ، ماجدة محمد أنور ، ٧) .
٢ - كتاب سيبويه ، سيبويه ، ١ / ١٢ .
٣ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٩٤ .
٤ - يقصد بالاسم المحسوس اسم المعنى ، أو المصدر . (انظر : فن النحو بين اليونانية والسريانية ، ٣٨) .
٥ - المصدر السابق ، ٤٨ - ٤٩ .

إذا تأملنا نص سيبويه ونص ديونيسيوس ، نجد أنّ الأمثلة التي جاء بها سيبويه (رجل ، فرس ، حائط) شبيهة بدرجة كبيرة بالأمثلة التي جاء بها ديونيسيوس ثراكس (إنسان ، حصان ، حجر) . وأنا عندما ألتقي و فيرستينغ في هذه النقطة ، لا أكون متناقضًا مع نفسي حين استبعدت فكرة التأثير اليوناني في مرحلة مبكرة من مراحل نشأة النحو العربي ، وقصرت التأثير على مرحلة تالية لمرحلة النشأة ؛ لأنني سبق أن ذكرت أنني لا أنكر أنّ المجتمع الإسلامي قد علق به شيء من الثقافة اليونانية ، ولكنني أنكر المبالغة في حجم هذا التأثير . وبناء عليه فإنني أرى أنّ اقتراض سيبويه هذه الأمثلة مرده إلى تلك الثقافة المحدودة ، التي قد يكون مصدرها الثقافة اليونانية ، أو قد يكون مصدرها الثقافة السريانية ، التي كانت بدورها متأثرة بالثقافة اليونانية^١ ، أو قد يكون مصدرها ثقافة سيبويه الفارسية . إنّ هذه الثقافة المحدودة نجد صداها في قول المبرّد : " فالكلام كتبه : اسم ، وفعل ، وحرف جاء لمعنى . لا يخلو الكلام — عربيًا كان ، أو أعجميًا — من هذه الثلاثة " ^٢ .

١ - ترجم يوسف الأهوازي (ت ٥٨٠ م) كتاب النحو اليوناني لديونيسيوس ثراكس . (انظر : فن النحو بين اليونانية والسريانية ، ماجدة محمد أنور ، ٣٣) . وقد استخدم يوسف الأهوازي أمثلة ديونيسيوس ثراكس نفسها ، في ترجمته ، وهي : إنسان ، وحصان ، وحجر . (انظر : فن النحو بين اليونانية والسريانية ، ماجدة محمد أنور ، ٧٨) .
٢ - المقتضب ، المبرّد ، ٣ / ١ .

لقد استعمل هذين المثالين (رجل ، فرس) النحاة الذين جاؤوا بعد سيبويه ،
ويمكن تفسير ذلك بالتأثير الكبير لكتاب سيبويه فيهم ^١ .
ولكن ، هل من الصواب أن نقبل بأيّ مثال مشترك بين النحو اليوناني والنحو
العربي ، فنتخذة دليلاً على إثبات دعوى التأثير ؟ من المؤكد أن الإجابة عن
ذلك ، هي : لا . فالمنهج السليم يتطلب منا أن نتأمل في المثال ، وفي السياق الذي
استخدم فيه ، ثم نحكم بعد ذلك في ما إذا كان هذا المثال المشترك قد استخدم في
كلا النحويين نتيجة التأثير والتأثير ، أم كان استخدامه مجرد مصادفة لا غير .
ولكي أوضح كلامي أكثر ، يجب أن أنقل ما يقوله فيرستينغ للتدليل على ما يريد
إثباته . يقول : " وظل الفعل (ضَرَبَ) الأكثر شيوعاً وتكراراً في قوائم الفعل
خلال العصور القديمة ، فقد استعمل تيودوسيوس تصريحاً هذا الفعل مثلاً عند
تعامله معه ، وهذا يعني أن الفعل كان يستعمل في النواحي التعليمية . ونحن
نصادف هذا الفعل مع الأفعال (كَتَبَ) و (عَمِلَ) في كل عمل نحوي
يوناني تقريباً . وعليه ، فليس مدهشاً أن النحاة العرب كان عليهم اقتراض هذا
الفعل ^٢ الذي تُرجم إلى اللغة العربية على أنه (ضَرَبَ) في اللغة
العربية " ^٣ . إنّ منهج فيرستينغ في استخدام هذا المثال ليكون دليل إثبات على

١ - انظر هذا الكلام وأسماء هؤلاء النحاة في : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٩٤ - ٩٥ .
من هؤلاء النحاة : المبرد (ت ٢٨٥ هـ) في كتابه (المقتضب) ، ٣ / ١ ، وابن كيسان
(ت ٢٩٩ هـ) كما ورد في رواية الإيضاح للزجاجي ، ٥٠ . وابن السراج (ت ٣١٦ هـ) في
كتابه (الأصول في النحو) ٣٦ / ١ ، والزرجاجي (ت ٣٣٧ هـ) في كتابه (الجمل في النحو) ،
١ ، والزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) في شرح المفصل لابن يعيش ، ٩١ / ١ ، وابن هشام
(ت ٧٦١ هـ) في كتابه (شرح شذور الذهب) ، ٣٢ .
٢ - يقصد الفعل اليوناني (tüptein) .
٣ - عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٩٧ .

دعوى التأثير لا يمكن قبوله ؛ فهذا الفعل وغيره موجود في اللغات جميعها ،
واستخدامه مثالا في النحو اليوناني والنحو العربي لا يعد دليلا على تأثير
النحو اليوناني في النحو العربي .

والسؤال الذي يتبادر إلى الذهن الآن ، ولا بد من الإجابة عنه ، هو : هل جاء
التقسيم النحوي العربي لأقسام الكلام صورة طبق الأصل للتقسيم الأرسطي ؟ قبل
الإجابة يجب أن نذكر ما يأتي :

١ - لم يتناول أرسطو أقسام الكلام تناولا مباشرا ، ولم يعرض له في موضع
واحد ، بحيث يُقال إنه كان يقصد إلى تقنين هذا التقسيم . لقد عرض أرسطو
للإسم والفعل في كتابه (العبارة) ثم تحدّث عنهما وعن الرابطة ، وعن أشياء
أخرى في كتابه (فن الشعر)^١ .

٢ - إن حديث أرسطو عن الاسم ثم الكلمة (الفعل) كان من أجل التمهيد لحديثه
عن القول الجازم ، أي : الجملة الإخبارية^٢ ، وليس الغرض منه الحديث عن
أقسام الكلام .

٣- إن المتأمل في هذا الدليل (تقسيم الكلام الثلاثي) يجده مبنيا على أساس أن
أقسام الكلام عند اليونانيين كانت ثلاثة ، ولكن الناظر في النحو اليوناني يجد
اتجاهات مختلفة في تقسيم الكلام ؛ فهي سبعة عند أرسطو : الحرف ، والمقطع ،
والرباط ، والاسم ، والفعل ، والتصريف ، والكلام^٣ . ومعظم هذه الأجزاء

١ - انظر : النحو العربي والدرس الحديث ، عبده الراجحي ، ٨٩ .
٢ - انظر مقدمة : تلخيص كتاب العبارة ، ابن رشد ، تحقيق محمود قاسم ، ٢٠ .
٣ - انظر : كتاب أرسطوطاليس في الشعر ، تحقيق شكري عياد ، ١٠٨ .

لا مقابل لها في التقسيم العربي كالحرف الهجائي ، والمقطع ، والتصريف ،
والكلام .

وأقسام الكلام خمسة عند الرواقيين ^١ . وثمانية عند ديونيسيوس ثراكس ، هي :
الاسم ، والفعل ، والمشتك ، والأداة ، والضمير ، وحروف الجر ، والظرف ،
والرابطة ^٢ .

قسّم جمهور النحويين الكلام ثلاثة أقسام: اسم ، وفعل ، وحرف ^٣ . وذهب
أبو جعفر أحمد بن صابر إلى أنّ للكلمة قسمًا رابعًا ، سمّاه الخالفة ^٤ ، " وعنى
بذلك أسماء الأفعال ، كأنها عند هذا القائل ليست بداخلة تحت واحد من الثلاثة ،
وذلك قول غير صحيح لقيام الإجماع قبله على خلاف قوله ، إذ هو ، فيما
أحسب ، متأخر جدًا عند أهل الاجتهاد المعتبرين من النحويين ، ولأنّ خواص
الأسماء موجودة لأسماء الأفعال ، فكيف يدعي خروجها عن الأسماء ، وتسميتها
أسماء الأفعال يدلّ على ذلك " ^٥ .

والدليل على انحصار الكلمة في الأقسام الثلاثة ، أنّ الكلمة إمّا أن تدلّ على
معنى في نفسها ، أو لا تدلّ على معنى في نفسها . والقسم الثاني هو الحرف . أمّا

١ - انظر : البحث اللغوي عند العرب ، أحمد مختار ، ٦٢ .
٢ - انظر : فن النحو بين اليونانية والسريانية ، ماجدة محمد أنور ، ٤٨ .
٣ - انظر على سبيل المثال : كتاب سيبويه ، سيبويه ، ١ / ١٢ . المقتضب ، الميرد ، ١ / ٣ .
شرح كافية ابن الحاجب ، الأسترابادي ، ١ / ٢٦ . الأشباه والنظائر ، السيوطي ، ٣ / ٥ .
٤ - انظر : بغية الوعاة ، السيوطي ، ١ / ٢٥٦ .
٥ - المقاصد الشافية ، الشاطبي ، ١ / ٤٠ .

القسم الأول : أي الكلمة الدالة على معنى في نفسها ، إمّا أن تُقترن بأحد الأزمنة الثلاثة ، أو لا تقترن . فإذا كانت الكلمة الدالة على معنى في نفسها غير مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة ، فهي اسم ، وإذا كانت الكلمة الدالة على معنى في نفسها مقترنة بأحد الأزمنة الثلاثة ، فهي فعل ^١ . ودليل ذلك أنّ المنطوق به إمّا أن يدلّ على معنى يصحّ الإخبار عنه وبه ، وهو الاسم . وإمّا أن يصحّ الإخبار به لا عنه ، وهو الفعل . وإمّا ألا يصحّ الإخبار عنه ولا به ، وهو الحرف ^٢ . وقيل الدليل على ذلك أنّ الكلمة إمّا أن يصحّ إسنادها إلى غيرها أو لا يصحّ . إن لم يصحّ فهي الحرف ، وإن صحّ ، فإمّا أن تقترن بأحد الأزمنة الثلاثة أو لا تقترن ، فإن اقترنت فهي الفعل ، وإلّا فهي الاسم ^٣ . وقيل أيضًا إنّ دليل الحصر هو أنّ المعاني ثلاثة : ذات ، وحدث ، ورابطة للحدث بالذات ، فالذات الاسم ، والحدث الفعل ، والرابطة الحرف ^٤ .

إنّ المنهج السليم يتطلّب منا أن نعرض تعريف الاسم عند أرسطو ، ثمّ نقابل ما جاء به أرسطو بما جاء به النحاة العرب القدماء ، لنتبين مراحل تطور مفهوم الاسم عند النحاة العرب .

١ - انظر : شرح كافية ابن الحاجب ، الأسترايادي ، ١ / ٢٩ .

٢ - انظر : المحصول في شرح الفصول ، ابن إياز ، ١ / ٢١ .

٣ - انظر : شرح اللمحة البدرية ، ابن هشام ، ١ / ٢١٣ .

٤ - انظر : شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، ٣٥ .

عرّف أرسطو الاسم بأنه " لفظة دالّة بتواطؤ مجردة من الزمان ، وليس واحدًا^١ من أجزائها دالا على انفراده " ^٢ . والاسم عند أرسطو هو الاسم المثبت ، أمّا قولنا (لا إنسان) فليس باسم ، ويسميه أرسطو اسمًا غير محصّل^٣ . والاسم عند أرسطو أيضًا هو الاسم المرفوع ، أمّا الاسم إذا نُصب ، أو خُفض ، أو غُيّر تغييرًا آخر ، فليس يكون اسمًا ، لكن تصريحًا من تصاريف الاسم^٤ .

أمّا سيبويه فلم يحدّد الاسم ، واكتفى بالتمثيل له ، فقال : " فالاسم : رجل ، وفرس ، وحائط " ^٥ .

إذا قارنا ما جاء به سيبويه عن الاسم ، بما جاء عند أرسطو ، أو ما جاء في النحو اليوناني ، نجده يبعد كثيرًا عمّا جاء به أرسطو ، وعمّا جاء في النحو اليوناني عند ديونيسيوس ثراكس ؛ فأرسطو عرّف الاسم ، وتحدّث عن أنواعه ، وديونيسيوس ثراكس توسع في الحديث عن أقسامه ، وهذا ما لا نجده عند سيبويه الذي اكتفى بالتمثيل له فقط . إنّ هذه النتيجة التي وصلنا إليها تقوي الظنّ بأنّ النحو العربي — بمجمله — في عصر سيبويه كان بعيدًا عن التأثير بالنحو

١ - ورد في الأصل (واحدًا) ، والصواب ما أثبتته .

٢ - كتاب " العبارة " ، من سلسلة علم المنطق ، أرسطو ، ١٠٧ .

٣ - انظر : المصدر السابق ، ١٠٩ . ينبغي أن نعرف أنّ اليوناني يقرن بين الاسم ، مثل : إنسان أو ما أشبهه ، وحرف النفي (لا) ، فيصيران بمجموعهما صورة لفظية واحدة . وهذه اللفظة تسمى اسمًا غير محصّل ؛ لأنها لا تستحق أن تسمى اسمًا بإطلاق ، إذ إنها لا تدلّ على ما تدلّ عليه كلمة (إنسان) . (انظر : تلخيص كتاب العبارة ، ابن رشد ، ٦٠) . (وانظر : شرح الفارابي ، الفارابي ، ٣٢) .

٤ - انظر : كتاب " العبارة " ، من سلسلة علم المنطق ، أرسطو ، ١٠٩ .

٥ - كتاب سيبويه ، سيبويه ، ١٢ / ١ .

اليوناني ، أو المنطق الأرسطي . هذا إذا استثنينا بعض الأمثلة المحدودة جدًا التي قد تكون تسربت إلى النحو العربي بفعل الثقافة المحدودة التي سبق أن تحدثنا عنها . وهذا الكلام ينسحب على الأخفش سعيد بن مسعدة (ت ٢١٥ هـ) الذي عرف الاسم من جانب سياقي ، من خلال دوره في النص ، فقال : " الاسم ما جاز فيه نفعني وضررتي " ^١ . وقد شرح الزجاجي ما ذكره الأخفش ، فقال : " يعني ما جاز أن يُخبر عنه ، وإنما أراد التقريب على المبتدئ " ^٢ ، كما ذكرت لك فيما مضى ، ولم يرد التحقيق . وفساد هذا الحدّ بين ، لأنّ من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه ، نحو : كيف ، وأين ، ومتى ... " ^٣ .

أمّا المبرّد فقد عرف الاسم بقوله : " أمّا الاسم فما كان واقعًا على معنى ، نحو : رجل ، وفرس ، وزيد ، وعمرو ، وما أشبه ذلك ، وتعتبر الأسماء بوحدة : كل ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ فهو اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم " ^٤ .

إنّ تعريف المبرّد يمثل إضافة جديدة عمّا جاء به سيبويه ؛ فهذا التعريف يشير إلى جانبين : أولهما الجانب الدلالي ؛ فالاسم ما كان واقعًا على معنى . والآخر

١ - الإيضاح ، الزجاجي ، ٤٩ .

٢ - في الأصل (المبتدئ) ، والصواب ما أثبتته .

٣ - المصدر السابق ، ٤٩ .

وقع فيرستينغ في هذا الموضوع في الوهم ، فشرح قول الزجاجي (تقريب على المبتدئ) على أنه (تقريب على المبتدأ) . قال فيرستينغ في كتابه (Greek Elements) ، ص ٥٩ :
" But Zağğāği quotes Al-Ahfaš definition as an example of definition in terms of subjectivity (taqrib 'alā 'lmubtada') "

وترجمة ذلك : " ولكنّ الزجاجي اقتبس تعريف الأخفش كمثال على التعريف بعبارات مبتدئية (تقريب على المبتدأ) " . (عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ١٢٢) .

٤ - المقتضب ، المبرّد ، ٣ / ١ .

الجانب النحوي (التركيب) ؛ فالاسم كل ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ .
وهذه الإضافة في التعريف التي جاء بها المبرّد ، لا تعني أنّ تعريف المبرّد لم
يسلم من الضعف ؛ فالحرف ، والفعل يدلّ كلّ منهما على معنى . أضف إلى
ذلك ، أنّ دخول حرف الجرّ على الاسم ليس علامة فارقة في كلّ الأسماء ؛ فقد
ردّ ابن فارس قول المبرّد بـ (كيف) و (إذا) ، فهما اسمان لا يدخل عليهما
شيء من حروف الجرّ ¹ .

وقد عرّف ابن السراج الاسم ، بعد أن ذكر أنّ الكلام يتألف من ثلاثة أشياء ،
بقوله : " الاسم ما دلّ على معنى مفرد ، وذلك المعنى يكون شخصاً وغير
شخص ² ، فالشخص ، نحو : رجل ، وفرس ، وحجر ، وبلد ، وعمر ، وبكر .
وأما غير شخص ، فنحو : الضرب ، والأكل ، والظن ، والعلم ، واليوم ،
والليلة ، والساعة " ³ . إنّ تعريف ابن السراج يقترب كثيراً مما جاء في الثقافة
اليونانية ، فهو من جانب يشير إلى المعنى ؛ فهو ما دلّ على معنى ، وهو بهذا
يقترب من تعريف أرسطو . ومن جانب آخر يشير إلى أقسام الاسم . وهو بهذا
الجانب نجده يقترب كثيراً مما ورد في كتاب ديونيسيوس ثراكس (فن النحو) ؛
فهو يقترب منه في تناوله أقسام الاسم ، علاوة على أنّ ابن السراج استعمل أمثلة
تتشابه بدرجة كبيرة و أمثلة ديونيسيوس ثراكس ، فقد استعمل ابن السراج الأمثلة

1 - انظر : الصحابي في فقه العربية ، ابن فارس ، ٤٩ .
2 - أراد بالشخص : كلّ شيء رأيت جسمانه ، وأراد بغير الشخص : الأسماء التي تدلّ على شيء
غير مادي (غير ملموس) كالمصادر والظروف .
3 - الأصول في النحو ، ابن السراج ، ١ / ٣٦ .

الآتية : رجل ، و فرس ، و حجر ، و العليم . في حين استعمل ديونيسيوس ثراكس

الأمثلة الآتية : إنسان ، و حصان ، و حجر ، و عليم ^١ .

وفي هذا السياق أرى أن فيرستيغ قد وهم في معنى كلمة (شخص) ؛ فقد ظن أنها ترتبط بالاسم الخاص فقط ، مما دعاه إلى القول : " إننا وبصعوبة نستطيع أن نعدّ كلمات مثل : رجل ، و فرس ، أسماء للأشخاص " ^٢ . لقد فات فيرستيغ ، في هذا الموضع ، أن المقصود بالشخص هو كل شيء رأيت جسمانه وأن الشخص : هو كل جسم له ارتفاع وظهور ^٣ . إذا فالمقصود بالشخص في تعريف ابن كيسان ^٤ ، وفي تعريف ابن السراج يشمل ما يدل عليه الاسم العام ، مثل : رجل ، و فرس ، وما يدل عليه الاسم الخاص ، مثل : عمر ، و بكر .

إن هذا التشابه شبه التام لا يمكن أن يكون مجرد صدفة . وبناء عليه فإنني أرجح أن نهاية القرن الثالث الهجري ، وبداية القرن الرابع الهجري ، تمثل مرحلة تأثر النحو العربي ، وإفادته مما جاء في علوم الأمم الأخرى ، كاليونانيين والسريانيين . إن هذا الأمر يؤكد تأثر النحو العربي بأنحاء الأمم الأخرى . لكن هذا التأثير لم يكن في مرحلة النشأة كما زعم فيرستيغ ، لكنه كان في مرحلة

١ - انظر هذه الأمثلة في : فن النحو بين اليونانية والسريانية ، ماجدة محمد أنور ، ٤٨ - ٤٩ .

٢ - عناصر يونانية ، فيرستيغ ، ١١٩ .

٣ - انظر : لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (شخص) . وانظر هذه الملاحظة في : الفكر اللغوي بين اليونان والعرب ، محيي الدين محاسب ، حاشية ٢٣ ، ٣٠٦ - ٣٠٧ .

٤ - قال ابن كيسان حاكياً عن بعض النحويين : الأسماء ما أبانت عن الأشخاص . (انظر : الإيضاح ، الزجاجي ، ٥٠) .

تالية ، وهي مرحلة الانفتاح على الثقافات الأجنبية التي كانت سائدة في تلك

المرحلة .

وإذا انتقلنا إلى كتاب الإيضاح للزجاجي ، فإننا نجد أثر المنطق الأرسطي في الدراسات النحوية العربية . يقول الزجاجي : " الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً أو مفعولاً أو واقعاً في حيز الفاعل والمفعول به . هذا الحدّ داخل في مقاييس النحو وأوضاعه ، وليس يخرج عنه اسم البتة . ولا يدخل فيه ما ليس باسم " ¹ . إذا تأملنا كلام الزجاجي فإننا نرى أنّ الحدّ الذي وضعه للاسم قد اعتمد على وظيفة الاسم في الكلام ، وهي الفاعلية والمفعولية . وأنّ هذا الحدّ من وجهة نظره (ليس يخرج عنه اسم البتة . ولا يدخل فيه ما ليس باسم) ، أي أنّ هذا الحدّ يمكن أن نصفه — كما يقول أهل المنطق والفلسفة — بأنه جامع مانع . ثمّ يذكر الزجاجي تعريفاً يطابق تماماً ما جاء به أرسطو . يقول الزجاجي : " وقال آخرون : الاسم صوت موضوع دالّ باتفاق على معنى بلا زمان ، ولا يدلّ جزؤه على شيء من معناه " ² . إنّ هذا التعريف يؤكد بصورة قاطعة أنّ الدرس النحوي العربي في عصر الزجاجي بدأ يتسرب إليه المنطق الأرسطي ، ويستفيد من ذلك المنطق ويتّسق معه إلى حدّ ما .

¹ - الإيضاح ، الزجاجي ، ٤٨ .

² - المصدر السابق ، ٤٩ .

وبعد عصر الزجاجي نجد أنّ تعريف النحاة للاسم ظلّ مطابقاً لتعريف
أرسطو له ؛ فالاسم عند الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) ^١ ، وابن معط
(ت ٦٢٨ هـ) ^٢ ، وابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ) ^٣ ، والسيوطي
(ت ٩١١ هـ) ^٤ ، هو ما دلّ على معنى في نفسه ، غير مقترن بزمان .

لننتقل الآن إلى القسم الثاني من أقسام الكلام ، وهو ما يُسمى بالكلمة عند
اليونانيين ، ويُسمى بالفعل عند العرب . عرّف أرسطو الكلمة (الفعل) بقوله :
" فهي ما يدلّ ، مع ما تدلّ عليه ، على زمان ° . وليس واحد من أجزائها يدلّ
على انفراده " ^٦ ، وذكر أرسطو في الموضوع نفسه أنّ " الكلمة دائماً دليل ما
يقال على غيره ، كأنك قلت : ما يُقال على الموضوع ، أو ما يُقال في
الموضوع " ^٧ . والفعل عند أرسطو هو ما دلّ على الزمان الحاضر ، أمّا ما دلّ
على الزمان الماضي ، مثل (صحّ) ، أو ما يدلّ على المستقبل ، مثل
(يصحّ) ، فليس بفعل (كلمة) ، ولكن تصريف من تصاريف الفعل (الكلمة) .
والكلمة عند أرسطو تكون في حالة الإثبات ، أمّا قولنا : (لا صحّ) ، أو قولنا :
(لا مَرَض) فيسميه أرسطو كلمة غير محصّلة ^٨ .

- ١ - انظر : شرح المفصل ، ابن يعيش ، ٨١ / ١ .
- ٢ - انظر : المحصول في شرح الفصول ، ابن إياز ، ٢٩ / ١ .
- ٣ - انظر : شرح كافية ابن الحاجب ، الأسترابادي ، ٣٣ / ١ .
- ٤ - انظر : همع الهوامع ، السيوطي ، ٧ / ١ .
- ٥ - يقصد أرسطو بذلك أنّ الكلمة (الفعل) تدلّ على معنى الحدث ، وتدلّ على الزمان .
- ٦ - كتاب " العبارة " ، من سلسلة علم المنطق ، أرسطو ، ١١٠ .
- ٧ - المصدر السابق ، ١١٠ - ١١١ .
- ٨ - انظر : المصدر السابق ، ١١١ .

أما سيبويه فقد عرّف الفعل بقوله : " وأما الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء ^١ ، وبُنيت لما مضى ، ولما يكون ولم يقع ، وما هو كائن لم ينقطع . فأما بناء ما مضى فذهب ، وسمع ، ومكث ^٢ ، وحمد . وأما بناء ما لم يقع فإنه قولك أمراً : اذهب ، واقتل ، واضرب ، ومخبراً : يقتل ، ويذهب ، ويضرب ، ويقتل ، ويضرب . وكذلك بناء ما لم ينقطع وهو كائن إذا أخبرت " ^٣ . إن تعريف سيبويه يبيّن لنا أمرين مهمين : أولهما أنّ المصدر - من وجهة نظر بصرية - هو أصل الفعل . والآخر الإشارة إلى أقسام الفعل من حيث الزمن ، فـ " سيبويه ومنّ نحا نحوه يقسم الفعل على ثلاثة أزمنة : ماضٍ ومستقبل وكائن في النطق وهو الزمان الذي يُقال عليه الآن الفاصل بين ما مضى ويمضي " ^٤ . فالفعل الماضي هو كلّ فعل صحّ الإخبار عن حدوثه في زمان بعد حدوثه ، والفعل المستقبل هو الذي يُحدّث عن وجوده في زمان لم يكن فيه ولا قبله . أما الفعل الذي قال عنه سيبويه (ما هو كائن لم ينقطع) فهو الفعل الذي يكون زمان الإخبار عن وجوده هو زمان وجوده ^٥ . وهذا التناول للفعل ،

^١ - قال العكبري : " ربما أخذ عليه أنه أضاف الأحداث إلى الأسماء ، والأحداث للمسميات لا للأسماء . وهذا الأخذ غير وارد عليه لوجهين : أحدهما أنّ المراد بأحداث الأسماء ما كان فيها عبارة عن الحدث ، وهو المصدر ، لأنه من بين الأسماء عبارة عن الحدث ، وهو من باب إضافة النوع إلى الجنس . والآخر أنه أراد بالأسماء المسميات ، كما قال تعالى : (ما تعبدون من دونه إلا أسماء سميتموها أنتم وآباؤكم) [يوسف آية ٤٠] والأسماء ليست معبودة وإنما المعبود مسمياتها " . مسائل خلافية ، العكبري ، ٦٤ - ٦٥ .

^٢ - نقول : (مكث) و (مكث) . انظر : (لسان العرب ، ابن منظور ، مادة " مكث ") .

^٣ - كتاب سيبويه ، سيبويه ، ١ / ١٢ .

^٤ - شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ١ / ١٨ .

^٥ - المصدر السابق ، ١ / ١٨ .

وإن كان حصره في زمان فلسفي : ماضٍ ، وحاضر ، ومستقبل ، فإنه يختلف
عن تناول أرسطو ، من حيث إنه مبني على الصيغ الشكلية في العربية ، ومن
حيث إنه لم يقصر على الزمن الحاضر " ^١ .

إذا تركنا عصر سيبويه فإننا نجد أنّ تعريفات النحاة للفعل تقترب من تعريف
أرسطو ، فابن السراج عرف الفعل بأنه : " ما كان خبراً ولا يجوز أن يُخبر
عنه ، نحو قولك : أخوك يقوم ، وقام أخوك ، فيكون حديثاً عن الأخ ، ولا يجوز
أن نقول : ذهب يقوم ، ولا يقوم يجلس " ^٢ . إن قول ابن السراج إنّ الفعل (قام)
أو الفعل (يقوم) هو حديث (خبر) عن (الأخ) يقترب من قول أرسطو الذي
شرحه الفارابي ، وهو أنّ الكلمة " تكون أبداً خبراً لا مخبراً عنه ، ومحمولاً
لا موضوعاً " ^٣ . ولأجل ما سبق ذكره فإنني أرى أنّ القرن الرابع الهجري يمثل
مرحلة التأثير بالعلوم اليونانية ، وأنّ هذا التأثير يتجلى بصورة أوضح عند النحاة
المتأخرين ، ومنهم : الزمخشري ^٤ ، وابن معط ^٥ ، وابن الحاجب ^٦ ،
والسيوطي ^٧ ؛ فالفعل عند هؤلاء هو ما دلّ على معنى مقترن بزمان . وهذا
التعريف يتفق بدرجة كبيرة مع تعريف أرسطو للكلمة (الفعل) .

١ - النحو العربي والدرس الحديث ، عبده الراجحي ، ٩٧ .

٢ - الأصول في النحو ، ابن السراج ، ١ / ٣٧ .

٣ - تلخيص كتاب العبارة ، ابن رشد ، ٦١ .

٤ - انظر : شرح المفصل ، ابن يعيش ، ٤ / ٢٠٤ .

٥ - انظر : المحصول في شرح الفصول ، ابن إياز ، ١ / ٤٣ .

٦ - انظر : شرح كافية ابن الحاجب ، الأستراباذي ، ٤ / ٣ .

٧ - انظر : همع الهوامع ، السيوطي ، ١ / ٧ .

وفي سياق الحديث عن الفعل ، يحاول فيرستينغ أن يربط النحو العربي بالنحو اليوناني ؛ إذ يرى أن أصل مسألة (القول في أصل الاشتقاق ، الفعل هو أو المصدر ؟)^١ موجود في النحو اليوناني ؛ وكما كان الخلاف واقعا بين النحاة العرب في هذه المسألة ، فقد كان كذلك بين النحاة اليونانيين^٢ .

إن هذا المنهج الذي يسلكه فيرستينغ يشوبه الشك ؛ فلا يعني اشتراك نظامين لغويين في نقاش مسألة ما وجود تأثير وتأثر ، فما يؤكد وجود تأثير من عدمه في مسألة ما ، هو التنظير لتلك المسألة ، هذا من جانب . ومن جانب آخر ، ينبغي أن أشير أن هذه المسألة الجدلية ظهرت في كتب النحو في عصر لاحق لعصر سيبيويه^٣ ؛ فقد ظهرت عند الزجاجي^٤ ، وأبي البركات الأنباري^٥ ، وابن يعيش^٦ ، وغيرهم . وبعبارة أخرى : إن كان هذا التأثر موجودا فإنه قد حدث في زمن تالٍ لزمن نشأة النحو العربي . وهذا التأثر لا أنكر حدوثه في تلك المرحلة .

-
- ١ - انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ، المسألة (٢٨) ، ٢١٧ / ١ .
 - ٢ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ١٥٦ - ١٥٩ .
 - ٣ - عرف سيبيويه الفعل بقوله : " أمّا الفعل فأمثلة أخذت من لفظ أحداث الأسماء " . [كتاب سيبيويه ، سيبيويه ١ / ١٢] . أي أن سيبيويه يرى أن أحداث الأسماء (المصادر) هي أصل الأفعال . وهذا الرأي نفهمه من كلام سيبيويه ، وإن لم يصرح به بشكل مباشر .
 - ٤ - انظر : الإيضاح ، الزجاجي ، ٥٦ - ٦٣ .
 - ٥ - انظر : الإنصاف في مسائل الخلاف ، أبو البركات الأنباري ، المسألة (٢٨) ، ٢١٧ / ١ - ٢٢٤ .
 - ٦ - انظر : شرح المفصل ، ابن يعيش ، ٢٧٣ / ١ .

وقد وقع فيرستينغ في الوهم ؛ إذ ظنَّ أنَّ الزجاجي ، حين أطلق مصطلح

(اسم الفعل)^١ للدلالة على مفهوم المصدر ، كان يقصد بكلمة (الفعل) قسيم

الاسم والحرف ، ولم يتنبّه فيرستينغ إلى أنَّ المقصود بكلمة (الفعل) هنا هو

(الحدث)^٢ .

وهذا الفهم الخاطئ قاده إلى ربط مصطلح (اسم الفعل) [= المصدر]

بالمصطلح اليوناني (ónoma tou rhèmatos)^٣ .

لقد استخدم النحاة العرب مصطلحات متعددة تدلّ على مفهوم المصدر ،

فقالوا : اسم الحدثان ، والحدث ، والفعل ، واسم الفعل^٤ ؛ فسيبويه – على سبيل

المثال – أطلق هذه المرادفات للمصدر متأثراً بدلالاتها اللغوية العامة ، أكثر من

دلالاتها الاصطلاحية الفنية العلمية ، كما أنّ استخدامه لها كان نادراً أو قليلاً

موازنة باستخدامه مصطلح المصدر ، الذي طغى وذاع وانتشر ، وكتب له

الاستمرار بعد سيبويه^٥ .

١ - يقول الزجاجي : " والحدث : المصدر ، وهو اسم الفعل ، والفعل مشتق منه " . (الجمل في النحو ، الزجاجي ، ١) .

٢ - الفكر اللغوي بين اليونان والعرب ، محيي الدين محسب ، حاشية ٨٠ ، ٣١٤ .
الحدث في العرف : المعنى الصادر عن الفاعل . (شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور ، ٩٧ / ١) .

٣ - يقول فيرستينغ في (Greek Elements) ، ص ٨٣ :
" The current name for the masdar , ism alfi'l (verbal noun) corresponds to the Greek ónoma tou rhèmatos " .

وترجمة ذلك : الاسم الشائع للمصدر وهو (اسم الفعل) يتوافق والمصطلح اليوناني ónoma tou rhèmatos .

وهذه الترجمة أدق من ترجمة محمود كناكري ؛ إذ يقول " إنّ الاسم العربي للمصدر هو اسم الفاعل وهذا يتطابق مع الاسم اليوناني " . عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ١٥٦ .

٤ - انظر هذه المصطلحات في : تطور المصطلح النحوي ، يحيى عابنة ، ١٠٣ .

٥ - قراءة في مصطلح سيبويه ، علي الحمد ، ٩٢ .

ولنتقل إلى القسم الثالث من أقسام الكلام ، وهو الحرف . يرى فيرستينغ أن هناك علاقة بين الحرف (مع الاسم والفعل) والكلمة الفلسفية رباط أو رابط (مع الاسم والكلمة) معتمداً في هذا على ما ورد عند الزجاجي¹ والخوارزمي² (ت ٣٨٧ هـ) ، وغيرهما^٣ . إن تفسير الزجاجي للحرف ينسجم مع التقسيم الأفلاطوني للموجودات ؛ فقد قسم أفلاطون الموجودات إلى ذوات وأحداث ، وتحدث عن وجود علاقات بين الأحداث والذوات . وحاول أفلاطون أن يقرن بين الكلام والموجودات ؛ فقال بأن الكلمة قسمان : (اسم) وهو ما يدلّ على ذات ، و(فعل) وهو ما يدلّ على حدث . وهناك نوع ثالث يدلّ على العلاقة بين الذات والحدث سمّاه أفلاطون (العلاقة)^٤ .

إن حديث أفلاطون نجد صداه بصورة أوضح ، عند ابن هشام (ت ٧٦١ هـ) ، الذي يذكر أن المعاني ثلاثة : ذات ، وحدث ، ورابطة للحدث بالذات ، فالذات الاسم ، والحدث الفعل ، والرابطة الحرف^٥ . وهذا يؤيد ما ذهب إليه ، وهو أن التأثير اليوناني كان في مرحلة تالية لمرحلة نشأة النحو العربي ؛ إذ لو رجعنا إلى كتاب سيبويه ، لوجدنا أنه قد عرف الحرف بأنه ما

١ - قال الزجاجي : " وسمي القسم الثالث حرفاً لأنه حدّ ما بين هذين القسمين ورباط لهما ، والحرف حدّ الشيء ، فكأنه لوصله بين هذين كالحروف التي تلي ما هو متصل بها " . (الإيضاح ، الزجاجي ، ٢٤) .

٢ - قال الخوارزمي : " وأهل الكوفة يسمّون حروف المعاني الأدوات ، وأهل المنطق يسمّونها الرّباطات " . (مفاتيح العلوم ، الخوارزمي ، ٥٣) .

٣ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ١٠٢ - ١٠٣ .

٤ - انظر : تقويم الفكر النحوي ، أبو المكارم ، ٩٤ - ٩٥ .

٥ - انظر : شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، ٣٥ .

" جاء لمعنى ليس باسم ولا فعل " ^١ ، في حين أننا نجد أنّ الرباط عند أرسطو
" لفظ غير دالّ " ^٢ . فهذا فرق بينهما .

حاول فيرستينغ أن يربط ما ذكره الفارابي (ت ٣٣٩ هـ) في كتابه (الألفاظ
المستعملة في المنطق) من أصناف الحروف ، وهي : الخوالف ، والواصلات ،
والواسطات ، والحواشي ، والروابط ، بالمصطلحات اليونانية ^٣ ، وذلك من أجل
إثبات صحة نظريته القائلة بوجود تأثير يوناني في النحو العربي . وهذا في رأيي
ليّ للحقائق ؛ لأنّ الفارابي نفسه يقرّ بأنّ هذه الأصناف لم يتعرض إليها النحاة
العرب على النحو الذي ذكره الفارابي . ولأجل ذلك ، كان على الفارابي أن
يستعير أسماء هذه الأصناف من النحويين اليونانيين . ومن هنا ، كان من
الطبيعي أن يلتقي ما جاء به الفارابي مع المصطلحات اليونانية . يقول الفارابي :
" ومن الألفاظ الدالة الألفاظ التي يسميها النحويون الحروف التي وُضعت دالة
على معانٍ . وهذه الحروف هي أيضاً أصناف كثيرة ، غير أنّ العادة لم تجر
من أصحاب النحو العربي إلى زماننا هذا بأن يُفرد لكلّ صنف منها اسم
يخصّه ، فينبغي أن نستعمل في تعدد أصنافها الأسماء التي تأدّت إلينا عن أهل
العلم بالنحو من أهل اللسان اليوناني ، فاتّهم أفردوا كلّ صنف منها باسم خاص .

١ - كتاب سيويه ، سيويه ، ١ / ١٢ .

٢ - كتاب أرسطوطاليس في الشعر ، تحقيق شكري عياد ، ١١٢ .

٣ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ١١٠ - ١١٤ .

فصنف يسمونه الخوالف^١ ، وصنف يسمونه الواصلات^٢ ، وصنف منها يسمونه الواسطة^٣ ، وصنف منها يسمونه الحواشي ، وصنف منها يسمونه الروابط^٤ " ° . إن هذا الدليل لا يمكن قبوله دليل إثبات على صحة نظرية فيرستيغ القائلة بتأثر النحو العربي بالنحو اليوناني في مرحلة النشأة ، وذلك لسببين : أولهما أن الفارابي يُعدّ من المتأخرين . والآخر أن كتاب الفارابي الذي اعتمد عليه فيرستيغ ، هو من المصادر المنطقية والفلسفية ، وليس من المصادر النحوية .

وثمة ملاحظة تتعلق بالفئة الرابعة في تقسيم الفارابي ، هي (الحواشي) ، إذ جعلها فيرستيغ مرادفة للظروف (adverbs) . وأنفق ، في هذا الموضع ، مع محيي الدين محاسب ، في عدم قدرتنا فهم السبب الذي جعل فيرستيغ يعتقد أن الفارابي يتحدث في مقولة (الحواشي) عن (الظروف)^١ ؛ فنحن إذا رجعنا إلى فئة الحواشي عند الفارابي فإننا نجد أنها تضمّ : إن ، ليس ، لا ، نعم ، ليت

١ - الخوالف : كلّ حرف معجم أو كلّ لفظ قام مقام الاسم متى لم يصرّح بالاسم . ومثال ذلك : الضمان ، وأسماء الإشارة . (انظر : الألفاظ المستعملة في المنطق ، الفارابي ، ٤٤) .

٢ - الواصلات : منها أداة التعريف (أل) ، والأسماء الموصولة ، وحرف النداء (يا) ، وكلّ ، وبعض . (انظر : المصدر السابق ، ٤٤) .

٣ - ومثال ذلك حروف الجرّ . (انظر : المصدر السابق ، ٤٥) .

٤ - ومثال ذلك : إمّا ، إن كان ، كلما كان ، متى كان إذا كان ، لمّا ، إذ ، (انظر : المصدر السابق ، ٥٤ - ٥٦) .

٥ - المصدر السابق ، ٤٢ .

٦ - انظر : الفكر اللغوي بين اليونان والعرب ، محيي الدين محاسب ، ٣٠٥ .

قد يكون تفسير ذلك - من وجهة نظري - أن فيرستيغ اعتمد على المعنى اللغوي ؛ فهو يتحدث عن جذر كلمة (حواشي) وهو : ح - ش - و ، وأن هذا الجذر له علاقة بالمعنى اللغوي (يملأ) [انظر : عناصر يونانية ، فيرستيغ ، ١١٣] . والظرف - كما نعلم - يأتي بمعنى الوعاء والإناء .

شعري ، كأنّ ، يشبه أن يكون ، لعلّ ، عسى ، كم ، متى ، أين ، هل ، ما ،
ما هو ، كيف ، أي شيء هو ، أيّما هو ، ليمّ ، ما بال ، ما شأن ¹ . إذا تأملنا هذه
القائمة نجدها بعيدة تمامًا عن الظروف . وثمة ملاحظة أخرى أوردتها محيي
الدين محسب بشأن هذه القائمة ، وهي أنّ الفارابي لا يمكن أن يكون قد قصد
من مصطلح (الحواشي) : الكلمات الزائدة ، كما يقول فيرستينغ ² . يقول محيي
الدين محسب : " إن ما يبدو لي أقرب إلى الدقة هو أنّ الفارابي يستخدم مصطلح
(الحواشي) بمعنى : الألفاظ - أو التعابير - التي تقع على أطراف التركيب
الأساسي الذي يحمل قضية ما . وفي اللغة : (لسان العرب : [حشًا]) :
وحاشية كلّ شيء جانبه وطرفه ، وفي الحديث : أنه كان يصلي في حاشية
المقام . أي : جانبه وطرفه " ³ .

إنّ التعريفات التي جاء بها النحاة العرب لأقسام الكلام ، لم يكن مرجعها
المنطق الأرسطي فقط ، إنّما كان منها ما " يعتمد العلاقة النحوية بين الكلمة
وسائر عناصر التركيب ، ومنها ما يعتمد المحيط اللفظي الذي يرد فيه العنصر
المعرّف ، ومنها أخيرًا ما يراعي التغييرات التي يمكن أن تطرأ عليه ؛ وهذه
دون شكّ طريقة في التعريف موضوعية لأنها لغوية " ⁴ .

1 - انظر : الألفاظ المستعملة في المنطق ، الفارابي ، ٤٥ - ٥٣ .
2 - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ١١٣ .
3 - الفكر اللغوي بين اليونان والعرب ، محيي الدين محسب ، ٣٠٦ .
4 - خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ، عبد القادر مهيري ، ٣٢ .

إنّ هذه التعريفات يمكن تقسيمها على النحو الآتي :

١- تعريف يعتمد على الجانب الدلالي ، وفي هذا القسم كان العرب متأثرين بما

جاء عند أرسطو ، ومن هذه التعريفات أنكر :

— تعريف ابن السراج للفاعل : " الفعل ما دلّ على معنى وزمان " ^١ .

— تعريف ابن هشام للاسم ، وهو : " ما دلّ على معنى في نفسه غير مقترن بأحد

الأزمنة الثلاثة " ^٢ .

٢- تعريف يعتمد على دور الكلمة في النص ، ومن هذه التعريفات ذكر عبد

القادر مهيري ^٣ :

— تعريف الزجاجي للاسم : " الاسم في كلام العرب ما كان فاعلاً ،

أو مفعولاً ، أو واقعاً في حيز الفاعل أو المفعول به " ^٤ .

— تعريف أبي علي الفارسي للفاعل : " الفعل ما أسند إلى غيره ، ولم يُسند

غيره إليه " ^٥ .

٣- تعريف يعتمد على سوابق ولو احق تصاحب الكلمة ، ومنها :

— تعريف المبرد للاسم ، بقوله : " كل ما دخل عليه حرف من حروف الجرّ فهو

اسم ، وإن امتنع من ذلك فليس باسم " ^٦ .

١ - الأصول في النحو ، ابن السراج ، ١ / ٣٨ .

٢ - شرح شذور الذهب ، ابن هشام ، ٣٥ .

٣ - انظر : خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ، عبد القادر مهيري ، ٣١ .

٤ - الإيضاح ، الزجاجي ، ٤٨ .

٥ - مسائل خلافة ، العكبري ، ٦٤ .

٦ - المقتضب ، المبرد ، ١ / ٣ .

٤- تعريف أبي حيان الأندلسي للفعل : " ويُعرف الفعل بتاء التأنيث الساكنة ،

وبالياء ، وبلم ، نحو : قامت ، وقومي ، ولم يضرب " ١ .

٥- تعريف يعتمد على علامات شكلية تلحق الكلمة ٢ ، ومثال ذلك قول بعضهم :

" الاسم ما استحقّ التنوين في أول وضعه " ٣ .

٥- تعريف يعتمد على العلامة العدمية ، وهذا خاص بالحروف ؛ فعلامة الحرف

هي عدم قبوله علامات الاسم أو الفعل ، ومثال ذلك تعريف ابن هشام للحرف :

" ويُعرف الحرف بأنه لا يَحْسُنُ فيه شيء من العلامات التسع " ٤ .

لقد رفض عدد من الباحثين فكرة نقل النحاة العرب التقسيم الثلاثي ، من

المنطق اليوناني ؛ فها هو جيرار تروبو يفند حجج من قال بوجود تأثير يوناني

في النحو العربي في مسألة تقسيم الكلام الثلاثي . وكان منهجه في ذلك يقوم على

البحث عن كل قسم من أقسام الكلام في النظام النحوي اليوناني ، وعن القسم

المقابل له في النظام النحوي العربي . ويخلص في بحثه إلى النتيجة الآتية :

" فمن الناحية اللسانية ، يظهر لنا أنه من المستحيل أن يكون التقسيم العربي

منقولاً من التقسيم اليوناني ، لأن عدد الأقسام ومضمونها يختلف في النظامين

اختلافًا تامًا " ٥ . وها هو محمد خير الحلواني يسير في الدرب نفسه ، ويخلص

١ - شرح اللحة البدرية ، ابن هشام ، ١ / ٢٢٣ .

٢ - انظر : خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق واللغة ، عبد القادر مهيري ، ٣٢ .

٣ - مسائل خلافية ، العكبري ، ٤١ .

٤ - أوضح المسالك ، ابن هشام ، ١ / ٢٥ . يقصد ابن هشام بالعلامات التسع : علامات الاسم الخمس ، وهي : الجرّ ، والتنوين ، والنداء ، ودخول (ال) التعريف ، والإسناد إليه . وعلامات الفعل الأربع ، وهي : تاء الفاعل ، وتاء التأنيث الساكنة ، وياء المخاطبة ، ونون التوكيد الثقيلة أو الخفيفة .

٥ - نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ، جيرار تروبو ، ١٢٨ .

إلى النتيجة الأتية ، وهي : " أن النظره اليونانية إلى أجزاء الكلام تختلف عن النظره العربية ¹ ، أما النقاء اللغتين في احتواء العناصر الثلاثة فلا دليل فيه ، لأن اللغات جميعاً تحتويها ، ولا بدّ منها في تكامل الأداء " ² .

وفي سياق أقسام الكلام ، يحاول فيرستينغ أن يربط بين النحو العربي والنحو اليوناني ، وفي هذه المرّة يرى أنّ النحو العربي يميّز العديد من الفئات النحوية الأخرى ، دون أن يعدها أقساماً حقيقية للكلام ، وهذا مشابه لما هو موجود في النحو اليوناني ، ويضرب فيرستينغ مثالا على ذلك أنّ النحاة اليونانيين والعرب ميّزوا فئة الصفات من الأسماء دون أن يصل بهم الأمر إلى اعتبارها قسماً مستقلاً من أقسام الكلام ³ . إنّ هذا الدليل لا يمكن قبوله دليل إثبات في دعوى التأثير ؛ لأن اتفاق النحاة اليونانيين والعرب في هذا الأمر يعود إلى التشابه الجزئي الذي قد تشترك فيه معظم اللغات الإنسانية ، فالصفات في النظامين النحويين : اليوناني والعربي تنطبق عليها معايير فئة الأسماء .

ومن جانب آخر ، يرى فيرستينغ أن وجه التأثير يتجلى في إفادة العرب ، مما جاء عند النحاة اليونانيين ، حين تحدثوا عن إفادة (الصفة) للمدح أو الذم ؛ فقد

¹ - يقول الحلواني : " سلك اليونان في تصنيف الكلمات منهجاً وظيفياً ، أما العرب فقد سلكوا منهجاً تتأزر فيه الشكلية والوظيفية والداللية ، ومن هنا صار ما يعده اليونان حرفاً مصنفاً عند العرب في الأسماء " . (بين منطق أرسطو والنحو العربي ، الحلواني ، ٢٥) .

² - المصدر السابق ، ٢٦ .

³ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ١٠٦ - ١٠٧ .

عرّف اليونانيون الصفات بأنها " كلمات تستعمل بشكل متجانس مع أسماء الجنس والعلم ، والتي تشير إلى مدح أو ذم " ^١ . وقد اعتمد فيرستيغ في عقد هذه المقارنة على ما جاء عند ابن جني ^٢ ، وابن فارس ^٣ ، والزمخشري ^٤ ، وغيرهم . ولأجل ما سبق يقول فيرستيغ : " وإته ليس من قبيل المصادفة أن نجد العديد من المؤلفين العرب يصف الصفات على أنها كلمات تستعمل للمدح أو للذم " ^٥ . إن حديث فيرستيغ يؤهم بأن النحاة العرب يجعلون الدلالة على المدح أو الذم هي الوظيفة الدلالية الأساسية للصفة . وفي ذلك إغفال لأدوار دلالية أساسية أخرى أسندها النحاة العرب إلى الصفة ^٦ ، فهي ليست للمدح أو للذم فقط ، إنما هي أيضاً تفيد التخصيص في النكرة ، كقولنا : رأيت رجلاً عالماً ، وتفيد التوضيح والبيان في المعرفة ، كقولنا : رأيت زيذاً العاقل ^٧ .

- ١ - المصدر السابق ، ١٠٧ .
- ٢ - انظر : الخصائص ، ابن جني ، ٣٦٦ / ٢ ، ٣٧١ .
- ٣ - انظر : الصحابي في فقه العربية ، ابن فارس ، ٥٢ .
- ٤ - انظر : شرح المفصل ، ابن يعيش ، ٢ / ٢٣٣ .
- ٥ - عناصر يونانية ، فيرستيغ ، ١٠٧ - ١٠٨ .
- ٦ - انظر : الفكر اللغوي بين اليونان والعرب ، محيي الدين محاسب ، ٤٢ .
- ٧ - انظر : شرح المفصل ، ابن يعيش ، ٢ / ٢٣٢ — ٢٣٣ . وانظر : الخصائص ، ابن جني ، ٣٦٦ / ٢ .

٢ - مصطلح الإعراب ومصطلح hellènismós :

يزعم فيرستيغ أنّ مصطلح الإعراب هو ترجمة للمصطلح اليوناني hellènismós . وللتدليل على صحة رأيه ، نراه يبحث عن تطور مصطلح hellènismós ومفهومه في النحو اليوناني المتأخر عما كان عليه عند أرسطو ؛ فقد ذكر فيرستيغ أنّ أرسطو استعمل في كتابه Rhetorica (الخطابة) : مصطلح hellènizein ، بمعنى : (التحدث بلغة يونانية سليمة بدون استعمال كلمات خاطئة ، أو الوقوع في أخطاء نحوية) . وأنّ هذا الاستعمال تطور في النحو اليوناني ، فأصبحت كلمة hellènismós تُستعمل لتعني تصريف (declension) ؛ إذ يُعرّف الرواقيون كلمة hellènismós بأنها (الكلام المصرف الصحيح في الكلام المثقف ، وليس بالطريقة السوقية) . ولأجل ما سبق فإنّ فيرستيغ يرى أنّ استعمال hellènismós بمعنى (تصريف) يلتقي مع استعمال مصطلح (إعراب) في بدايات النحو العربي ، ليعني تصريف أو صرف (declension)¹ .

إنّ ما ذهب إليه فيرستيغ فيه نظر ؛ فلا أرى أنّ التعريف الرواقي لكلمة hellènismós يقودنا إلى أنّ هذه الكلمة تستعمل لتعني (تصريف) ، بل أرى أنّ هذا التعريف أكثر ما ينسجم مع استعمال أرسطو لهذا المصطلح ؛ ليعني

¹ - انظر هذا الكلام في : عناصر يونانية ، فيرستيغ ، ١٢٥ - ١٢٩ .

التحدث بلغة صحيحة خالية من الأخطاء ، ووفق قواعد لغة المتقنين (اللغة الأدبية) ، لا لغة العامّة .

- ذكر أرسطو مصطلح *hellénismós* حين تحدّث في صحة الأسلوب .
يقول : إنّ المبدأ العام للأسلوب هو التحدث حديثًا صحيحًا باللغة الإغريقية .
وتحصل صحة الأسلوب بمراعاة خمسة شروط¹ :
- ١- أن نستعمل الأدوات الرابطة على نحو صحيح .
 - ٢- أن نستخدم الألفاظ الملائمة .
 - ٣- ألا نستعمل الألفاظ الغامضة ، والملبسة .
 - ٤- أن نميّز المذكر والمؤنث من غير المعين جنسه في الأسماء .
 - ٥- استعمال الألفاظ الدالة على العدد بدقة .

أمّا مصطلح الإعراب ، فهو مصدر أعرب ، وذكر النحاة في أصله أربعة أوجه^٢ :

- أولها أنه مين : أعرب الرجل عن حاجته ، إذا أبان عنها .
وثانيها أنه مين : (أعرب) إذا تكلم بالعربية .

¹ - انظر : الخطابة ، أرسطو ، ١٩٣ - ١٩٤ . وانظر : نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ، جيرار تروبو ، ١٢٨ - ١٢٩ .
² - انظر : المحصول في شرح الفصول ، ابن إياز ، ١ / ٥٩ - ٦١ .

وثالثها أنه من: (عَرَبْتُ مَعْدَتَهُ) ، إِذَا تُغَيِّرْتُ وَفَسَدْتُ ، ومعنى (أعراب
الكلمة) أزال فسادها .

وآخرها أنه من قولهم : (امرأة عَرَوْبٌ) ، أي : مُتَحَبِّبَةٌ إِلَى زَوْجِهَا ؛ لِأَنَّ
الْكَلِمَةَ إِذَا فَهِمَ قَرُبَ مِنْ قَلْبِ سَامِعِهِ ، وَإِذَا لَمْ يُفْهَمْ نَفَرَ عَنْهُ .

والإعراب اصطلاحًا : " هو اختلاف آخر الكلمة باختلاف العوامل لفظًا أو

تقديرًا " ١

شرح سيبويه مفهوم الإعراب بقوله : " هذا باب مجاري أواخر الكلم من
العربية ، وهي تجري على ثمانية مجارٍ : على النصب والجرّ والرفع والجزم ،
والفتح والكسر والضم والوقف . وهذه المجاري الثمانية يجمعهنّ في اللفظ أربعة
أضرب : فالنصب والفتح في اللفظ ضرب واحد ، والجرّ والكسر فيه ضرب
واحد ، وكذلك الرفع والضمّ ، والجزم والوقف ٢ . وإنما ذكرت لك ثمانية مجارٍ
لأفرّق بين ما يدخله ضرب من هذه الأربعة لما يُحدث فيه العامل – وليس شيء
منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبنى عليه الحرف بناء لا يزول عنه لغير
شيء أحدث ذلك فيه من العوامل ، التي لكلّ عامل منها ضرب من اللفظ في
الحرف ، وذلك الحرف حرف الإعراب . فالرفع والجرّ والنصب والجزم

١ - التعريفات ، أبو الحسن الجرجاني ، ١٨ .

٢ - قال أبو سعيد السيرافي : " اعلم أنّ سيبويه لقب الحركات والسكون هذه الألقاب الثمانية
– وإن كانت في الصورة أربعًا – ليفرّق بين المبني الذي لا يزول ، وبين المعرب الذي يزول " .
(شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ١ / ٢١) .

لحروف الإعراب^١ . وحروف الإعراب للأسماء المتمكنة ، وللأفعال المضارعة لأسماء الفاعلين " ^٢ .

إذا تأملنا نصّ سيبويه نجده يستعمل الإعراب ليدلّ على ما يسميه (مجاري أو آخر الكلم) ؛ يعني التغيرات التي تحدث في آخر الاسم المتمكن ، والفعل المضارع لاسم الفاعل . والإعراب عند سيبويه نقيض البناء الذي يدلّ على عدم التغير في آخر الكلمة . وبناء عليه فإنّ hellènismós كلمة عامّة تختص بالكلام برمته ، فهي اصطلاح خطابي وليست اصطلاحًا نحويًا . في حين أنّ الإعراب كلمة تختص ببعض الكلمات فقط في الكلام ، فهي اصطلاح نحوي وليست اصطلاحًا خطابيًا ^٣ .

وحجة ثانية يعتمد عليها فيرستيج من أجل ربط المصطلح العربي (إعراب) ، بما هو موجود عند اليونانيين ، هي دلالة الإعراب على المعنى . يقول : " ويجب أن يضاف هنا أنّ الإعراب مسألة متعلقة بالمعنى وليس بالصوت ، أو وفقًا لكلام الرازي (الإعراب حالة معقولة لا محسوسة ^٤) ، وهذا المعنى كان مفهومًا سابقًا في تعاليم ديونيسيوس ثراكس ، الذي يقول : (يجب

^١ - حروف الإعراب : هي الحروف التي يقع عليها إعراب الكلمة ، أي أو آخر الكلم المعربة . (انظر : تطور المصطلح ، يحيى عباينة ، ٥٠) .

^٢ - كتاب سيبويه ، سيبويه ، ١ / ١٣ .

^٣ - انظر : نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ، جبرار تروبو ، ١٢٩ .

^٤ - ورد في الأصل (مخصوصة) ، والصواب ما أثبتته . يقول الفخر الرازي في (التفسير الكبير) في الجزء الأول في الصفحة ٤٩ : " الإعراب حالة معقولة لا محسوسة " .

أن يُعلم أن الحالات الخمس هي مسألة معنى ، وليس مسألة صوت) " ١ . وفي هذا الموضوع أتفق مع فيرستينغ في أن النظام النحوي العربي ربط مصطلح (إعراب) بالمعنى ٢ ، وكذا الأمر في النظام النحوي اليوناني ٣ . ولكن أليس هذا التشابه عائداً إلى هذه الظاهرة المشتركة بين اللغتين ؟ إن هذا التشابه - من وجهة نظري - كان نتيجة استقراء ، ثم وصف المادة اللغوية في كلتا اللغتين ، ولم يكن نتيجة تأثر فكر لغوي بآخر .

وفي سياق الحديث عن الإعراب ، يذهب فيرستينغ إلى أن ثعلباً (ت ٢٩١ هـ) يرى أن الألف والواو والياء يمكن أن تُستخدم بديلاً للحركات ؛ إذ تُستخدم الواو في (زيدون) ٤ بديلاً عن ثلاث حركات من الضم ٥ . ثم ينتقل فيرستينغ إلى رأي المازني (ت ٢٤٩ هـ) في إعراب الأسماء الستة ؛ وهو أن (أبو ، أبا ، أبي) نشأت من إشباع الحركات في (أب ، أبا ، أب) ٦ . ثم

-
- ١ - عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ١٢٨ .
 - ٢ - يقول الزجاجي : " الإعراب : الحركات المبيّنة عن معاني اللغة " . (الإيضاح ، الزجاجي ، ٩١) .
 - ويقول ابن جنّي عن الإعراب : " هو الإبانة عن المعاني بالألفاظ ، ألا ترى أنك إذا سمعت : (أكرم سعيداً أباه) ، و (شكر سعيداً أبوه) ، علمت برفع أحدهما ونصب الآخر الفاعل من المفعول " . (الخصائص ، ابن جنّي ، ٣٥ / ١) .
 - ٣ - تحدد مصطلح (إعراب) عند ديونيسيوس ثراكس ، وأصبح يعني حالات إعراب الاسم فقط ، إذا كان في حالة الفاعل ، أو حالة الإضافة ، أو حالة المفعول ، أو حالة المنادى ، أو حالة المفعول غير المباشر (القابل) ، ولكلّ حالة من هذه الحالات نهاية معينة تضاف إلى جذر الاسم أو الصفة للدلالة عليها . (انظر : فن النحو بين اليونانية والسريانية ، ماجدة محمد أنور ، حاشية رقم (٣) ، ٥٣ - ٥٤) .
 - ٤ - جمع كلمة (زيد) .
 - ٥ - انظر رأي ثعلب في : الإيضاح ، الزجاجي ، ١٤١ .
 - ٦ - انظر رأي المازني في : الإنصاف في مسائل الخلاف ، الأنباري ، المسألة (٢) ، ٢٤ / ١ .

يستخلص فيرستيغ أنّ المازني قد خالف المفهوم العربي الشائع للحركة الطويلة :
 فبدلاً من القول بأنّ (حرف العلة¹ الطويل = حرف علة + حرف) ، يقول
 المازني : (حرف العلة الطويل = حرف علة + حرف علة ، أو حرف
 العلة الطويل = إطالة حرف العلة القصير) . ثمّ يقرر فيرستيغ أنّ مفهوم
 الإشباع قد ارتبط بالنظريات اليونانية ، ويستشهد على ذلك بما ورد في كتاب
 (مفاتيح العلوم) للخوارزمي (ت ٣٨٧ هـ)^٢ حيث يقول : " الرفع عند
 أصحاب المنطق من اليونانيين واو ناقصة ، وكذلك الضمّ وأخواته المذكورة .
 والكسر وأخواته عندهم ياء ناقصة ، والفتح وأخواته عندهم ألف ناقصة . وإن
 شئت قلت : الواو الممدودة اللينة ضمة مشبعة ، والياء اللينة كسرة مشبعة ،
 والألف الممدودة فتحة مشبعة " ^٣ .

إذا تأملنا ودققنا في كلام فيرستيغ ، وعدنا إلى مصادره التي اعتمد عليها ،
 نجده قد وقع في الوهم والغلط غير مرّة ، وما وقع به يمكن أن أجمله على النحو
 الآتي :

أ- يقول :

" In that case ' u '⁵ comes from ' u + u ' , just as Ta'lab said ^٤ .

هذا الكلام فيه نظر ؛ لأنّ ثعلباً لم يكن يتحدث عن إشباع الحركات كما زعم

¹ - يقصد بحرف العلة هنا الحركة .

² - انظر : عناصر يونانية ، فيرستيغ ، ٦٥ - ٦٦ .

³ - مفاتيح العلوم ، الخوارزمي ، ٥٦ .

⁴ - . 20 , Greek Elements , Versteegh .

⁵ - كذا في الأصل ، والصواب (the wāw) .

فيرستيغ . يقول ثعلب : " الألف في الـ (زيدان) بدل من ضمتين ، كآته قال :
(زيدٌ وزيدٌ) ، ثمّ جمع بينهما ، فقال : (زيدان) ، فالألف بدل من ضمتين ،
والواو في الـ (زيدون) بدل من ثلاث ضمات ، وكذلك سائر الحروف " ^١ .

ومن الواضح أنّ نصّ ثعلب لا يؤسس لمفهوم الحركة الطويلة . وإلا فكيف
تكون (الألف) في المثني حركة طويلة من الضمة ؟ إنّ فيرستيغ في هذا
الموضع يسقط رأي ثعلب في المثني ؛ لأنه لا يسنده في استنتاجه . ويأخذ رأيه
في الجمع (زيد – زيدون) ؛ لأنه يؤيد استنتاجه . والظاهر أنّ رأي ثعلب
منصبّ هنا على الدور الوظيفي الذي تؤديه (الألف) في المثني و (الواو) في
الجمع من جهة مماثلة للدور الوظيفي الذي تؤديه ضمّتان في اسمين مشتركين
بالعطف ، والدور الوظيفي الذي تؤديه ثلاث ضمّات أو أكثر في أسماء مشتركة
بالعطف ^٢ . أي أنّ الألف في المثني سدّت مسدّ ضمّتين ، فـ (زيدان) = زيدٌ
وزيدٌ . والواو في جمع المذكر السالم سدّت مسدّ ثلاث ضمّات أو أكثر ،
فـ (زيدون) = زيدٌ وزيدٌ وزيدٌ

ب – إنّ المفهوم السائد عند النحاة العرب هو أنّ هذه الحروف الثلاثة حروف
تنتج عن مدّ الحركات أو مطلقها أو إشباعها . ورأي المازني لم يخرج عن هذا

^١ - الإيضاح ، الزجاجي ، ١٤١ .

^٢ - انظر : الفكر اللغوي بين اليونان والعرب ، محيي الدين محسب ، ٣٩ .

المفهوم السائد . و يعود تميّز رايه إلى أنه أراد أن يطبّق فكرة الإشباع على
(الأسماء الستة) ليقول بـ (الحركات) على ما قبل هذه (الحروف)¹ .

ج - إنّ مفهوم إشباع الحركة شائع في علم العروض ، فهو بهذا الوصف ليس
حكراً على أهل المنطق من اليونانيين .

¹ - انظر : الفكر اللغوي بين اليونان والعرب ، محيي الدين محاسب ، ٤١ .

٣- مصطلح صرف ، ومصطلح klísis :

يرى فيرستينغ أن مصطلح (صرف) أو (تصريف) ترجمة للمصطلح اليوناني (klísis)^١ ، الذي استعمل في النحو الإسكندري للدلالة على التغيرات الصرفية للأسماء والأفعال . كما أن هذا المصطلح استعمل في النحو الرواقي - البرغامي للدلالة على كل تغير في الكلمة سواء أكان هذا التغير منتظماً (قياسياً) أم غير منتظم (غير قياسي)^٢ . وقد استعمل مترجمو كتاب (فن الشعر) لأرسطو^٣ مصطلح التصريف ، للتعبير عن انتقال الاسم ، أو الفعل ، أو القول ، من حالته الأصلية إلى حالات أخرى ، معتمدين على معناه اللغوي : رد الشيء عن وجهه ، أو التقلب^٤ . ومنهم ابن رشد الذي ذكر في تلخيصه أن التصريف يكون للاسم ، والقول ، والكلمة (الفعل) . فالاسم المُصرف هو الاسم المضاف ، أي : يدلّ على معنى حرف (لـ) أو (إلى) . والقول المُصرف يدلّ على الأمر والسؤال . والكلمة المُصرفة هي التي تدلّ على الماضي أو المستقبل ، وغير المُصرفة هي التي تدلّ على الحال^٥ .

لا أنكر أن الصرف أو التصريف^٦ في مرحلة متأخرة كان المقصود به التغيرات التي تطرأ على الكلمة . يقول ابن جني : " معنى قولنا التصريف هو أن تأتي إلى الحروف الأصول - وسنبيّن ما معنى الأصول - فتصرف فيها

١ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ١٢٩ ، ١٣٠ ، ١٣١ .

٢ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ١٣٠ .

٣ - منهم - على سبيل المثال - متى بن يونس ، وابن رشد . انظر : فن الشعر ، أرسطوطاليس ، ترجمة عبد الرحمن بدوي ، ١٢٨ ، ٢٣٦ .

٤ - لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (صرف) .

٥ - انظر : فن الشعر ، أرسطوطاليس ، ترجمة عبد الرحمن بدوي ، ٢٣٦ .

٦ - الصرف والتصريف عند المتأخرين واحد . (انظر : الصرف الوافي ، هادي نهر ، ١٣) .

بزيادة أو تحريف ، بضرباً من ضروب التغيير ، فذلك هو التصريف لها
والتصرف فيها " ^١ . ويقول عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) : " اعلم أنّ
التصريف تفعيل من الصرف ، وهو أن تُصرف الكلمة المفردة ، فتتولد منها
ألفاظ مختلفة ، ومعانٍ متفاوتة " ^٢ .

لكن هل كان مصطلح (الصرف) أو مصطلح (التصريف) يُطلق في
مرحلة نشأة النحو العربي - التي هي صُلب نظرية فيرستينغ - على هذا
المفهوم ؟ إنّ كتاب سيبويه الذي يمثّل مرحلة النشأة يبيّن لنا أنّ سيبويه يستعمل
كلمة (ينصرف) للدلالة على إلحاق التنوين بالاسم النكرة . يقول :
" واعلم أنّ النكرة أخف عليهم من المعرفة ، وهي أشدّ تمكّناً ، لأنّ النكرة أول ،
ثمّ يدخل عليها ما تُعرف به . فمن ثمّ أكثر الكلام ينصرف في النكرة " ^٣ ، أي
أنّ الصرف : " هو التنوين الدال على أمكنية الاسم في باب الاسمية " ^٤ .

ويستعمل سيبويه مصطلح (التصريف) بمعنى أن نبني من الأسماء
والصفات والأفعال أبنية على وزن ما بنته العرب ، وإن كان هذا الكلام ليس في
كلام العرب ^٥ . قال سيبويه : " كلّ بناء من اسم أو فعل عُرف في كلام العرب
يجوز لنا أن نبني مثلهم ، وإن كانت العرب لن تبنيّه ، كقائل قال لنا : كيف
تبني من (ضرب) مثال (جعفر) ؟ فالجواب (ضَرَبَ) ، وليس في كلام

^١ - شرح الملوكي ، ابن يعيش ، ١٨ .

^٢ - المفتاح في الصرف ، الجرجاني ، ٢٦ .

^٣ - كتاب سيبويه ، سيبويه ، ٢٢ / ١ .

^٤ - معجم النحو ، عبد الغني الدقر ، ٣٦٧ .

^٥ - قال سيبويه : " هذا باب ما بنّت العرب من الأسماء والصفات والأفعال غير المعتلة
والمعتلة ، وما قيس من المعتل الذي لا يتكلمون به ، ولم يجئ في كلامهم إلا نظيره من غير
بابه ، وهو الذي يسمّيه النحويون التصريف أو الفعل " . (كتاب سيبويه ، سيبويه ، ٢٤٢ / ٤) .

العرب (ضرب) ، ولكن في كلامهم مثاله ، وهو (جعفر) " ¹ . فالتصريف عند سيبويه هو تغيير حروف الكلمة بالحركات ، والزيادات ، والقلب ، حتى تصير على مثال كلمة أخرى ، كقول قائل : ابن لي من (ضرب) مثل (جُنْجُل) . فنقول : الميزان الصرفي لـ (جُنْجُل) هو (فَعْلَل) ، فنقول : (ضَرْب) . فتغيير الضاد إلى الضم ، وزيادة الباء ، ونظم الحروف التي في (ضَرْب) هو التصريف ² .

فإذا قارنا ما ورد عند سيبويه عن الصرف والتصريف ، بما جاء في النحو اليوناني ، أو المنطق الأرسطي ، نجد اختلافًا كبيرًا في مفهوم هذه المصطلحات ، وقد نجد تقاربًا من باب الصناعة اللغوية ، التي تكون مشتركة متشابهة أو متقاربة . وبناء عليه ، فإنني أرى أن مجرد وقوعنا على مصطلحات ، أو مفاهيم نحوية عربية ، وما يقابلها من مصطلحات ومفاهيم نحوية يونانية ، لا يكفي للقول بحتمية التأثير . فالنحو وصف لاستعمال لغوي ، و " لابد أن يكون لدى الواصف تصور ضمني — على الأقل — بأن الاستعمال الذي يدرسه إنما هو نسق ذو آليات وقوانين ووظائف . وترتيبًا على ذلك فإن من المتوقع — أيضًا — أن نجد في كلِّ نحو عددًا من المفاهيم والمصطلحات التي يصف بها النحوي هذه الآليات والقوانين والوظائف . ولما كانت اللغة ترتبط بمهمات التعبير عن العالم ، وعن الأغراض الاتصالية الاجتماعية ، وعن

1 - شرح كتاب سيبويه ، السيرافي ، ١٣٣ / ٥ - ١٣٤ .

2 - انظر : المصدر السابق ، ١٣٤ / ٥ - ١٣٥ .
ذُكر في الأصل أن وزن (جُنْجُل) هو (فَعْلَل) ، وبناء عليه ، تقول : ضَرْب .
والصواب ما أثبتته ، بدليل قوله : " فتغيير الضاد إلى الضم " .

التصورات الذهنية والجوانب الشعورية لدى الجماعة التي تستعملها ، فإن النحو الذي يصف هذه اللغة إنما يصف - في الوقت نفسه - كيفية تمثيل هذه اللغة لهذه المهام . ولا شك أن قدرًا من الاشتراك في تلك المهام يمكن أن نجده في كل لغة إنسانية . ومن ثم فإننا نتوقع وجود تشابهات جزئية في المفاهيم النحوية التي تصف لغات مختلفة " ^١ . وفكرة النحو العالمي التي أشار إليها محيي الدين محاسب معروفة منذ القرن الثالث عشر . وقد شرح روجر بيكون مفهوم النحو العالمي بقوله : إن " مبادئ النحو في جوهرها واحدة بالنسبة لجميع اللغات ، ولكنها قد تختلف في التفاصيل بين لغة وأخرى " ^٢ .

^١ - الفكر اللغوي بين اليونان والعرب ، محيي الدين محاسب ، ٢١ .
^٢ - لغات البشر ، ماريو باي ، ترجمة صلاح العربي ، ٥ .

٤ - مصطلح (المتعدي) ومصطلح غير المتعدي :

يرى فيرستيغ أنّ مصطلحي المتعدي وغير المتعدي مأخوذان من المصطلحين اليونانيين metábasis و metabatikós . ويستدلّ على هذا بقوله : إنّ المفهوم الأساسي الذي يعنيه استعمال هذا المصطلح (المتعدي) مألوف في كلا النحويين ، بمعنى أنّ أثر الفعل يتعدى ويمتدّ إلى المفعول به ^١ .

مرّة أخرى ، فإنّ هذا الدليل لا يقودنا إلى القول بوجود تأثير النحو اليوناني في النحو العربي ، بل يدلّ فقط على أنّ ثمة تشابهًا في تقسيم الأفعال اليونانية والعربية إلى (متعدية) و (غير متعدية) من باب ملاحظة المعنى والتركيب اللغوي . وفي هذه الحالة فإنّ هذا التقسيم لا يقتصر على هاتين اللغتين . فضلًا عن إشارة فيرستيغ نفسه إلى وجود هذا التقسيم في النحويين : السرياني ، و العبري ، فإنّ الكثير من اللغات الإنسانية تمتلك هذا التقسيم أيضًا ^٢ .

^١ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستيغ ، ١٥٥ .

^٢ - انظر : الفكر اللغوي بين اليونان والعرب ، محيي الدين محسب ، ٢٣ .

٥ - المسند والمسند إليه :

تتألف الجملة في العربية من ركنين أساسيين : المسند والمسند إليه ، ففي الجملة الفعلية يكون الفعل هو المسند ، ويكون الفاعل أو ما يقوم مقامه (نائب الفاعل) هو المسند إليه . وفي الجملة الاسمية المؤلّقة من مبتدأ وخبر يكون المبتدأ هو المسند إليه ، ويكون الخبر هو المسند . أمّا في الجملة الاسمية المؤلّقة من مبتدأ ومرفوع سدّ مسدّ الخبر (فاعل الواصف الواقع مبتدأ) فيكون المبتدأ هو المسند ويكون ما سدّ مسدّ الخبر هو المسند إليه . والمسند والمسند إليه ركنان أساسيان في الجملة ، ولا مفرّ من وجودهما في الجملة سواء بذكرهما لفظًا أم تقديرًا . وقد تحدث سيبويه عن المسند والمسند إليه بقوله : " هذا باب المسند والمسند إليه ، وهما ما لا يَغْنَى واحد منهما عن الآخر ، ولا يجد المتكلم منه بدًا ، فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبنيّ عليه ، وهو قولك : عبد الله أخوك ، وهذا أخوك ، ومثل ذلك : يذهب عبد الله ، فلا بدّ للفعل من الاسم ، كما لم يكن للاسم الأول بدّ من الآخر ، في الابتداء " ^١ .

وفي هذا السياق يحاول فيرستينغ أن يربط النحو العربي بالنحو اليوناني معتمداً على التشابه بين تعريفى الخبر اللذين وردا في النحوين : اليوناني والعربي ؛ لأنّ الخبر في كلا النحوين يعني : ما يحتمل الصدق أو الكذب ^٢ . وفي هذا الموضوع أجد فيرستينغ قد وقع في الوهم مرّة أخرى ؛ لأنّه يخلط بين

^١ - كتاب سيبويه ، سيبويه ، ٢٣ / ١ .

^٢ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ١٤٠ .

خبر المبتدأ والجملة الإخبارية التي هي قسم للجملة الإنشائية¹ . يقول
فيرستغ :

"Arabic syntax divides sentences into nominal sentences

(ġumal ismiyya) , and verbal sentences (ġumal fi'liyya) .

The essential parts of a verbal sentence are the do-er (fā'il)

and the action (fi'l) . The nominal sentence contains

a subject (mubtada' , muḥbar 'anhu) , and a predicate

(ḥabar) . The term ḥabar is also used with the meaning

proposition : it is then defined as that which can be declared

truth or falsehood(alladi yatatarraq ilaihi t-tasdiq

wa-t-takḍib) " ² .

وترجمة ذلك : النحو العربي يقسمّ الجمل على قسمين : جمل اسمية وجمل فعلية .

والأجزاء الرئيسية في الجملة الفعلية هي الفاعل والحدث (الفعل) . والجملة

¹ - يذكر فضل حسن عباس " أنّ الخبر ما احتمل الصدق والكذب ، وأنّ الإنشاء ما لا يحتمل صدقًا ولا كذبًا .

وهناك تعريف آخر ، وهو : أنّ الخبر لا يتوقف تحققه ووجوده على قول المتكلم ، أمّا الإنشاء فهو ما يتوقف تحققه على تلفظ المتكلم به " . (البلاغة فنونها وأفنانها ، فضل حسن عباس ، ١٠٢ / ١) .

وقد نبّه أحمد الجوّاري على الفرق بين الإخبار والخبر بقوله : " إنّ تسمية الجملة الإخبارية خبراً أو جملة خبرية أمر يحتاج إلى شيء من التصحيح ، حتى ينطبق الاسم على مسماه ؛ ذلك أنّ قولهم في الكلام (خبر) يلتبس بخبر المبتدأ ، وهو في الغالب لفظ مفرد ، وذلك هو الأصل ، أو قد يكون جملة تؤول بمفرد أو تعلق بمفرد (الجملة الظرفية) .

وقد سبق أن أوردنا عن علماء العربية - جمهورهم - أنهم يجيزون في خبر المبتدأ أن يكون جملة إنشائية ، نحو قولهم : (زيد اضربه) ثم يؤولون جملة الإنشاء الطلبي بصيغة خبر ، أي : زيد مطلوب ضربه " . (نحو المعاني ، أحمد الجوّاري ، ١١٨) .

² - 72 . Greek Elements , versteegh ,

الاسمية تتضمن المبتدأ (المخبّر عنه) والمسند (الخبر) . ومصطلح (الخبر) يستعمل بمعنى : (قول يحتمل الصدق والكذب) .

يعتمد فيرستيغ على عدد من المصادر ، ومنها كتاب (الخصائص) لابن جني . وإذا رجعنا إلى الموضوع الذي أشار إليه فيرستيغ نجد أنّ ابن جني يتحدث عن الخبر المحتمل للصدق والكذب ، ولم يكن حديثه عن خبر المبتدأ . يقول : " من ذلك أن يقول قائل : إذا كان الفعل قد حُذِفَ في الموضوع الذي لو ظهر فيه لما أفسد معنى ، كان ترك إظهاره في الموضوع الذي لو ظهر فيه لأحال المعنى وأفسده أولى وأحجى ؛ ألا ترى أنّهم يقولون : الذي في الدار زيدٌ ، وأصله : الذي استقرّ أو ثبت في الدار زيدٌ ، ولو أظهروا هذا الفعل هنا لما أحال معنى ، ولا أزال غرضًا ، فكيف بهم في ترك إظهاره في النداء ؛ ألا ترى أنّه لو تُجسّم إظهاره ، فقيل : أدعو زيدًا ، وأنادي زيدًا لاستحال أمر النداء إلى لفظ الخبر المحتمل للصدق والكذب ، والنداء مما لا يصح فيه تصديق ولا تكذيب " ^١ .

ويشير فيرستيغ إلى تطابق مصطلحي : مبتدأ وخبر مع مصطلحي أرسطو موضوع ومحمول . لكنّه يرى أنّ وجود مجموعتين من المصطلحات ؛ إحداهما تستعمل في النحو ، والأخرى تستعمل في المنطق ، يؤكد حقيقة عدم تأثر النحو العربي الأصل بالمنطق الأرسطي ؛ فالنحو العربي — من وجهة نظر

١ - الخصائص ، ابن جني ، ١ / ١٨٦ .

فيرستيغ – متأثر بالنحو اليوناني^١ . و أخالف فيرستيغ في هذا الموضوع ؛ لأن هذه المقدّمة لا تقود إلى مثل هذه النتيجة . وعلى العكس من ذلك ، فإنّي أرى أنّ النحو العربي – في مرحلة تالية لمرحلة النشأة – قد تأثر بالمنطق الأرسطي ، وهذا يظهر واضحاً في تعريف الرّماني (ت ٣٨٤ هـ) للجملة . يقول : " الجملة هي المبنية من موضوع ومحمول للفائدة " ^٢ . وفكرة الموضوع والمحمول قال بها الفارابي (ت ٣٣٩ هـ) في شرحه كتاب أرسطو (العبارة) . يقول الفارابي : " ينبغي أن نفهم أنّ الكلمة دائماً [كذا] دليل ما يحمل على^٣ غيره من جهة ما هو محمول ، أي : دليل ارتباط المحمول بالموضوع . وذلك أنّ المحمول لا يخلو من أن يكون كلمة أو اسماً . فإن كان كلمة فقد جمعت أمرين : أحدهما المحمول ، والآخر ارتباط المحمول بالموضوع . فإن كان المحمول اسماً فإنّ الاسم ليس يصير محمولاً على اسم " ^٤ .

وكلام الفارابي هذا يتطلب توضيحاً ؛ فهو يقصد أن يقول : إنّ الجملة تتركب من موضوع (مبتدأ) ومحمول (خبر) ، فإذا كان المحمول كلمة (فعلاً) فإنّها تدلّ على المعنى المحمول وعلى ارتباط المحمول بالموضوع ، مثال ذلك : زيد يركض . أمّا إذا كان المحمول اسماً فإنّه يتطلب وجود رابط يربط المحمول

^١ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستيغ ، ١٤٢ – ١٤٣ .

^٢ - رسالتان في اللغة ، الرّماني ، ٦٨ .

^٣ - في الأصل (علي) .

^٤ - شرح الفارابي ، الفارابي ، ٣٣ . ويقول الفارابي في كتابه (الألفاظ المستعملة في المنطق) ، ص ٥٨ : " وقد جرت العادة في صناعة المنطق أن يُسمى المعنى الموصوف والمُسند إليه والمخبر عنه : موضوعاً ، والمعنى المسند والمعنى الذي هو الصفة والخبر : محمولاً " .

بالموضوع ، وهذا الرابط يُسمى الفعل الوجودي^١ ، مثال ذلك قولنا : زيد يوجد (يكون) شجاعاً . وهذا خاص ببعض اللغات ، وهو غير موجود في اللسان العربي ؛ إذ نقول في العربية : زيد شجاع .

أما حجة الثانية وهي وجود مجموعة من المصطلحات المترادفة - المتقابلة - في كلا النحويين^٢ ، فلا يمكن قبولها ؛ لأن الأنظمة النحوية جميعها تتضمن مصطلحات مترادفة ، دون أن يعني ذلك تأثر نظام نحوي بنظام نحوي آخر ، ففي العربية مصطلح (الفعل) ومصطلح (الفاعل) ومصطلح (المفعول) ، وفي الإنجليزية مصطلح (verb) ومصطلح (do-er) ومصطلح (object) . فالعبرة ليست بوجود المصطلحات المترادفة ، لكن في التنظير لهذه المصطلحات .

وفي سياق حديثي عن الجملة ؛ أتفق مع فيرستينغ في أنّ الأثر اليوناني يظهر واضحاً في تمييز النحاة العرب القول من الكلام . يقول فيرستينغ : " ويوجد تشابه بين النظريات اليونانية والعربية يزودنا به التمييز بين القول والكلام على مستوى الكلام البشري ، الذي هو من ميّزات علم اللغة الرواقي ، الذي يظهر

^١ - يسمى الفعل الوجودي في الإنجليزية بـ (verb to be) . نقول في العربية : أحمد ذكيّ ، في حين نقول في الإنجليزية : Ahmed is clever .
^٢ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ١٤١ .

أنه كان معروفًا في العالم العربي " ^١ . لكن هذا الأثر أجده واضحًا عند نحاة القرن الرابع الهجري وما يليه ، كابن جنبي (ت ٣٩٢ هـ) ، وابن فارس (ت ٣٩٥ هـ) ، وابن معط (ت ٦٢٨ هـ) صاحب كتاب (الفصول الخمسون) الذي شرحه ابن إياز البغدادي (ت ٦٨١ هـ) ^٢ .

ميّز سيبويه الذي يمتل مرحلة نشأة النحو العربي بين القول والكلام حين قال : " واعلم أنّ (قلتُ) إنما وقعت في كلام العرب على أن يُحكى بها ، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا " ^٣ ، نحو : قلتُ : زيدٌ منطلقٌ لأنه يحسن أن تقول : زيدٌ منطلقٌ ، ولا تدخل (قلت) . وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه ^٤ " ^٥ .

إذا تأملنا النص السابق نجد أنّ ما جاء به سيبويه عن الكلام والقول يتصف بالإيجاز البليغ ؛ فسيبويه لم يحدّد المقصود بالكلام أو القول ، وإن كنا نفهم من كلامه أنه " عنى بالكلام الجُمْل ، وبالقول المفردات ، ولا يريد أنّ القول مخصوص بالمفردات ، فإنّ إطلاقه على الجُمْل سائغ باتفاق " ^٦ .

١ - عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٨٥ .
٢ - انظر ما ذكره ابن معط وابن إياز في ما يتعلق بالتمييز بين القول والكلام في : المحصول في شرح الفصول ، ابن إياز ، ١ / ٧ - ١٧ .
٣ - ورد في الأصل (قول) .
٤ - أي لم يدخل عليه القول . (انظر : كتاب سيبويه ، سيبويه ، حاشية رقم (٢) ، ١ / ١٢٢) .
٥ - المصدر السابق ، ١ / ١٢٢ .
٦ - شرح التسهيل ، ابن مالك ، ١ / ١٣ . ويقول ابن منظور في تعليقه على كلام سيبويه : " يعني بالكلام الجُمْل ، كقولك : زيد منطلق ، وقام زيد ، ويعني بالقول الألفاظ المفردة التي يبنى الكلام منها ، كـ " زيد " من قولك : زيد منطلق ، و " عمرو " من قولك : قام عمرو " . (لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (قول)) .

أما ابن جنّي فيقول: " أمّا (الكلام) فكلّ لفظ مستقلّ بنفسه ، مفيد لمعناه ، وهو الذي يسميه النحويون (الجُمْل) ، نحو : (زيدٌ أخوك) ، و (وقام محمد) ، و (ضُرب سعيّد) ، و (في الدار أبوك) ، و (صَنَة) ، و (مَمَة) ، و (رُوَيْدَة) ، و (حاء -) و (عاء -) في الأصوات ، و (حَسَن) ، و (لَب) ، و (أفَة) ^١ ، و (أوّه) ^٢ . فكلّ لفظ استقلّ بنفسه ، وجنبت ثمرة معناه فهو كلام .

وأما (القول) فأصله كلّ لفظ مَدَلّ به اللسان ، تامّا كان أو ناقصًا . فالتام هو المفيد ، أعني (الجملة) وما كان في معناها ، من نحو (صِه) و (إيه) . والناقص ما كان بضدّ ذلك ، نحو : (زيد) ، و (ومحمد) ، و (إن) ، و (كان أخوك) إذا كانت الزمانية لا الحديثة . فكلّ كلام قول ، وليس كلّ قول كلامًا " ^٣ .

إنّ ابن جنّي في النص السابق يوحّد بين مصطلحات : الكلام والجملة والقول التام ، في دلالة كلّ منها على (الاستقلال) و (الإفادة) . في حين يذهب بعض النحاة إلى التمييز بين الكلام والجملة ، فشرط الكلام الإفادة ، بخلاف الجملة ، التي شرطها الإسناد سواء أكانت مفيدة أم لا . يقول ابن هشام : " الكلام : هو

^١ - ورد فيه لغات ، قالوا : (أف) و (أف) و (أف) و (أف) و (أف) و (أف) .
(انظر : شرح المفصل ، ابن يعيش ، ٢٤ / ٣) .

^٢ - ورد فيه لغات ، قالوا : (أوّه) و (أوّه) و (أوّه) و (أوّه) . (انظر : المصدر السابق ، ٢٤ / ٣) .

^٣ - الخصائص ، ابن جنّي ، ١٧ / ١ .

القول المفيد بالقصد . والمراد بالمفيد ما دلّ على معنى يحسُن السكوت عليه .
والجملة عبارة عن الفعل وفاعله كـ (قام زيد) ، والمبتدأ وخبره كـ (زيد
قائم) ، وما كان بمنزلة أحدهما نحو : (ضُرب اللص) و (أقائم الزيدان)
و (كان زيد قائمًا) و (ظننته قائمًا) .

وبهذا يظهر لك أنّهما ليسا مترادفين كما يتوهمه كثير من الناس ، وهو ظاهر
قول صاحب المفصل^١ ، فاتّه بعد أن فرغ من حدّ الكلام قال : ويسمى جملة ،
والصواب أنّها أعمّ منه ؛ إذ شرطه الإفادة ، بخلافها ، ولهذا تسمعونهم يقولون :
جملة الشرط ، وجملة الجواب ، وجملة الصلة ، وكلّ ذلك ليس مفيدًا ، فليس
بكلام " ٢ .

ويرى بعض الباحثين المعاصرين ؛ ومنهم محمد حماسة^٣ وعلي أبو
المكارم^٤ ، أنّ المبرّد في كتابه المقتضب^٥ قد يكون أول من استخدم مصطلح
(الجملة) بمفهومها النحوي الذي شاع في ما بعد . ولقد رأينا في ما سبق أنّ
هذين المصطلحين (الجملة والكلام) سارا معًا في الدراسات النحوية العربية ،
فجعلهما بعض النحاة مترادفين ، في حين ميّز بينهما آخرون .

١ - انظر قول صاحب المفصل (الزمخشري) في : شرح المفصل ، ابن يعيش ، ٧٠ / ١ .
٢ - مغني اللبيب ، ابن هشام ، ٤١٩ .
٣ - انظر : بناء الجملة العربية ، محمد حماسة ، ١٩ .
٤ - انظر : مقومات الجملة العربية ، علي أبو المكارم ، ٢٠ .
٥ - انظر على سبيل المثال : المقتضب ، المبرّد ، ٨ / ١ ، ٤ / ١٢٣ ، ١٢٥ .

إن تمييز ابن جنى بين القول التام والقول الناقص مطابق للعبارة الرواقية lektā

autotelè (القول التام) و lektā ellipè (القول الناقص) ^١ . والذي يفصل

بين القول التام والقول الناقص هو شرط الإفادة . وبهذا المعنى تكون كلمة مفيد

مرادفة للمصطلح اليوناني autotelès ^٢ .

وقد يكون الفارابي هو من نقل هذا المفهوم الرواقي إلى النحو العربي .

يقول : " والقول منه تامّ ومنه غير تامّ . والقول التامّ أجناسه عند كثير من

القدماء خمسة : جازم ، وأمر ، وتضرّع وطلبية ^٣ ، ونداء " ^٤ .

إن هذا التمييز بين مصطلحي القول والكلام نجده أيضاً عند ابن فارس ؛

الذي يردّ على من وحد بين مصطلحي القول والكلام ، ويجعل الفائدة هي العلامة

التي تميّز بينهما ، فالقول إذا كان مفيداً فهو كلام ، وإن كان غير مفيد فلا يسمّى

كلاماً . يقول : " وقال لي بعض فقهاء بغداد : إنّ الكلام على ضربين مهمل

ومستعمل . قال : فالمهمل : هو الذي لم يوضع للفائدة ، والمستعمل : ما وُضع

ليفيد . فأعلمته أنّ هذا كلام غير صحيح ، وذلك أنّ المهمل على ضربين : ضربٌ

لا يجوز انتلاف حروفه في كلام العرب بتّة ، وذلك كجيم تُولّف مع كاف ،

^١ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٨٦ .

^٢ - يقول فيرستينغ في كتابه (Greek Elements) ص ٣٦ :

" In this sense , (mufid) is equivalent to the Greek term autotelès " .

^٣ - يقصد بذلك (الطلب) .

^٤ - تعاليق ابن باجة ، ابن باجة ، ١٥٨ . وانظر : الثقافة المنطقية ، محي [كذا] الدين محسب ،

٧٤ .

أو كاف تُقَدَّم على جيم ، وكعين مع غين ، أو حاء مع هاء أو غين ، فهذا وما أشبه لا يأتلف .

والضرب الآخر ما يجوز تألّف حروفه لكن العرب لم تقل عليه ، وذلك كإرادة مرید أن يقول : (عضخ) فهذا يجوز تألّفه وليس بالنافر ، إلا تراهم قد قالوا في الأحرف الثلاثة : (خضع) لكن العرب لم تقل (عضخ) ، فهذان ضربا المهمل .

وله ضرب ثالث وهو أن يريد مرید أن يتكلم بكلمة على خمسة أحرف وليس فيها من حروف الذلق أو الإطباق حرف .

وأيّ هذه الثلاثة كان فإته لا يجوز أن يسمّى كلامًا لما ذكرناه من أنه وإن كان مسموعًا مؤلفًا فهو غير مفيد " ^١ .

^١ - الصاحبى فى فقه العربىة ، ابن فارس ، ٤٧ .

ثانيًا : المجالات الدلالية :

١ - التمييز بين اللفظ والمعنى :

يحاول فيرستينغ في هذا الموضوع أن يربط بين النحو اليوناني والنحو العربي من خلال تمييز اليونانيين والعرب بين اللفظ والمعنى ؛ فقد ذكر أنّ اليونانيين يميّزون بين الصوت (= اللفظ) (phônè) والمعنى (sèmainómenon) . وتعود جذور هذا التمييز إلى النظريات الرواقية حول المعنى ، إذ فرّق الرواقيون بين الجانب الصوتي وجانب المعنى للإشارة اللغوية ، فكلمة (sèmainon) (= phônè) تشير إلى الجانب الصوتي ، وتشير كلمة (lektón) (= sèmainómenon) إلى جانب المعنى . وذكر فيرستينغ أنّ النحاة العرب يميّزون بين اللفظ والمعنى على نحو ما ورد عند اليونانيين . فالنحاة العرب يستخدمون هذين المصطلحين للدلالة على جانبي الإشارة اللغوية : الجانب الصوتي ، وجانب المعنى^١ .

لكن ، هل يُعدّ وجود مفاهيم ومصطلحات نحوية مشتركة في نظامين لغويين مختلفين كافيًا للقول بتأثر أحدهما بالآخر ؟ الإجابة : لا . إنّ مجرد وجود نتائج متشابهة في نظامين لغويين مختلفين ، لا يعني — بالضرورة — أن نحكم بأنّ نظامًا لغويًا ما ، استلهم نتائجه من نظام لغوي آخر . وهذا ما ذهب إليه أحمد مختار عمر ، الذي يقول : " لا يصحّ — حين يجد الباحث تشابهًا بين عمليتين — أن

^١ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٢٩٤ - ٢٩٥ .

يعول على مجرد السبق الزمني ، ويتخذة دليلاً على تأثير السابق في اللاحق .
فالعقل البشري هو العقل البشري في أي بقعة من أنحاء العالم . وما يهتدي إليه
المرء في بلد ، قد يهتدي إليه آخر في بلد آخر ، دون أن يطّلع على ما انتهى إليه
غيره . وقد يتشابه العملان ، أو يتطابقان ، ويظلّ كلّ منهما أصلاً بذاته " ^١ .
أضف إلى ما سبق أنّ اللغات تشترك في عناصر متعددة ، ولأجل ذلك " فإننا
نتوقع وجود تشابهات جزئية في المفاهيم النحوية التي تصف لغات مختلفة " ^٢ .

^١ - البحث اللغوي عند العرب ، أحمد مختار ، ٣٤١ .

^٢ - الفكر اللغوي بين اليونان والعرب ، محيي الدين محسب ، ٢١ .

٢ - العلاقة بين الصوت والمعنى :

اختلف العلماء في مسألة العلاقة بين الصوت والمعنى ؛ فذهب بعضهم إلى القول بأن العلاقة بين الصوت والمعنى علاقة طبيعية ، " بمعنى أن كل صوت يرمز إلى معنى ، فتكتسب الألفاظ دلالتها من خلال جرس أصواتها ، وينشأ ما يسمى بالمناسبة الطبيعية بين الأصوات والدلالات " ^١ . وذهب بعضهم إلى أن العلاقة بينهما علاقة اصطلاحية ، بمعنى أن أبناء المجتمع الواحد يتواضعون ويتفقون بينهم على رمز لغوي ليكون دالاً على معنى من المعاني .

يُعدّ أفلاطون (ت ٣٤٧ ق . م) من أبرز القائلين بوجود العلاقة الطبيعية بين الكلمة وما تدلّ عليه أو بين الصوت والمعنى . في حين يرى أرسطو (ت ٣٢٢ ق . م) أن العلاقة بينهما علاقة اصطلاحية تواضعية . أمّا سقراط (ت ٣٩٩ ق . م) فيقف من هذه المسألة موقفاً وسطاً ؛ فيرى أن هناك نوعاً من الأسماء تدلّ وتشهد على أنها لم تتم اعتباراً ، وأن لها أصلاً في الطبيعة ، وأن هناك نوعاً من الأسماء تدلّ على أنها وُضعت بالموافقة والاصطلاح ^٢ .

إنّ هذا الخلاف نجد صداه عند النحاة العرب ، إذ تذكر المصادر أنّ الخليل بن أحمد وسيبويه أشارا إلى العلاقة بين الصوت والمعنى .

^١ - الدلالة اللغوية عند العرب ، عبد الكريم مجاهد ، ٢٠٣ .

^٢ - انظر : المصدر السابق ، ٢٠٤ - ٢٠٦ .

قال ابن جنى: " اعلم أنّ هذا موضع شريف لطيف . وقد نبّه عليه الخليل وسيبويه ، وتلقته الجماعة بالقبول له ، والاعتراف بصحته .

قال الخليل : كأنهم توهموا في صوت الجُنْدُب استطالة ومدًا ، فقالوا صرّ ، وتوهموا في صوت البازي تقطيعًا فقالوا صرّ صرّ . وقال سيبويه في المصادر التي جاءت على الفعلان : إنها تأتي للاضطراب والحركة ، نحو : النّقْزان ، والغلّيان ، والغتّيان . فقابلوا بتوالي حركات المثال توالي حركات الأفعال " ١ .

وابن جنى يعقد في (الخصائص) أبوابًا ، حاول فيها أن يثبت العلاقة بين اللفظ والمعنى ، وهذه الأبواب هي : باب في تصاقب الألفاظ لتصاقب المعاني ٢ ، وباب في إمساس الألفاظ أشباه المعاني ٣ ، وباب في قوة اللفظ لقوة المعنى ٤ .

ومن جهة ثانية يذكر السيوطي أنّ جمهور المحققين ينكرون قول القائلين بأنّ الألفاظ تدلّ على المعاني بذواتها . يقول : " نقل أهل الفقه عن عبّاد بن سليمان الصيمري من المعتزلة أنّه ذهب إلى أنّ بين اللفظ ومدلوله مناسبة طبيعية حاملة

١ - الخصائص ، ابن جنى ، ١٥٢ / ٢ .
٢ - قال ابن جنى : " ومنها : (القَرْمَة) وهي الفَقْرَة تحزّ على أنف البعير ، وقريب منه : (قَلَمَت أَظْفَارِي) ؛ لأنّ هذا انتقاص للظُفْر ، وذلك انتقاص للجلد ، فالراء أخت اللام ، والعملان متقاربان " . (المصدر السابق ، ١٤٧ / ٢) .
٣ - قال ابن جنى : " وذلك أنّك تجد المصادر المضعفة تأتي للتكرير ، نحو : الزعزعة ، والقلقلة ، والصلصلة ، والققعقة ، والصعصعة ، والجرجرة ، والقرقرة ، . ووجدت أيضًا (الفَعْلَى) في المصادر والصفات إنّما تأتي للسرعة ، نحو : البَشْكَى ، والجَمْزَى ، والوَلَقَى " . (المصدر السابق ، ١٥٣ / ٢) .
٤ - قال ابن جنى : " هذا فصل من العربية حسن . منه قولهم : خَشُنْ واخشوشن . فمعنى (خَشُنْ) دون معنى (اخشوشن) لما فيه من تكرير العين وزيادة الواو " . (المصدر السابق ، ٢٦٤ / ٣) .

للوامع على أن يضع ، قال : وإلا لكان تخصيص الاسم المعين بالمسمى المعين ترجيحاً من غير مُرَجِّح . وكان بعض من يرى رأيه يقول : إنه يعرف مناسبة الألفاظ لمعانيها ؛ فسئل ما مسمى (اذغاغ) وهو بالفارسية : الحجر ، فقال : أجد فيه يُبسّأً شديداً ، وأراه الحجر .

وأنكر الجمهور هذه المقالة ، وقال : لو ثبت ما قاله لاهتدى كل إنسان إلى كل لغة ، ولما صحَّ وضعُ اللفظ للضدين ، كالقَرء^١ للحيض والطره ، والجَوْن للابيض والأسود^٢ .

يرى فيرستينغ أن النحاة العرب الذين بحثوا في العلاقة بين اللفظ والمعنى تأثروا بما ورد في النحو اليوناني . يقول : " ونستنتج من مناقشتنا ، أن نظريات النحو عند اليونانيين ، والمتعلقة بأصل الكلمة وتاريخها قد أتت بشكل معين على النحاة العرب ، الذين بدورهم طوروا النظرية بطريقتهم الخاصة . ومن المحتمل أن يكون تركيب اللغة العربية بنماذجها الواضحة قد ساعد النحاة العرب بشكل كبير في جهودهم لبناء نظام من القواعد التي تستطيع أن تفسر تغيّر الأصوات الذي يحصل في الكلام . وفي بنائهم لهذا النظام استخدم النحاة العرب المبادئ التي أخذوها من النحو اليوناني " ^٣ .

^١ - يقال : القَرء ، والقَرء . (انظر : لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (قرأ)) .

^٢ - المزهر في علوم اللغة ، السيوطي ، ٤٠ / ١ .

^٣ - عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٧٨ - ٧٩ .

إنّ الباحث يجد نفسه متردّدًا في قبول الرأي القائل بأنّ النحاة العرب تأثّروا
بفكرة العلاقة الطبيعية بين الصوت والمعنى الواردة عند اليونانيين ؛ لأنّ هذه
الفكرة لم تكن حكرًا على اليونانيين دون غيرهم من الأمم ؛ إذ يذكر أحمد مختار
عمر أنّ هذا الموضوع جذب اهتمام الهنود ، ربّما قبل أن يجذب اهتمام
اليونانيين ¹ . وسواء أكان العرب قد استلهموا هذه الفكرة من غيرهم ، أم اهتموا
إليها كما اهتموا إليها غيرهم ، فإنّ هذا لا ينفي إبداع النحاة العرب في بسط هذه
المسألة وحشد الأمثلة التي تدعّم هذه الفكرة وتقويها ، كما هو الحال عند ابن جني
في (الخصائص) .

¹ - البحث اللغوي عند الهنود ، أحمد مختار عمر ، ١٠١ .

الفصل الثالث

في التعريفات و الحدود

أولاً : مدخل إلى الموضوع .

ثانياً : التعريفات و الحدود عند اليونانيين .

ثالثاً : التعريفات أو الحدود عند النحاة العرب .

أولاً : مدخل إلى الموضوع :

بحث فيرستينغ في الفصل السابع من كتابه (عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي) أثر المنطق والفلسفة والجدل في الدراسات النحوية العربية ، وخصّ في هذا البحث مرحلة زمنية متأخرة نسبياً ؛ وكان الزجاجي الأنموذج في هذا الاتجاه في النحو العربي¹ .

أشار فيرستينغ إلى عدد من الجوانب التي تربط النحو العربي بالمنطق الأرسطي ؛ فقد أشار إلى مناقشة الزجاجي تعريف الـ (التعريف)² ، كما أشار إلى عدد من التعريفات النحوية وصلة هذه التعريفات بالتعريفات الواردة في النحو اليوناني والمنطق الأرسطي ، وأشار إلى استعمال الزجاجي المصطلحات الفلسفية وحججها³ . وللتدليل على هذا الاستعمال نقل فيرستينغ من كتاب (الإيضاح) للزجاجي النقاش الدائر حول أولوية المصدر⁴ .

اتفق مع فيرستينغ في أنّ زمن الزجاجي وما يليه شهد هذا التأثير المنطقي والفلسفي في النحو العربي ، لكنّ عصر الزجاجي يمثّل مرحلة تالية لمرحلة

¹ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٢١٦ .

² - يقول جمال الدين الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ) : " اعلم أنّ الحدّ والمعرّف اسمان لمسمّى واحد ، وهو ما يميّز الشيء عن ما عداه ، ولا يكون كذلك إلا ما كان جامعاً مانعاً " . (كتابان في حدود النحو ، الأبذي ، و الفاكهي ، ٦٢) .
ويقول محقق الكتاب (علي الحمد) : " وجاء في (الكليات) : الحدّ : تعريف الشيء بالذات .
والتعريف : هو إعلام ماهية الشيء ، أو ما يميّزه عن غيره . والتحديد : هو إعلام ماهية الشيء . (الكليات ٢ / ٢٣٩) . فنرى أنّ الحدّ والمعرّف والتحديد والتعريف واحد " .
(المصدر السابق ، حاشية رقم (٢) ، ٦٢) .

³ - لأجل ما سبق نرى الزجاجي يعرف النحو على أنّه " علم قياسي ومسبار لأكثر العلوم ، لا يُقبل إلا ببراهين وحجج " . (الإيضاح ، الزجاجي ، ٤١) .

⁴ - انظر : عناصر يونانية ، فيرستينغ ، ٢١٧ وما بعدها .

بداية التفكير اللغوي العربي الذي يشمل زمن بدايات التفكير اللغوي العربي حتى زمن سيبويه . ومرحلة البدايات – كما مرّ معنا سابقًا – هي صُلب نظرية فيرستينغ القائلة بإثبات دعوى التأثير اليوناني في نشأة النحو العربي .

بناء على ما سبق فإنّ ما جاء به فيرستينغ في الفصل السابع من كتابه (عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي) يمكن قبوله دليل إثبات على تأثير يوناني في مرحلة تالية لمرحلة نشأة النحو العربي . ولكن هذا الدليل لا يقدّم شيئًا في دعم نظرية فيرستينغ الأساسية ، وهي : وجود تأثير يوناني في مرحلة نشأة النحو العربي .

وللوقوف على حقيقة تأثر التعريف عند النحاة العرب القدماء بما هو عند اليونانيين ، كان لا بدّ من تتبع هذه المسألة عند اليونانيين ، ثمّ مقابلة ذلك بما هو عند النحاة العرب القدماء للوصول إلى حكم موضوعي في هذه المسألة .

أمّا إشارة فيرستينغ إلى استعمال النحاة العرب القدماء الحجج والبراهين في نقاشاتهم فهذا لا يتطلب منّي جهدًا في الردّ عليه ؛ لأنّني لا أتصور علمًا لا يعتمد على الحجج والبراهين ، ولأنّ النحو علم ، فلا بدّ أن يعتمد على الحجج والبراهين شأنه في ذلك شأن سائر العلوم .

ثانياً : التعريفات والحدود عند اليونانيين :

يبدو أنّ أفلاطون كان أول من استخدم منهجاً واضحاً في التعريف يقوم على فكرة (التقسيم) ؛ فلكي يصل إلى تعريف شيء ما فإنه يتبع خطوات كثيرة تبدأ بتقسيمه إلى شيئين فرعيين ، ويختار منهما واحداً ، يقسمه إلى شيئين آخرين حتى يصل إلى معنى الشيء الأول ¹ .

أما أرسطو فقد جعل التعريف قائماً على الجنس والفصل النوعي ، واشترط أن يدخل في التعريف عناصر المعرف فقط ، وأن تنتظم هذه العناصر في نسق صحيح ، وأن تخرج منه العناصر الأخرى ² . وبكلمات أخرى يشترط أرسطو في التعريف أن يتركب من الجنس القريب والفصل النوعي ، حتى تتحدّد ماهية الشيء المعرف ، ولكي يتميّز من غيره ؛ فالجنس يحدّد ماهية الشيء ، والفصل النوعي يميّزه من سائر الأنواع الداخلة تحت جنسه ³ . ويشترط أرسطو - أيضاً - أن يكون التعريف جامعاً مانعاً ، ومعنى التعريف الجامع أن يشمل التعريف كلّ أفراد الفئة التي تندرج مع الموضوع المعرف تحت مقولة واحدة . أما معنى أن يكون التعريف مانعاً ؛ فهو أن يمنع أي فرد من فئات أخرى من أن يندرج تحت اللفظ المراد تعريفه . فإذا قلت في تعريف الإنسان بأنه الحيوان الذي يطرب لسماع الموسيقى ، كان تعريفاً غير جامع وغير مانع ؛ فهو غير جامع ؛

1 - انظر : النحو العربي والدرس الحديث ، عبده الراجحي ، ٦٩ .

2 - انظر : المرجع السابق ، عبده الراجحي ، ٧١ .

3 - مثال ذلك أن نقول : الإنسان حيوان عاقل ؛ فقولنا : (حيوان) جنس ، وقولنا : (عاقل) يميّز المعرف من جميع الأنواع الداخلة تحت جنسه .

لأنه ليس كلّ الناس يطربون لسماع الموسيقى ، وهو غير مانع ؛ لأنّ بعض الحيوانات الأخرى مثل الخيل تطرب لسماع الموسيقى^١ .

و النقطة الأساسيّة التي يهدف التعريف الأرسطي الوصول إليها هي الوصول إلى جوهر المعرّف أو ماهيته^٢ .

التقسيم الشائع للتعريف عند كثير من الشراح المسلمين للمنطق هو أنّ التعريف يُقسّم ثلاثة أقسام : التعريف بالحدّ الحقيقي ، والتعريف بالحدّ اللفظي ، والتعريف بالحدّ الرسمي أو الرسم^٣ ؛ فالتعريف بالحدّ الحقيقي يهدف إلى التوصل إلى ماهية الشيء وحقيقته ، كقولك في الإنسان : هو جسم نامٍ ، حساس ، متحرك بالإرادة ، ناطق . والتعريف بالحدّ اللفظي هو ما أنبأ عن الشيء بلفظ أظهر عند السائل من اللفظ المسؤول عنه ، كقولنا : الغضنفر : الأسد ، لمن يكون عنده الأسد أظهر من الغضنفر . والتعريف بالحدّ الرسمي هو ما أنبأ عن الشيء بلازم له مختصّ به ، كقولك : الإنسان ضاحك ، منتصب القامة ، عريض الأظفار ، بادي البشرة^٤ .

وصلة التعريف أو صلة المنطق على العموم بما بعد الطبيعة دفع علماء الكلام والأصوليين إلى عدم موافقتهم على التعريف بالحدّ الأرسطي لاتصاله بالميتافيزيقا واستناده إليها^٥ .

١ - انظر : مدخل إلى المنطق الصوري ، محمد محمد قاسم ، ٨٣ .

٢ - انظر : النحو العربي والدرس الحديث ، عبده الراجحي ، ٧١ .

٣ - انظر : مناهج البحث ، علي النشار ، ٥٣ .

٤ - انظر : الكلبيات ، الكفوي ، ٢ / ٢٣٩ - ٢٤٠ .

٥ - انظر : مناهج البحث ، علي النشار ، ٥٣ .

أما الرواقيون فقد رفضوا التعريف الأرسطي ، " فالتعريف في نظر أرسطو هو البحث عن الماهية ، وهو غاية علم التصورات ، وهذا غير ممكن للإنسان في نظر الرواقيين ، وإنما التعريف عندهم هو التعريف الناقص ، أو ما يسمّى بالرسم ، ويتكون من تعداد خواص الشيء . فإذا أراد الرواقيون تعريف شيء ما ، فإنهم يذكرون الأمور التي تخصّه ، ويحصون الفروق التي تميّزه عن غيره " ¹ .

¹ الأصول الرواقية ، عبد الفتاح أحمد فؤاد ، ١٢٦ .

ثالثًا : التعريفات أو الحدود عند النحاة العرب :

إذا انتقلنا إلى النحاة العرب القدامى نجد مرحلتين متباينتين ؛ ففي المرحلة الأولى - وتمتد من زمن سيبويه حتى زمن المبرد - نجد أن التأثير اليوناني في جانب التعريف ما زال بعيدًا ، وفي المرحلة الثانية - وتشمل القرن الرابع الهجري وما يليه - نجد أن التأثير اليوناني في جانب التعريف يظهر بشكل واضح .

نظرت في معجم ملحق برسالة ماجستير جمعت فيه الباحثة إسلام خالد العمري - على حد قولها - تعريفات المصطلحات النحوية ، ورتبت تعريفات هذه المصطلحات ترتيبًا زمنيًا ابتداء من سيبويه وانتهاء بالفاكهي ؛ أي من القرن الثاني الهجري حتى القرن العاشر الهجري¹ . وبعد أن نظرت في هذا المعجم وجدت أن سيبويه لم يذكر تعريفات لمعظم المصطلحات النحوية التي جمعتها الباحثة مما قوى الظن عندي أن سيبويه لم يحفل كثيرًا بتعريف مصطلحه ، إلا في المواضع التي أحسّ سيبويه فيها أن مصطلحه غامض يتطلب شيئًا من التوضيح .

وقد لاحظ ابن تيمية (ت ٧٢٨ هـ) أن كتاب سيبويه لم يحفل كثيرًا بحدّ مصطلحه . يقول : " وكذلك النحاة ، مثل سيبويه ، الذي ليس في العالم مثل

¹ - انظر : الحدود النحوية وتراثها في العربية ، إسلام خالد العمري ، ٣٥٠ .

كتابه ، وفيه حكمة لسان العرب : لم يتكلف فيه حدّ الاسم والفاعل ونحو ذلك كما فعل غيره " ^١ .

اتفق مع ما قرره عبده الراجحي الذي يقول : " وكتاب سيبويه يكاد يخلو من التعريف على وجه العموم . فهو مثلا لم يعرف الفاعل ولا الحال ولا البدل ولا غير ذلك من أبواب النحو ، وهو يكتفي في الأغلب الأعم بذكر اسم الباب ثم يبدأ مباشرة في عرض القواعد المستخلصة من الاستعمال " ^٢ . فكتاب سيبويه بهذا الوصف ظلّ بعيدًا عن الأثر اليوناني بشأن التعريفات أو الحدود ؛ لأننا لا نجد لها أثرًا واضحًا في كتاب سيبويه .

وإذا تقدّمنا خطوة إلى الأمام وتحديدًا إلى المبرّد نجده يكاد يلتزم طريقة سيبويه في التعريف من حيث تقديم المعرف بالاستناد إلى أحكامه ودورانه في الاستعمال ، والتمثيل له . فما نجده عند المبرّد يقمّ دليلًا على أنّ عصره ما زال بعيدًا عن التأثير بالتعريف الأرسطي رغم دخول المنطق إلى الفكر الإسلامي في هذا الوقت على وجه التأكيد ، ولكن تأثير سيبويه كان ما زال عظيمًا ، وكان الالتزام به أمرًا يكاد يصل إلى درجة الوجوب ^٣ .

فإذا انتقلنا إلى القرن الرابع الهجري وما يليه نجد أنّ الأمر يختلف اختلافًا كبيرًا من حيث تأثر النحاة العرب الأوائل بنظرية الحدّ عند اليونانيين .

١ - نقض المنطق ، ابن تيمية ، ١٨٥ .

٢ - النحو العربي والدرس الحديث ، عبده الراجحي ، ٧٣ .

٣ - انظر : المصدر السابق ، ٧٣ - ٧٤ .

لقد درس محيي الدين محاسب في أحد فصول دراسته الموسومة بـ (الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ، نحاة القرن الرابع الهجري نموذجًا) أثر المنطق في تعريفات النحاة العرب ، وخصّ بالدراسة عددًا من نحاة القرن الرابع الهجري ؛ فدرس التعريفات عند ابن السراج والزجاجي والسيرافي وأبي علي الفارسي والرماني . وقد استخلص من دراسته أنّ نحاة القرن الرابع الهجري كانوا على اتصال مباشر بالثقافة المنطقية مترجمة ومشروحة ومعدّلة . وكان لهذا الاتصال آثاره الإيجابية في تشغيل العقل النحوي سواء في تدقيق تعريفاته ومصطلحاته ، أم في استقصاء بلاغة تعليلاته أمام كلّ ظاهرة لغوية ، أو في تطوير أساليبه في الحجاج النحوي من خلال الاستفادة من تقنيات الاستدلال المنطقي¹ .

لقد كفانا محيي الدين محاسب عناء البحث في تعريفات نحاة القرن الرابع الهجري . ولأجل ذلك ، لن أجعل نحاة القرن الرابع الهجري موضوع دراستي في هذا الفصل ، وسأستثني من ذلك الزجاجي ؛ لأنّ الزجاجي كان الأنموذج الذي اختاره فيرستينغ ليكون دليلًا على وجود الأثر اليوناني في تعريفات النحاة العرب القدامى . ثمّ سأنتقل إلى القرن الخامس الهجري وتحديدًا إلى عبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١ هـ) ، ثمّ إلى الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ) أحد نحاة القرن السادس الهجري ، ثمّ أتقدم خطوة إلى الأمام إلى القرن السابع الهجري وتحديدًا إلى العكبري (ت ٦١٦ هـ) ، ثمّ إلى القرن الثامن الهجري وتحديدًا إلى ابن

¹ - انظر: الثقافة المنطقية ، محي [كذا] الدين محاسب ، ٢٤٣

هشام (ت ٧٦١ هـ) ، لأبيّن أنّ الأثر اليوناني في تعريفات النحاة العرب

– في مرحلة تالية لنشأة النحو العربي – كان حاضرًا في أذهان النحاة العرب منذ القرن الرابع الهجري حتى قرون متأخرة .

أشار فيرستينغ إلى النقاش الذي أجراه الزجاجي حول اختلاف النحويين في تحديد الاسم والفعل والحرف ؛ إذ بدأ نقاشه بتعريف الحدّ ، فالحدّ عند الزجاجي " هو الحدّ الدال على حقيقة الشيء " ^١ . إنّ هذا الحدّ يتوافق تمامًا مع تعريف أرسطو للحدّ الذي سبق أن ذكرناه ، وهو أنّ الحدّ هو ما يعبر عن جوهر المعرف أو ماهيته ^٢ .

والظاهر أنّ فكرة التمييز بين التعريف بالحدّ الحقيقي (الحدّ الأرسطي) والتعريف بالحدّ الرسمي (الحدّ الرواقي) تبدو واضحة في ذهن الزجاجي . يقول : " إنّ الحدّ لا يجوز أن يختلف اختلاف تضاد وتنافر ؛ لأنّ ذلك يدعو إلى فساد المحدود وخطأ من يحدّه ، ولكن ربما اختلفت ألفاظه على حسب اختلاف ما يوجد منه ؛ ولا يدعو ذلك إلى تضاد المحدود ؛ كما يوجد الحدّ تارة من الأجناس والفصول ؛ وتارة من المواد والصور لأنّ المادة تشاكل الجنس ؛ والصورة تشاكل الفصل " ^٣ .

^١ - الإيضاح ، الزجاجي ، ٤٦ .
^٢ - انظر تعريف أرسطو للحدّ في : النحو العربي والدرس الحديث ، عبده الراجحي ، ٧١ .
^٣ - الإيضاح ، الزجاجي ، ٤٦ .

يورد الزجاجي مجموعة من تعريفات الاسم وحدوده ، ويبنى رفضه لمعظم هذه التعريفات والحدود على أسس منطقية ؛ فهو يرفض حدّ الاسم الذي جاء به المنطقيون وبعض النحاة ؛ لأنّ حدّهم غير مانع ، إذ يسمح بدخول أفراد فئة أخرى تحت مقولة الاسم . يقول : " ولأنّ المنطقيين وبعض النحويين قد حدّوه حدًا خارجيًا عن أوضاع النحو ، فقالوا : الاسم صوت موضوع دالّ باتفاق على معنى غير مقترن بزمان . وليس هذا من ألفاظ النحويين ولا أوضاعهم ، وإنما هو من كلام المنطقيين ، وإن كان قد تعلق به جماعة من النحويين . وهذا صحيح على أوضاع المنطقيين ومذهبهم ؛ لأنّ غرضهم غير غرضنا ، ومغزاهم غير مغزانا ، وهو عندنا على أوضاع النحو غير صحيح ، لأنه يلزم منه أن يكون كثير من الحروف أسماء ، لأنّ من الحروف ما يدلّ على معنى دلالة غير مقرونة بزمان ، نحو إنّ ولكنّ وما أشبه ذلك " ¹ . ومما يلاحظ في النص السابق أنّ الزجاجي يفرّق بين (أوضاع النحو) و (أوضاع المنطق) ، إلا أنه يجد نفسه في كثير من المواضع مضطراً إلى النظر إليها من زاوية منطقية . يقول محيي الدين محاسب : " وعلى الرغم من محاولات الزجاجي المستمرة في التفرقة بين (أوضاع النحو) و (أوضاع المنطق) ، إلا أنّ الأمر كان أكبر من محاولات التفريق ؛ لأنّ الثقافة المنطقية كانت آنذاك مكوّناً فكرياً حياً ، وبخاصة أنها ذات صلة وثيقة بأمر اللغة التي كانت مناط اهتمام الفكر العربي . ومن ثمّ فإنّ مثل هذه المحاولات في التفرقة لم تستطع أن تبني لنفسها منهجاً

¹ - المصدر السابق ، ٤٨ .

مستقلاً تمام الاستقلال عن المنطق اليوناني ، ولذلك فإنها كانت تُقاوم أوضاع المنطق في موضع ، وتأخذ بها في موضع آخر " ١ .

ويرفض الزجاجي تعريف الأخفش سعيد بن مسعدة للاسم ؛ لكون تعريفه — كما يقول المنطقيون — غير جامع . يقول الزجاجي : " وقال الأخفش سعيد بن مسعدة : الاسم ما جاز فيه نفعني وضررتني . يعني ما جاز أن يُخبر عنه ، وإنما أراد التقريب على المبتدئ^٢ كما ذكرتُ لك فيما مضى ولم يرد التحقيق . وفساد هذا الحدّ بيّن ، لأنّ من الأسماء ما لا يجوز الإخبار عنه ، نحو : كيف وأين ومتى وأنّ وأيّان ، لا يجوز الإخبار عن شيء منها ، وهي داخلة في حدّنا الذي قدّمنا ذكره " ٣ . " كذلك يردّ الزجاجي تعريفاً آخر للاسم : (الاسم ما دلّ على مسمّى)^٤ ، فيقول : (وهذا وصف له لا حدّ)^٥ . وهو هنا يعتمد على تفضيل نظرية منطقية (الحدّ الأرسطي) على نظرية منطقية أخرى (الرسم الرواقي) " ٦ .

يذكر الزجاجي حدّاً للاسم يتوافق تماماً مع الحدّ الذي ذكره أرسطو للاسم . يقول : " وقال آخرون : الاسم صوت موضوع دالّ باتفاق على معنى بلا

١ - الثقافة المنطقية ، محي [كذا] الدين محاسب ، ٦٥ .
٢ - كذا في الأصل ، والصواب (المبتدئ) .
٣ - الإيضاح ، الزجاجي ، ٤٩ .
٤ - المصدر السابق ، ٥٠ .
٥ - المصدر السابق ، ٥٠ .
٦ - الثقافة المنطقية ، محي [كذا] الدين محاسب ، ٦٨ .

زمان ، ولا يدلّ جزؤه على شيء من معناه " ^١ . في حين يعرف أرسطو الاسم بأنه " لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان ، وليس واحدًا ^٢ من أجزائها دالاً على انفراده " ^٣ . إن مضمون القولين - كما ترى - واحد ، والاختلاف يكمن في الألفاظ فقط .

ومن النحاة الذين طبقوا نظرية الحدّ الأرسطي في مؤلفاتهم عبد القاهر الجرجاني الذي يذكر شرط الاطراد والانعكاس حين يعلق على قول أبي علي الفارسي بأنّ الاسم ما جاز الإخبار عنه . يقول : " وليس الإخبار ^٤ بمطرّد في جميع الأسماء ، لأجل أنّ (كيف وأين ومتى وإذ) وما أشبه ذلك أسماء بلا خلاف ، والإخبار عنها ممتنع . وإذ تقرّر هذا علمت أنّ قوله : (فما جاز الإخبار عنه) وصف للاسم وليس بحدّ ، لأنك تقدر على طرده ، وهو أن تقول : كلّ ما صحّ الإخبار عنه فهو اسم ، ولا تقدر على عكسه ، وهو أن تقول : كلّ ما لم يصحّ الإخبار عنه فليس باسم ، لما ذكرنا من أنّ نحو (كيف وأين) اسم ، والإخبار عنه مع ذلك ممتنع " ^٥ .

١ - الإيضاح ، الزجاجي ، ٤٩ .
٢ - ورد في الأصل (واحدًا) ، والصواب ما أثبتته .
٣ - كتاب " العبارة " ، من سلسلة علم المنطق ، أرسطو ، ١٠٧ .
٤ - ورد في الأصل (الأخبار) والصواب ما أثبتته . وهذا ينسحب على سائر المواضع التي أثبت فيها كلمة (الإخبار) .
٥ - المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، ٧٠ / ١ .

وإذا وصلنا إلى الزمخشري نجده يقول: " الكلمة هي اللفظة الدالة على معنى مفرد بالوضع ، وهي جنس تحته ثلاثة أنواع : الاسم والفعل والحرف " ^١ . ويقول ابن يعيش شارحاً : " اعلم أنهم إذا أرادوا الدلالة على حقيقة شيء وتمييزه من غيره تمييزاً ذاتياً حدوه بحدّ يُحصّل لهم الغرض المطلوب ، وقد حدّ صاحب الكتاب الكلمة بما ذكر ، وهذه طريقة الحدود أن يؤتى بالجنس القريب ، ثم يُقرن به جميع الفصول ، فالجنس يدلّ على جوهر المحدود دلالة عامّة ، والقريب منه أدلّ على حقيقة المحدود ، لأنه يتضمّن ما فوقه من الذاتيات العامّة ؛ والفصل يدلّ على جوهر المحدود دلالة خاصة .

فاللفظ جنس للكلمة ، وذلك أنها تشتمل المهمل والمستعمل ... وقوله : (الدالة على معنى) : فصلّ فصله من المهمل الذي لا يدلّ على معنى . وقوله : (مفرد) : فصلّ ثانٍ فصله من المركّب " ^٢ . وفكرة الجنس والنوع والفصل فكرة منطقية في الأساس ^٣ . والقول بأنّ الألفاظ هي تواضع واصطلاح قول تعود جذوره إلى أرسطو الذي يعرف الاسم بأنه " لفظة دالة بتواطؤ مجردة من الزمان " ^٤ .

ويعرّف الزمخشري الاسم بقوله : " الاسم ما دلّ على معنى في نفسه ، دلالة مجردة عن الاقتران " ^٥ . وهذا التعريف يشبه إلى حدّ بعيد تعريف أرسطو

١ - شرح المفصّل ، ابن يعيش ، ٧٠ / ١ .
٢ - المصدر السابق ، ٧٠ / ١ . وانظر : النحو العربي والدرس الحديث ، عبده الراجحي ، ٧٦ .
٣ - انظر : المنطق وأشكاله ، محمد عزيز ، ٨١ .
٤ - كتاب " العبارة " ، من سلسلة علم المنطق ، أرسطو ، ١٠٧ .
٥ - شرح المفصّل ، ابن يعيش ، ٨١ / ١ .

السابق ؛ فأرسطو والزمخشري يشيران في تعريفهما للاسم إلى الدلالة وعدم
الاقتران بالزمن .

ويعرّف الزمخشري الفعل بقوله : " الفعل ما دلّ على اقتران حدث
بزمان " ^١ . وهذا التعريف يشبه إلى درجة كبيرة تعريف أرسطو للفعل ؛ لأنه
عرّف الكلمة (= الفعل عند العرب) بقوله : " فهي ما يدلّ ، مع ما تدلّ
عليه " ^٢ ، على زمان " ^٣ .

وأبو البقاء العكبري من النحاة الذين استوعبوا نظرية الحدّ اليونانية ،
وطبقوها في نقاشاتهم . فالحدّ الصحيح عنده " هو اللفظ الدال على كمال ماهية
الشيء ، وهذا حدّ صحيح لأنّ الحدّ هو الكاشف عن حقيقة المحدود ، ويراد
بالماهية ما يُقال في جواب : ما هو ؟ واحترزوا بقولهم : (كمال الماهية) من أنّ
بعض ما يدلّ على الحقيقة قد يحصل من طريق الملازمة لا من طريق
المطابقة ، مثاله أن تقول : حدّ الإنسان هو الناطق ، فلفظ الحدّ يكشف عن حقيقة
الناطق ، ولا يدلّ على جنس المحدود ، وإن كان لا ناطق إلا الإنسان ، ولكن ذلك
معلوم من جهة الملازمة لا من جهة دلالة اللفظ " ^٤ . وهذا الحدّ الذي ذكره
العكبري هو الحدّ الأرسطي نفسه الذي سبق أن ذكرناه .

١ - المصدر السابق ، ٤ / ٢٠٤ .
٢ - سبق أن ذكرت أنّ أرسطو يقصد هنا أنّ الكلمة (الفعل) تدلّ على معنيين : الحدث والزمان ؛
فقولنا : (ضَرَبَ) يدلّ على (الضرب) ويدلّ على الزمن الماضي .
٣ - كتاب " العبارة " ، من سلسلة علم المنطق ، أرسطو ، ١١٠ .
٤ - مسائل خلافية ، العكبري ، ٤٢ .

ثم يبيّن العكبري أن شرط الحدّ ما تحقق فيه الاطراد والانعكاس . يقول :
" حدّ الحدّ ما اطرّد وانعكس ، وهذا صحيح لأنّ الحدّ كاشف عن حقيقة الشيء ،
فاطراده يثبت حقيقته أينما وُجدت ، وانعكاسه ينفىها حيثما فُقدت ، وهذا هو
التحقيق ، بخلاف العلامة ، فإنّ العلامة تطرد ولا تنعكس ، ألا ترى أنّ كلّ اسم
دخل عليه حرف من حروف الجرّ والتنوين وما أشبههما – أين وُجد – حكم
بكون اللفظ اسمًا ، ولا ينتفي كونه اسمًا بامتناع حروف الجرّ ولا بامتناع
التنوين " ¹ .

ويطبق العكبري معرفته بالحدّ الأرسطي على تعريفاته بحيث تظهر مقولة
الجنس والفصل وشرط الاستيعاب ، وهو استيعاب الحدّ جميع أفراد الفئة وعدم
دخول أفراد فئة أخرى تحت مقولة الحدّ . يقول : " أمّا قولهم : الاسم كلّ لفظ دلّ
على معنى مفرد في نفسه ، فحدّ صحيح ، إذ الحدّ ما جمع الجنس والفصل ،
واستوعب جنس المحدود ، وهو كذلك ها هنا ، ألا ترى أنّ الفعل يدلّ على
معنيين : حدث وزمان ، و (أمس) وما أشبهه يدلّ على الزمان وحده ، فكان
الأول فعلا والثاني اسمًا ، والحرف لا يدلّ على معنى في نفسه ، فقد تحقق ما
ذكرناه : الجنس والفصل والاستيعاب " ² .

¹ - مسائل خلافية ، العكبري ، ٤٣ .

² - المصدر السابق ، ٤٤ .

وابن هشام اعتمد على الحدّ الأرسطي في تعريفاته ، مثال ذلك تعريفه الحال بقوله : " وهي : وصفٌ ، فضلة ، مذكور لبيان الهيئة " ^١ . فهو يبدأ تعريفه بذكر الجنس ثمّ الفصول التي تميّزه من غيره . فالوصف جنس يشمل الخبر والنعته والحال . وقوله : (فضلة) فصل أول يُخرج الخبر من التعريف ، وقوله : (مذكور لبيان الهيئة) فصل ثان يُخرج النعت المنسوب من التعريف كـ (رأيتُ رجلاً راكباً) فإنّه إنّما سيق لتقييد المنعوت ؛ فهو لا يُفهم في حال كذا بطريق القصد ، وإنّما أفهمه بطريق اللزوم ^٢ .

ومثل هذا الكلام ينطبق على تعريف ابن هشام للتمييز . يقول : " التمييز : اسم نكرة ، بمعنى مین ، مُبَيَّنٌّ لإبهام اسم أو نسبة " ^٣ . فهو يحدّد أولاً الجنس وهو هنا قوله : (اسم) ، ثمّ يذكر بعد ذلك الفروق التي تفصله عن غيره مما قد يلتبس فيه .

ومثله - أيضاً - تعريفه للبدل ، فالبدل " هو : التابع المقصود بالحكم ، بلا واسطة ، " ^٤ . فالتابع جنس يشمل جميع التوابع ، وهي : النعت ، وعطف البيان ، والتوكيد وعطف النسق والبدل . وقوله : (المقصود بالحكم) فصل أول يُخرَج به النعت وعطف البيان والتوكيد وقسم من عطف النسق . وقوله : (بلا واسطة) فصل ثانٍ يُخرَج به القسم المتبقي من عطف النسق .

١ - أوضح المسالك ، ابن هشام ، ٢ / ٢٥٧ - ٢٥٨ .

٢ - انظر : المصدر السابق ، ابن هشام ، ٢ / ٢٥٩ .

٣ - المصدر السابق ، ابن هشام ، ٢ / ٣١٥ .

٤ - المصدر السابق ، ابن هشام ، ٣ / ٣٥٥ .

إنّ دراسة التعريفات النحوية تكشف عن تأثير النحاة في هذه المرحلة
بالتعريفات المنطقية ، غاية وأسلوبًا ، فقد هدف النحاة من تعريفاتهم إلى تقديم
صورة ذهنية للمعرّف ، ووجدوا أنّ تكوين هذه الصورة لا يتمّ إلاّ باتّباع
الأساليب المنطقية التي تحدّد أولاً الجنس أو الصنف الذي ينتمي إليه الشيء أو
الفكرة ، ثمّ يذكر بعد ذلك الفروق الخاصّة التي تميّزه أو تميّزها عن جميع
أفراد الصنف^١ .

^١ - انظر : تقويم الفكر النحوي ، علي أبو المكارم ، ١٤٦ .

الفصل الرابع

في اللغة العربية : الفصحى واللهجات

أولاً : آراء في اللغة العربية الفصحى .

ثانياً : ظاهرة الإعراب .

أولاً : آراء في اللغة العربية الفصحى :

ينقل فيرستيغ عن العالم الألماني كارل فولرز تمييزه بين لغة القرآن الكريم (اللغة الفصحى) ولغة الحجاز (اللغة الدارجة) ، ويخلص فولرز من ذلك : " إلى أنه كان هناك نصّ قديم عاميّ للقرآن الكريم بلهجة النبي عليه الصلاة والسلام ، ولكنّ هذا النصّ الدارج تمّ تحويله إلى لغة الشعر الجاهلي في فترة الفتوحات الإسلامية . يقول فولرز : إنّ الدافع وراء هذا التحويل (أو قل الترجمة) كان الرغبة في رفع لغة القرآن لمستوى لغة الشعر الجاهلي . ويستمر ليقول : إنّ المسؤولين عن عملية الترجمة تلك كانوا حازمين فيما يخصّ تحقيق الهمزة والتصريف الإعرابي بالذات ، وسمحوا لدون ذلك من السمات أن تظهر في نطق القرآن أو في القراءات البديلة في بعض الأحيان " ^١ .

إنّ قول كارل فولرز بأنّ القرآن الكريم نزل في بادئ الأمر بلغة عاميّة ، هي لغة أهل مكة ، ثمّ حوّل إلى العربية الفصحى ، قول مردود ، ولا يمكن قبوله ؛ إذ إنّ النبيّ محمداً - صلّى الله عليه وسلّم - والعرب جميعاً كانوا يفهمون لغة القرآن الكريم التي نزل بها وهي اللغة الفصحى ^٢ ، وكانوا يدركون ويفهمون لغة

^١ - اللغة العربية ، كيس فرستيغ ، ٥٧ - ٥٨ .

^٢ - الروايات التي تتحدث عن فصاحة النبيّ كثيرة ؛ فيها هو النبيّ نفسه يفتخر بفصاحته وسلامته لغته في مواطن متعددة . يقول الرسول الكريم : " أنا أفصح العرب ميّذ أيّ من قریش ، ونشأت في بني سعد بن بكر " . (لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (ميد)) . وبنو سعد بن بكر من هوازن ، وهم الذين قال فيهم أبو عمرو بن العلاء : أفصح العرب علّياً هوازن وسقلى تميم . (انظر : الصحابي في فقه العربية ، ابن فارس ، ٣٢) .
ويقول في موضع آخر : " أنا أعزبكم ، أنا من قریش ، ولساني لسان بني سعد بن بكر " . (الجامع الصغير ، السيوطي ، ٤١٣ / ١) .

الشعر الجاهلي وهي اللغة الفصيحة ، ويتأثرون بها ويتفاعلون معها ، فلا داعي للقول بنزول القرآن في أول أمره بالعامية ، ولا مسوغ لنزوله بلغة تخصص جماعة معينة دون أخرى والقرآن الكريم كتاب ديني موجه إلى القبائل العربية جميعها وإلى الناس كافة ، ولم يكن موجهاً إلى قبيلة بعينها ، فكان من الطبيعي أن ينزل هذا القرآن بلغة تمثل اللغة المثالية أو المشتركة أو الأدبية أو الفصحى . مع التأكيد أن هذه اللغة كانت تشتمل ظواهر لغوية تعود في أصولها إلى لغات تلك القبائل ، وكانت لغته تمثل المشترك بين اللغات ، والأجود والأفصح منها .

وليس صحيحاً ما يتردد في كتب التراث القديم^١ ، ومؤلفات المحدثين^٢ ، من أن القرآن الكريم نزل بلغة قريش وحدها ، وإنما الصحيح أنه نزل بلغة عربية فصحية تمثل المشترك بين لغات (لهجات) القبائل العربية الفصيحة . وقد ذكر بعض العلماء أن في القرآن الكريم زهاء أربعين لغة من لغات قبائل العرب^٣ .

والرسول نفسه كان الموجه إلى رفض اللحن في الكلام ، وقد حدث ذلك غير مرة ، كالذي يروى عن الرسول أنه سمع رجلاً يلحن ، فقال : أرشدوا أحاكم فقد ضلّ . (انظر : المزهر ، السيوطي ، ٢ / ٣٤١) .

^١ - منها على سبيل المثال : لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (عرب) . يقول ابن منظور : " قال قتادة : كانت قريش تجتبي ، أي تختار ، أفضل لغات العرب ، حتى صار أفضل لغاتها لغتها ، فنزل القرآن بها " .

ومنها : البرهان في علوم القرآن ، الزركشي ، ١ / ٣١٠ ؛ إذ يذكر الزركشي أن ابن قتيبة وغيره قالوا : لم ينزل القرآن إلا بلغة قريش ؛ لقوله تعالى : " وما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه [إبراهيم ، آية ٤] .

^٢ - انظر : فقه اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، ٨٩ . وانظر : أبحاث في العربية الفصحى ، غانم قدوري ، ٦٩ .

^٣ - ينقل السيوطي عن أبي بكر الواسطي قوله : (في القرآن من اللغات خمسون لغة) . فمن لغات العرب يذكر أربعين لغة ، ومن لغات غير العرب يذكر ثماني لغات . فالمجموع ثمان وأربعون لغة فقط . (انظر هذه اللغات في : الإتيان ، السيوطي ، ٢ / ١٥٠) .

وأضيف دليلًا آخر ، هو أن لغة القرآن والشعر تشتمل ظواهر لغوية لم تكن معروفة في لغة قريش ، كتحقيق الهمزة ؛ إذ إن تحقيق الهمزة أشيع من تسهيلها ، وقد تحقق هذا في القرآن الكريم ، فإذا عرفنا أن قريشًا كانت تسهل الهمز تبين لنا أن اللغة الفصحى المشتركة ليست لغة قريش فقط ، وإنما هي لغة العرب جميعًا . ومن الظواهر اللغوية التي خالفت بها لهجة قريش اللغة المشتركة ، ظاهرة إدغام المثليين ؛ فقد كانت قريش تنطق قوله تعالى : " وإن تصبروا وتتقوا لا يضرركم كيدهم شيئًا " ^١ بفك الإدغام ، أي : لا يضرركم .^٢

وهذا ما ذهب إليه المستشرق الألماني نولدكه والمستشرق الإيطالي جويدي ؛ فهما يريان أن العربية المشتركة ليست لهجة قبيلة معينة ، وإنما هي مزيج أو خليط من لهجات كانت مستعملة في نجد والمناطق المحيطة بها .^٣

أحسن فيرستينغ في الإشارة إلى رفض العلماء المحدثين نظرية فولرز ؛ إذ " لم يعد أحد يتقبل فكرة المؤامرة الكبرى في أول أيام الإسلام على لغة القرآن الأصلية ، فمن الصعب أن نقبل فكرة أن يتم تنزيل نص سماوي مقدس بلهجة دارجة . من المؤكد أن لدينا نمطًا شعريًا من اللغة العربية ، ومن الصعب في

١ - آل عمران ، آية ١٢٠ .

٢ - انظر : العربية ، تطور وتاريخ ، كريم زكي ٣٠ - ٣١ .

٣ - انظر : العصر الجاهلي ، شوقي ضيف ، ١٣١ . وانظر : العربية ، تطور وتاريخ ، كريم زكي ، ١٣ - ١٤ .

حالة تنزيل نصّ سماويّ ذي أهمية كبيرة أن يتمّ اختيار أيّ نمط غير هذا النمط الشعريّ العالي " ¹ .

ما يهمننا من كلام فولرز هو تمييزه اللغة الفصحى (اللغة الأدبية) من اللغة الدارجة ، وكان كلامه هو الأساس الذي انطلق منه الباحثون الغربيون في وصفهم لتطور العربية . يقول : " ويعتقد الباحثون ، كما كان فولرز يظن ، أن اللغة الأدبية واللغة الدارجة كانتا كائنين منفصلين تمامًا في الجاهلية ، أمّا اللهجات التي كانت القبائل تستخدمها في الجاهلية فقد سمّاها الباحثون الغربيون بلهجات القبائل ، وأمّا بالنسبة للغة القرآن والشعر فقد سمّاها الباحثون الغربيون بالنمط القرآنيّ والشعريّ " ² .

إنّ هذا الرأي يفصل العربية الفصحى عن حياة العرب اليومية العادية ، ويجعلها لغة كتاب سماويّ وأدب فقط . وهذا الأمر لو كان صحيحًا – ولست أراه كذلك – لأدى ذلك إلى اندثار اللغة العربية الفصحى مع الزمن ، وضياعها . إنّ هذه اللغة الفصحى المشتركة كانت متداولة بين العرب ، يفهمونها ويتواصلون بها ، لكنها كانت ذات مستوى عال لم يقدر أن يصل إليه العرب جميعًا ؛ فكان من بين العرب مَنْ يقدر على استعمالها في حياته اليومية ، وكان من بينهم مَنْ يكتفي بلهجة قبيلته الخاصة في الاستعمال اليوميّ . مع التأكيد أنّ العرب كانوا – بمجملهم – قادرين على فهم اللغة العربية الفصحى المشتركة .

¹ - اللغة العربية ، كيس فرستينغ ، ٥٨ .

² - المصدر السابق ، ٦٤ .

ثانيًا : ظاهرة الإعراب :

في معرض الحديث عن مسألة كون البدو - قبل العصر الإسلامي - يتكلمون في حياتهم اليومية لهجات تحقق علامات الإعراب ، أم لا ؟ أو بعبارة أخرى: هل كانت علامات الإعراب حاضرة في كلام أبناء القبائل اليومية ؟ أرى فيرستينغ يترجح في هذه المسألة ؛ فلم يصل فيها إلى قول جازم ؛ فلا النقوش القديمة ولا كتابة القرآن الكريم والشعر الجاهلي - من وجهة نظره - تقدّم دليلًا حاسمًا في ما يخصّ وجود علامة الإعراب من عدمه في المراحل المبكرة للغة العربية . ففي النقوش القديمة ^١ " لا توجد علامات إعرابية ، والسبب في ذلك إمّا أنّ اللغة المستخدمة لا تمتلك نظام العلامة الإعرابية ، أو لأنّ تلك اللغة كانت تميّز بين كلمات في سياق ، ولذلك تحتوي على علامات إعرابية ، وكلمات في حالة الوقف ولذلك لا تحتوي على تلك العلامات . ولا نجد في تلك النصوص إلا الكلمات في حالة الوقف " ^٢ .

وكما هو الحال في النقوش القديمة ، فإنّ خط كتابة القرآن الكريم والشعر الجاهلي لا يقدم دليلًا حاسمًا في مسألة غياب العلامة الإعرابية من عدمه ؛ لأنّ كتابة القرآن الكريم تعكس تقاليد الكتابة في الخط الآرامي النبطي ؛ يبدو هذا واضحًا في نظام تسجيل الصوامت ، و علامات الإعراب ، والمبدأ الأهم في هذه الكتابة هو أنّه عند تسجيل الكلمة تسجل في شكل الأصوات الصامتة فقط ،

١ - مثل : نقوش النمارة التي يرجع تاريخها إلى عام (٣٢٨ م) ، ونقوش حرّان التي يرجع تاريخها إلى عام (٥٦٨ م) . (انظر : اللغة العربية ، فرستينغ ، ٤٨ ، ٤٩) .
٢ - المصدر السابق ، ٦٤ - ٦٥ .

وتسجل الكلمة في شكل الوقف . ولذا لا نجد التنوين مكتوباً في اللغة العربية
أبداً ، إلا في حالة النصب ^١ .

أمّا المستشرق الألماني أنطون شبيثالر فإنه يفهم من كلام ابن منظور عن
(السليقة) التي هي عبارة عن اللغة " التي يسترسل فيها المتكلم على سليقته ،
أي : سجيته وطبيعته من غير تعمد إعراب ولا تجنب لحن " ^٢ أنّ العربية بلا
إعراب كانت موجودة أحياناً لدى البدو ^٣ .

إذا تأملنا ودققنا في كلام ابن منظور نجد أنّ ما ذكره لا يقود إلى مثل هذه
النتيجة ؛ لأنّ معنى كلام ابن منظور أنّ المتكلم العربي الفصيح إذا أراد أن يتكلم
فإنه يتكلم كلاماً معرباً خالياً من اللحن من غير تعمد منه أو تكلف ، أي أنّ
الكلام يأتي عفواً من غير روية ولا فكر . أمّا نحن الذين نتلقى العربية
الفصيحة صناعة فإننا حين نتكلم فإننا نتمهل – في كثير من الأحيان – قبل أن
ننطق بلفظة ما فنفكر في إعرابها .

ولا أنسى في هذا الموضوع أن أؤكد أنّ السليقة اللغوية مرحلة يصل إليها
المتكلم بعد أن يكون قد سمع أبويه وأبناء مجتمعه ، وبعد أن اعتاد لغتهم
وألّفها ، فأصبحت تجري على لسانه بصورة آلية دون تكلف أو تعمد . يقول

^١ - انظر : اللغة العربية ، فرستينغ ، ٦٥ - ٦٦ .
^٢ - لسان العرب ، ابن منظور ، مادة (سلق) .
^٣ - انظر : العربية ، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، يوهان فك ، علّق عليه شبيثالر ،
حاشية رقم (١) ، ص ١٠ .

ابن خلدون : " فإن الملكات إذا استقرت ورسخت في محالتها ظهرت كأنها طبيعة وجبيلة ذلك المحل . ولذلك يظن كثير من المغفلين ممن لم يعرف شأن الملكات أن الصواب للعرب في لغتهم إعرابًا وبلاغة أمر طبيعي ، ويقول : كانت العرب تنطق بالطبع ؛ وليس كذلك ، وإنما هي ملكة لسانية في نظم الكلام تمكنت ورسخت ، فظهرت في بادئ الأمر أنها جبيلة وطبع . وهذه الملكة كما تقدم إنما تحصل بممارسة كلام العرب وتكرره على السمع ، والتفطن لخواص تراكيبه " ¹ .

إن ظاهرة الإعراب هي من أهم خصائص اللغة العربية ؛ فحركات الإعراب - كما يرى جمهور النحاة ² - تدلّ على المعاني المختلفة من فاعلية أو مفعولية أو إضافة أو غير ذلك . وبهذه الخصيصة يقدر المتكلم أن يتوسع في كلامه ؛ فيقدّم الفاعل إن أراد ، أو يقدم المفعول حسب الدلالة التي يقصدها المتكلم .

¹ - مقمّة ابن خلدون ، ابن خلدون ، ٣ / ١١٤٩ .
² - ومنهم على سبيل المثال الزجاجي . يقول : " إن الأسماء لما كانت تعتورها المعاني ، فتكون فاعلة ومفعولة ومضافة ومضافاً إليها ، ولم تكن في صورها وأبنيّتها أدلة على هذه المعاني ، بل كانت مشتركة ، جعلت حركات الإعراب فيها تنبئ عن هذه المعاني ، فقالوا : ضرب زيد عمراً ، فدلّوا برفع زيد على أن الفعل له ، وينصب عمرو على أن الفعل واقع به . وقالوا : ضرب زيد ، فدلّوا بتغيير أول الفعل ورفع زيد على أن الفعل ما لم يُسمّ فاعله وأنّ المفعول قد ناب منابه . وقالوا هذا غلام زيد ، فدلّوا بخفض زيد على إضافة الغلام إليه ، وكذلك سائر المعاني ، جعلوا هذه الحركات دلائل عليها ليتسعوا في كلامهم ، ويقدموا الفاعل إن أرادوا ذلك أو المفعول عند الحاجة إلى تقديمه ، وتكون الحركات دالة على المعاني " . (الإيضاح في علل النحو ، الزجاجي ، ٦٩ - ٧٠) .

ومنهم أيضاً ابن فارس . يقول : " فأما الإعراب فبه تُميِّز المعاني ويوقف على أغراض المتكلمين . وذلك أن قائلًا لو قال : (ما أحسن زيد) غير معرب ، أو (ضرب عمر زيد) غير معرب لم يُوقف على مراده . فإذا قال : (ما أحسن زيدًا) أو (ما أحسنُ زيد) أو (ما أحسنَ زيدٌ) أو (ما أحسنَ زيدٌ) أبان بالإعراب عن المعنى الذي أراده " . (الصاحبى في فقه العربية ، ابن فارس ، ١٤٣) .

و الأدلة التي تؤكد وجود الإعراب وأصالته في اللغة العربية كثيرة ، يمكن أن

أجملها على النحو الآتي ¹ :

١- وجود الإعراب في بعض اللغات السامية القديمة ، كالأكدية ، والحبشية ،

والأوجاريتية ، والنبطية ، والعبرية .

٢- الشعر الجاهلي - الذي تشكل هذه الحركات جزءاً أساسياً من أوزانه

وقوافيه ، وهو لا يصلح لأن يُسمّى شعراً دون هذه الحركات - دليل على أن

الإعراب سمة من سمات العربية وخصيصة من خصائصها .

٣- إن القرآن الكريم الذي وصل إلينا متواتراً بالرواية الشفوية الموثوق بها جيلاً

بعد جيل ، وصل إلينا معرباً .

٤- الرسم القرآني الذي نُقل إلينا متواتراً يؤيد وجود الإعراب في العربية

الفصحى ، وأنه ليس من اختراع النحاة ، وإلا فكيف نفسّر وجود الألف في

الخط العثماني في حالة المنصوب المنون ؟ وكيف نفسّر وجود الحروف التي

سدتّ مسدّ حركات الإعراب في المثني ، وجمع المذكر السالم ، والأسماء

السنّة ، والأفعال الخمسة ؟ وكيف نفسّر تغيير هذه الحروف بتغيير موقع

الكلمة في الكلام ؟

٥- الروايات المتعددة التي تتحدث عن اللحن ، لاسيّما ما يتصل بعلامات

الإعراب ، وربط محاربة اللحن بنشأة النحو ، دليل على وجود ظاهرة

الإعراب في الكلام .

¹ - انظر : فصول في فقه العربية ، رمضان عبد التّوّاب ، ٣٨٢ - ٣٨٧ . وانظر : الإعراب والبناء ، جميل علوش ، ٣٧ - ٣٩ . (بتصرف)

ومن تلك الروايات ما يُروى عن كاتب أبي موسى الأشعري أنه كتب إلى عمر بن الخطاب : (من أبو موسى) ؛ فكتب إليه عمر : سلام عليك ، أما بعد فاضرب كاتبك سوطًا واحدًا وآخر عطاءه سنة ^١ .

ويروي الجاحظ أن رجلاً قال لزياد بن أبيه : إن أبونا مات ، وإن أخينا وثب على مال أبانا ، فأكله . فقال له زياد : الذي أضعت من لسانك أضرت عليك مما أضعت من مالك ^٢ .

إن أخبار النحويين وعلماء اللغة تؤكد وجود ظاهرة الإعراب في كلام الناس ؛ فها هو عيسى بن عمر يذهب إلى أبي عمرو بن العلاء مستنكرًا ما أجازه في رفع الاسم الثاني الواقع بعد (ليس) الذي انتقض نفيها بأداة الحصر (إلا) ؛ فعيسى بن عمر ظن أن قولنا : (ليس الطيب إلا المسك) هو الوجه الصحيح فقط ، أما أبو عمرو بن العلاء فكان يدرك أن النصب هو لغة الحجازيين ، وأن الرفع هو لغة التميميين ^٣ .

ويؤكد لنا هذه الظاهرة ابن جني الذي يروي أنه سأل أبا عبد الله الشجري :
" كيف تقول : ضربت أخاك ؟ فقال : كذلك . فقلت : أفقول : ضربت أخوك ؟
فقال : لا أقول (أخوك) أبدًا . قلت : فكيف تقول : ضربني أخوك ؟ فقال :

١ - انظر : مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ، ٢٣ .

٢ - انظر : البيان والتبيين ، الجاحظ ، ٢ / ٢٢٢ .

٣ - انظر هذه الرواية في : طبقات النحويين ، الزبيدي ، ٤٣ .

كذلك . فقلت : ألسنتَ زعمتَ أنك لا تقول : (أخوك) أبداً ؟ فقال أيشـِ ذَا ،

اختلفت جهتا الكلام " ١ .

ويضيف محمد خير الحلواني دليلاً عقلياً إلى الأدلة النقلية التي سبق أن ذكرتها ، وهو أنّ الإعراب وسيلة تعبيرية لها دور كبير في أداء المعاني الدقيقة ، ويستشهد بقوله تعالى : " إنما يخشى الله من عباده العلماء " ٢ ، وبقوله تعالى : " أنّ الله بريء من المشركين ورسوله " ٣ . فالإعراب في الآيتين السابقتين هو ما قادنا إلى الفهم الصحيح والغرض المطلوب . ولو لم يكن الإعراب موجوداً لأدى ذلك إلى لبس في الفهم ، وإلى معنى مخالف لما يُراد ٤ . وكذلك فإنّ الإعراب هو ما يميز الجملة الاستفهامية من الجملة التعجبية من الجملة المنفية في نحو قولنا : (ما أحسن زيد) ؛ فإذا قلنا : (ما أحسنُ زيدِ) كانت استفهامية ، وإذا قلنا : (ما أحسنَ زيدًا) كانت تعجبية ، وإذا قلنا : (ما أحسنَ زيدٌ) كانت منفية . ومثل هذا الكلام ينطبق على قول أحدهم : (هذا كاشف سرّي) ، فإذا قال : (هذا كاشفُ سرّي) فإنه يدلّ بالضم على أنه كشف سرّه ، وإذا قال : (هذا كاشفُ سرّي) فإنه يدلّ بالتثنية على أنه لم يكشفه ، وإن كان يتوقع منه ذلك.

١ - الخصائص ، ابن جني ، ١ / ٢٥٠ . وانظر : أصول النحو ، محمد خير الحلواني ، ١٣٥ .

٢ - فاطر ، آية ٢٨ .

٣ - التوبة ، آية ٣ .

٤ - انظر : أصول النحو ، محمد خير الحلواني ، ١٣٦ - ١٣٧ .

والإعراب قرينة مهمة ضمن قرائن عدّة ، تعمل كلّها - مجتمعة أو مفترقة -
لبيان المعنى وإنجاح التفاهم والتواصل ؛ ومن تلك القرائن الرتبة ، والتنغيم
وغيرهما .

وأضيف دليلاً عقلياً آخر ، هو أنه لم يكن لدى النحاة سلطة تمكّتهم من
فرض هذه العلامات الإعرابية على الناس لو لم تكن موجودة أصلاً . يقول علي
عبد الواحد وافي : " إن خلق القواعد خلقاً محاولة لا يتصورها العقل ، ولم
يحدث لها نظير في التاريخ ، ولا يمكن أن يفكر فيها عاقل أو يتصور نجاحها ،
فمن الواضح أنّ قواعد اللغة ليست من الأمور التي تخرع أو تفرض على
الناس ، بل تنشأ من تلقاء نفسها وتتكون بالتدرّج " ¹ . ثمّ كيف نفسر سكوت
أهل العلم عن فضح ما جاء به النحاة من اختراع العلامات الإعرابية وفرضها
على المتكلمين؟ إنّ سكوتهم عن ذلك دليل على أصالة العلامات الإعرابية في
اللغة العربية .

ويؤكد يوهان فك وجود ظاهرة الإعراب فيقول : " لقد احتفظت العربية
الفصحى ، في ظاهرة التصرف الإعرابي ، بسمة من أقدم السمات اللغوية ، التي
فقدتها جميع اللغات السامية - باستثناء البابلية القديمة - قبل عصر نموّها ،
وازدهارها الأدبي . وقد احتدم النزاع حول غاية بقاء هذا التصرف الإعرابي في

¹ - فقه اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، ١٦٣ .

لغة التخاطب الحيّ، فأشعار عرب البادية - قبل الإسلام وفي عصوره الأولى -
ثُرنا علامات الإعراب مطردة كاملة السلطان ، كما أنّ الحقيقة الثابتة من أنّ
النحويين العرب كانوا - حتى القرن الرابع الهجري والعاشر الميلادي على
الأقل - يختلفون إلى عرب البادية ، ليدرسوا لغتهم ، تدلّ على أنّ التصرف
الإعرابي كان في أوج ازدهاره آنذاك . بل لا يزال حتى اليوم نجد في بعض
البقايا الجامدة من لهجات العرب البداة ظواهر الإعراب " 1 .

إنّ في هذه الأدلة ردّاً على الذين يزعمون² بأنّ هذه الحركات من اختراع
النحاة واللغويين وصنيعهم . وهذه الأدلة تؤكد لنا أنّ الإعراب سمة بارزة من
سمات العربية ، وتدحض ما جاء به بعض المستشرقين ومَن حذا حذوهم من أنّ
الإعراب ليس أصيلاً في اللغة العربية ، وأنه من اختراع النحاة وصنيعهم .

1 - العربية ، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، يوهان فك ، ١٥ .
2 - من هؤلاء إبراهيم أنيس ؛ فالإعراب - من وجهة نظره - قصة نُسجت على يد قوم من
صناع الكلام . ويتبنى الرأي القائل إنّ تلك الحركات الإعرابية لم تكن وظيفتها إلا وصل الكلمات
بعضها ببعض . ويرى أنّ شيوع الوقف بما يُسمّى بالسكون ، أو بعبارة أدق سقوط الحركات من
أواخر الكلمات في حالة الوقف ، لأكبر دليل على أنّ الأصل في الكلمات ألا تكون محرّكة
الآخر ، وأنّ ما حرّك منها في وصل الكلام كان لأسباب صوتية دعا إليها الوصل . (انظر هذا
الكلام في : من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، ١٩٨ ، ٢٣٧ ، ٢٤٨ ، ٢٤٩) .
ومن المستشرقين من تشكك قبل إبراهيم أنيس ، في اللغة العربية الفصحى ، وفي أهم
خصائصها ، وهو الإعراب . ومن هؤلاء كارل فولرز الذي كان يرى أنّ النص الأصلي للقرآن
قد كتب بإحدى اللهجات الشعبية ، التي كانت سائدة في الحجاز ، والتي لا يوجد فيها كما لا يوجد
في غيرها تلك النهايات المسماة بالإعراب ، وأنه انتقل إلى هذا النص في ما بعد . وهو يرى أنّ
العربية الفصحى ، التي رواها لنا النحويون العرب ، والتي توجد في القرآن والشعر العربي ،
يراهها مصنوعة . (انظر : فصول في فقه العربية ، رمضان عبد التواب ، ٣٧٧ - ٣٧٨) .

وثمة ملاحظة يجب الإشارة إليها في هذا السياق ، وهي أنّ اللغة العربية الأدبية الفصحى – التي كان الإعراب من أهم خصائصها – ذات مستوى عال رفيع ، وأنه من المقبول والمعقول أن نتصور وجود فئة من العرب لم تقدر أن تصل إلى هذا المستوى وتحاكيه ، ولذلك كانت تستعمل لغة عربية ذات مستوى أقل في حديثها اليومي العادي .

خاتمة :

بعد الانتهاء من عرض آراء كيس فيرستينغ ، ومناقشتها ، وتحليلها ، ودراسة النصوص والمصطلحات التي اتكأ عليها ، ومقابلتها بالنصوص والمصطلحات التي يفترض حدوث التأثير فيها ، أجد نفسي مطمئنًا إلى القول بأن التأثير الحقيقي والفعلي قد حدث في مرحلة تالية لمرحلة نشأة النحو العربي ، وأن هذا التأثير لم يحدث بشكل مؤثر في مرحلة نشأة النحو العربي . وبناء عليه ، فإن لي موقنين من آراء كيس فيرستينغ التي يزعم فيها وجود تأثير يوناني في الفكر اللغوي العربي . إنني أرفض آراءه التي يزعم فيها أن الفكر اللغوي العربي قد تأثر بالثقافة اليونانية في مرحلة نشأته^١ ، وأقبل آراءه التي تخص المرحلة التالية لنشأة الفكر اللغوي العربي^٢ ، إن لم أجد مسوغًا لعدم قبولها .

وأنا إذ أخالف كيس فيرستينغ في ما ذهب إليه ، لا أنكر علمه وعمله ، لكن أنكر عليه ليّ الحقائق ، والتسرع في توجيه الحوادث التاريخية والنصوص اللغوية وتطويعها^٣ ؛ من أجل إثبات نظرية التأثير الخارجي المبكر في الفكر اللغوي العربي .

١ - هي المرحلة التي تشمل نشأة النحو العربي حتى عصر سيبويه .
٢ - هي المرحلة التي تشمل عصر ابن السراج (ت ٣١٦ هـ) وما يليه .
٣ - الأمثلة على ذلك في هذه الدراسة كثيرة ، وسأكتفي بالإشارة إلى ثلاثة للتدليل على ما أقول :
- أولها : محاولة فيرستينغ وصل علي بن أبي طالب بالثقافة اليونانية ، لمجرد استخدام علي بن أبي طالب كلمة (قالون) [= جيد باليونانية] في حديثه العادي .
- وثانيها : محاولة فيرستينغ ربط ما ذكره الفارابي في كتابه (الألفاظ المستعملة في المنطق) من أصناف الحروف ، وهي : الخوالف ، والواصلات ، والواسطات ، والحواشي ، والروابط ، بالمصطلحات اليونانية .
- والأخير : اعتماد فيرستينغ على نص لابن جني يتحدث فيه عن الخبر المحتمل للصدق والكذب ، على أنه يتحدث عن خبر المبتدأ .

وقد سيطرت فكرة التأثير اليوناني المبكر في النحو العربي على ذهن كيس فيرستيغ ، ولأجل ذلك سعى إلى البحث عن جذور المصطلحات والمفاهيم ، والأمثلة النحوية العربية في المصادر اليونانية المتنوعة ، كالمصادر النحوية ، والفلسفية ، والمنطقية ، والطبية ، واللغوية . وثمة ملاحظتان تتعلقان بالمنهج الذي سار عليه كيس فيرستيغ ، يمكن أن أجملهما على النحو الآتي :

- ١- من المتوقع أن نجد في كثير من اللغات الإنسانية عددًا لا بأس به من المصطلحات والمفاهيم والأمثلة المشتركة ، ووجود هذه المصطلحات والمفاهيم والأمثلة المشتركة لا يعني بالضرورة حدوث التأثير والتأثر .
- ٢- إن فكرة استلهام العرب تراثًا ثقافيًا هائلًا متنوعًا ، ثم صهر هذا التراث لبناء صرح نحوي عربي ذي خصائص مختلفة ، يصعب قبولها والافتناع بها

وفي الختام أرجو أن أكون قد أسهمت في ترسيخ فكرة أصالة الفكر اللغوي العربي في نشأته . مع الإشارة إلى أن هذا الفكر وإن كان قد أفاد من الثقافات الخارجية في مرحلة تالية لمرحلة النشأة ، إلا أنه يتسم بالإبداعية في مراحلها المختلفة جميعها .

Abstract

The Arabic linguistic thinking in the opinion of Versteegh ,
Isam Abdelfattah Abu Alhaija , Ph.D. Thesis , Yarmouk
University , 2011 , Supervisor : Professor . Ali Tawfiq
Alhamad .

This study discussed Kees Versteegh's ideas about Arabic
linguistic thinking . He thinks that the Arabic linguistic
thinking was affected by the Greek culture .

This research contains : introduction , foreword , four
chapters and the conclusion .

In the introduction , I presented Kees Versteegh's theory ,
and mentioned the objectives of this study . Then I specified
the approach which I followed in this study.

Finally , I pointed out to the previous studies .

In the foreword , I talked about the concept of
"Orientalism" and how it started . And I gave a general
view about "Dutch Orientalism" .

In the foreword , I talked about the concept of "Orientalism" and how it started . And I gave a general view about "Dutch Orientalism" .

The four chapters were as follows :

- The first chapter talks about the history of Arabic grammar , and the beginning of the lexical authoring .
- The second chapter discusses the linguistic relationships .
- The third chapter shows the definitions which Arab grammarians used .
- The fourth chapter discussed the opinions which related to the Arabic language .

At the conclusion , I mentioned the most important notes which are related to Versteegh's opinions about "how the Arabic linguistic thinking was affected by the Greek culture .

(key words : Arabic linguistic thinking , versteegh .)

المصادر والمراجع

*أولاً : الكتب المطبوعة :

- ١- أبحاث في العربية الفصحى ، غانم قدوري الحمد ، دار عمار للنشر والتوزيع ، عمان ، ط ١ ، ٢٠٠٥ م .
- ٢- أبو الأسود الدولي ونشأة النحو العربي ، فتحي الدجني ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، ط ١ ، ١٩٧٤ م .
- ٣- الإتقان في علوم القرآن ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق محمود القيسية ومحمد الأتاسي ، مؤسسة النداء ، أبو ظبي ، الإمارات ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م .
- ٤- أخبار النحويين البصريين ومراتبهم وأخذ بعضهم عن بعض ، أبو سعيد ، السيرافي ، تحقيق محمد البنا ، دار الاعتصام ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .
- ٥- الاستشراق ، المعرفة ، السلطة ، الإنشاء ، إدوارد سعيد ، نقله إلى العربية كمال أبو ديب ، مؤسسة الأبحاث العربية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٨١ م .
- ٦- الاستشراق والخلفية الفكرية للصراع الحضاري ، محمود حمدي زقزوق ، مكتبة الشرق الدولية ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م .
- ٧- الاستشراق والمستشرقون ، ما لهم وما عليهم ، مصطفى السباعي ، دار الوراق للنشر والتوزيع ، بيروت ، المكتب الإسلامي ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٩ م .
- ٨- الاستيعاب في معرفة الأصحاب ، أبو عمر ابن عبد البر ، تحقيق علي البجاوي ، مكتبة نهضة مصر ومطبعتها ، الفجالة ، مصر ، د . ت .

٩- أسرار العربية ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق محمد البيطار ، مطبوعات
المجمع العلمي العربي بدمشق ، ١٩٧٥ م .

١٠- الأشباه والنظائر في النحو ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق عبد العال سالم
مكرم ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٣ ، ٢٠٠٣ م .

١١- أصالة علم الأصوات عند الخليل من خلال مقدمة كتاب العين ، أحمد محمد
قدور ، دار الفكر ، دمشق ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .

١٢- أصحاب الرسول ، محمود المصري ، مكتبة الصفا ، القاهرة ، ط ١ ،
٢٠٠٥ م .

١٣- الأصول الرواقية في الفلسفة الإسلامية ، عبد الفتاح أحمد فؤاد ، دار الوفاء
لندنيا الطباعة والنشر ، الإسكندرية ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م .

١٤- الأصول في النحو ، أبو بكر محمد بن سهل بن السراج ، تحقيق عبد
الحسين الفتلي ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٥ م .

١٥- أصول النحو العربي ، محمد خير الحلواني ، جامعة تشرين ، اللاذقية ،
١٩٧٩ م .

١٦- أصول النحو العربي ، محمود سليمان ياقوت ، دار المعرفة الجامعية ،
الإسكندرية ، ٢٠٠٠ م .

١٧- الإعراب والبناء ، دراسة في نظرية النحو العربي ، جميل علوش ،
المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ،
١٩٩٧ م .

- ١٨- الإعراب في جدل الإعراب ، ولمع الأدلة ، في أصول النحو ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق سعيد الأفغاني ، مطبعة الجامعة السورية ، ١٩٥٧ م .
- ١٩- الاقتراح في علم أصول النحو ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق أحمد محمد قاسم ، مطبعة السعادة ، القاهرة ، ط ١ ، ١٩٧٦ م .
- ٢٠- الألفاظ المستعملة في المنطق ، أبو نصر الفارابي تحقيق محسن مهدي ، دار المشرق ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ . د . ت .
- ٢١- إنباه الرواة على أنباه النحاة ، جمال الدين القفطي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار الفكر العربي ، القاهرة ، مؤسسة الكتب الثقافية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .
- ٢٢- الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين ، أبو البركات الأنباري ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه حسن حمد ، منشورات محمد علي بيضون ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٨ م .
- ٢٣- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك ، ابن هشام الأنصاري ، ومعه كتاب عدة السالك إلى تحقيق أوضح المسالك ، محمد محيي الدين عبد الحميد ، المكتبة العصرية ، بيروت ، ٢٠٠٣ م .
- ٢٤- الإيضاح في علل النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق مازن المبارك ، دار النفائس ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٧٩ م .
- ٢٥- البحث اللغوي عند العرب ، مع دراسة لقضية التأثير والتأثر ، أحمد مختار عمر ، عالم الكتب ، القاهرة ، ط ٨ ، ٢٠٠٣ م .

- ٢٦- البحث اللغوي عند الهنود وأثره على اللغويين العرب ، أحمد مختار عمر ،
دار الثقافة ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٢ م .
- ٢٧- البرهان في علوم القرآن ، بدر الدين الزركشي ، تحقيق يوسف المرعشلي
وجمال الذهبي وإبراهيم الكردي ، دار المعرفة ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ،
١٩٩٤ م .
- ٢٨- البرهان في وجوه البيان ، أبو الحسين إسحاق بن إبراهيم بن سليمان بن
وهب الكاتب ، تحقيق أحمد مطلوب وخديجة الحديثي ، مطبعة العاني ، بغداد ،
ط ١ ، ١٩٦٧ م .
- ٢٩- بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق
مصطفى عبد القادر عطا ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ،
بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٤ م .
- ٣٠- البلاغة فنونها وأفنانها ، علم المعاني ، فضل حسن عباس ، دار الفرقان
للنشر والتوزيع ، عمان ، ط ١١ ، ٢٠٠٧ م .
- ٣١- بناء الجملة العربية ، محمد حماسة ، دار الشروق ، القاهرة ، ط ١ ،
١٩٩٦ م .
- ٣٢- البيان والتبيين ، الجاحظ ، تحقيق عبد السلام محمد هارون ، مؤسسة
الخانجي بالقاهرة ، ط ٣ ، د . ت .
- ٣٣- تاريخ الطبري ، تاريخ الأمم والملوك ، أبو جعفر بن جرير الطبري ، دار
الكتب العلمية ، بيروت ، ١٩٩٧ م .

٣٤- تاريخ الفلسفة في الإسلام ، دي بور ، ترجمه إلى العربية محمد عبد الهادي أبو ريده ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط ٥ ، د . ت .

٣٥- تاريخ النحو العربي حتى أواخر القرن الثاني الهجري ، علي أبو المكارم ، القاهرة الحديثة للطباعة ، ط ١ ، ١٩٧١ م .

٣٦- تاريخ النحو ، المدخل ، النشأة والتأسيس ، عصام نور الدين ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٥ م .

٣٧- التراث اليوناني في الحضارة الإسلامية ، دراسات لكبار المستشرقين ، ألف بينها و ترجمها عبد الرحمن بدوي ، وكالة المطبوعات ، الكويت ، دار القلم ، بيروت ، ط ٤ ، ١٩٨٠ .

٣٨- تطور المصطلح النحوي من سيويه إلى الزمخشري ، يحيى عباينة ، جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، ط ١ ، ٢٠٠٦ م .

٣٩- تعاليق ابن باجة على منطق الفارابي ، ابن باجة ، تحقيق ماجد فخري ، دار المشرق ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٤ م .

٤٠- التعريفات ، أبو الحسن علي بن محمد الجرجاني ، الدار التونسية للنشر ، ١٩٧١ م .

٤١- التفسير الكبير ، أو مفاتيح الغيب ، فخر الدين الرازي ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ، ٢٠٠٤ م .

٤٢- تقويم الفكر النحوي ، علي أبو المكارم ، دار غريب للنشر والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٥ م .

٤٣- تلخيص كتاب العبارة ، ابن رشد ، تحقيق محمود قاسم ، الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ١٩٨١ م .

٤٤- الجامع الصغير في أحاديث البشير النذير ، جلال الدين السيوطي ، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع ، بيروت ، د . ت .

٤٥- الجُمَل في النحو ، أبو القاسم الزجاجي ، تحقيق علي الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، دار الأمل ، إربد ، ط ١ ، ١٩٨٤ م .

٤٦- حقيقة الاستشراق وموقفه من الإسلام ، محمد بهاء الدين ، مطبعة الجامعة الإسلامية العالمية بماليزيا ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م .

٤٧- الحلقة المفقودة في تاريخ النحو العربي ، عبد العال مكرم ، مؤسسة الوحدة ، الكويت ، ١٩٧٧ م .

٤٨- الخصائص ، أبو الفتح بن جني ، تحقيق محمد علي النجار ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، لبنان ، د . ت .

٤٩- الخطابة ، أرسطو ، ترجمه عبد القادر قنيني ، أفريقيا القرن ، المغرب ، ٢٠٠٨ م .

٥٠- الدراسات العربية في هولندا ، بروخمان ، وشرودر ، سلسلة نشرات المعهد الهولندي للآثار المصرية والبحوث العربية بالقاهرة ، ليدن ، مكتبة برييل ، ١٩٧٥ م .

٥١- الدلالة اللغوية عند العرب ، عبد الكريم مجاهد ، دار الضياء ، عمان ، ١٩٨٥ م .

٥٢- رسالتان في اللغة : منازل الحروف ، والحدود ، أبو الحسن علي بن عيسى

الرماني ، تحقيق إبراهيم السامرائي ، دار الفكر للنشر والتوزيع ، عمان ،

١٩٨٤ م .

٥٣- السريانية ، نحوها وصرفها ، زكية رشدي ، دار الثقافة للطباعة والنشر ،

القاهرة ، ط ٢ ، ١٩٧٨ م .

٥٤- شذرات الذهب في أخبار من ذهب ، ابن العماد الحنبلي ، تحقيق عبد القادر

الأرناؤوط ، ومحمود الأرناؤوط ، دار ابن كثير ، دمشق ، بيروت ، ط ١ ،

١٩٨٨ م .

٥٥- شرح التسهيل ، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد ، ابن مالك الأندلسي ،

تحقيق محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد ، منشورات محمد علي

بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠١ م .

٥٦- شرح جمل الزجاجي ، ابن عصفور الإشبيلي ، تحقيق صاحب أبو جناح ،

الجمهورية العراقية ، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية ، إحياء التراث

الإسلامي ، د . ت .

٥٧- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب ، ابن هشام الأنصاري ، ومعه

كتاب منتهى الأرب بتحقيق شرح شذور الذهب ، محمد محيي الدين عبد الحميد ،

دار الطلائع ، القاهرة ، ٢٠٠٤ م .

٥٨- شرح الفارابي لكتاب أرسطوطاليس في العبارة ، عني بنشره ولهلم كوتس
اليسوعي ، وستانلي مارو اليسوعي ، دار المشرق ، بيروت ، لبنان ، ط ٢ ،
د . ت .

٥٩- شرح كافيّة ابن الحاجب ، رضي الدين الأستراياذي ، قدّم له ووضع
حواشيه وفهارسه إميل بديع يعقوب ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،
ط ٢ ، ٢٠٠٧ م .

٦٠- شرح كتاب سيبويه ، أبو سعيد السيرافي ، تحقيق أحمد حسن ، وعلي سيد ،
دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م .

٦١- شرح اللّحة البدرية في علم اللغة العربية ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق
هادي نهر ، ١٩٧٧ م .

٦٢- شرح المفصل للزمخشري ، ابن يعيش ، قدّم له ووضع هوامشه وفهارسه
إميل بديع يعقوب ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ،
ط ١ ، ٢٠٠١ م .

٦٣- شرح الملوكي في التصريف ، ابن يعيش ، تحقيق فخر الدين قباوة ،
المكتبة العربية بطلب ، ط ١ ، ١٩٧٣ م .

٦٤- الصاحبى في فقه العربية ومسائلها وسنن العربية في كلامها ،
أحمد بن فارس ، علق عليه ووضع حواشيه أحمد حسن ، منشورات محمد علي
بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩٧ م .

٦٥- الصرف الوافى ، هادي نهر ، دروب للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠١١ م .

٦٦- ضحى الإسلام ، أحمد أمين ، مكتبة النهضة المصرية ، القاهرة ، ط ٨ ،
١٩٧٤ م .

٦٧- طبقات الأطباء والحكماء ، أبو داود سليمان بن حسان الأندلسي ، ويلييه
تاريخ الأطباء والفلاسفة ، إسحاق بن حنين ، تحقيق فؤاد سيد ، مؤسسة الرسالة ،
بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٥ م .

٦٨- طبقات النحويين واللغويين ، محمد بن الحسن الزبيدي ، تحقيق محمد
أبو الفضل إبراهيم ، دار المعارف بمصر ، د . ت .

٦٩- العربية ، تطور وتاريخ ، دراسة تاريخية في نشأة العربية والخط
وانتشارهما ، كريم زكي ، مطبعة الرشاد ، ط ١ ، ٢٠٠٢ م .

٧٠- العربية ، دراسات في اللغة واللهجات والأساليب ، يوهان فك ، علق عليه
المستشرق الألماني شبيثالر ، ترجمه رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي
بمصر ، ١٩٨٠ م .

٧١- العصر الجاهلي ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٢٤ .

٧٢- عناصر يونانية في الفكر اللغوي العربي ، كيس فيرستينغ ، ترجمه محمود
علي كناكري ، عالم الكتب الحديث ، إربد ، الأردن ، ط ٢ ، ٢٠٠٣ م .

٧٣- عيون الأنباء في طبقات الأطباء ، ابن أبي أصيبعة ، تحقيق نزار رضا ،
منشورات دار مكتبة الحياة ، بيروت ، ١٩٦٥ م .

٧٤- فصول في فقه العربية ، رمضان عبد التواب ، مكتبة الخانجي بالقاهرة ،
د . ت .

٧٥- فقه اللغة ، علي عبد الواحد وافي ، نهضة مصر للطباعة والنشر
والتوزيع ، القاهرة ، ط ٤ ، ٢٠٠٥ م .

٧٦- الفكر العربي والعالم الغربي ، يوجين مايرز ، ترجمه كاظم سعد الدين ،
دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد ، ط ١ ، ١٩٨٦ م .

٧٧- الفكر اللغوي بين اليونان والعرب ، فصول من كتاب المستشرق الهولاندي
كيس فرستيغ ، ترجمه وعلق عليه محيي الدين محسب ، دار الهدى ، المنيا ،
٢٠٠١ م .

٧٨- الفكر النحوي عند العرب ، أصوله ومناهجه ، علي الياسري ، الدار العربية
للموسوعات ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م .

٧٩- فن الشعر ، مع الترجمة القديمة وشروح الفارابي وابن سينا وابن رشد ،
أرسطوطاليس ، ترجمه وحققه عبد الرحمن بدوي ، دار الثقافة ، بيروت ،
لبنان ، ط ٢ ، ١٩٧٣ م .

٨٠- فن النحو بين اليونانية والسريانية ، ترجمة ودراسة لكتابي ديونيسيوس
ثراكس ويوسف الأهوازي ، ماجدة محمد أنور ، ٢٠٠١ م .

٨١- الفهرست ، ابن إسحاق النديم ، تحقيق مصطفى الشويمي ، الدار التونسية
للنشر ، تونس ، ١٩٨٥ م .

٨٢- في أصول اللغة والنحو ، فؤاد ترزي ، مطبعة دار الكتب ، بيروت ،
د . ت .

٨٣- فيض نشر الانشراح من روض طي الاقتراح ، أبو عبد الله محمد بن الطيب الفارسي ، وفي أعلاه (الاقتراح في أصول النحو وجدله) ، السيوطي ، تحقيق وشرح محمود فجال ، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث ، دبي ، الإمارات العربية المتحدة ، ط ١ ، ٢٠٠٠ م .

٨٤- كتاب أرسطوطاليس في الشعر ، متى بن يونس ، تحقيق شكري محمد عياد ، دار الكاتب العربي ، القاهرة ، ١٩٦٧ م .

٨٥- كتابان في حدود النحو ، الشيخ شهاب الدين الأبيدي ، الشيخ جمال الدين الفاكهي ، دراسة وتحقيق علي توفيق الحمد ، د . ن ، د . م ، د . ت .

٨٦- كتاب سيوييه ، أبو بشر عمرو بن عثمان ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، دار الجيل ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٩١ م .

٨٧- كتاب العبارة ، من (سلسلة علم المنطق ، النص الكامل لمنطق أرسطو) ، تحقيق فريد جبر ، دار الفكر اللبناني ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩٩ م .

٨٨- كتاب العين ، الخليل بن أحمد ، تحقيق مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي ، دار الرشيد للنشر ، ١٩٨٠ م .

٨٩- الكليات ، معجم المصطلحات والفروق اللغوية ، أبو البقاء أيوب بن موسى الكفوي ، أعده للطبع ووضع فهارسه عدنان درويش ومحمد المصري ، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي ، دمشق ، ١٩٨٢ م .

٩٠- لسان العرب ، ابن منظور ، دار صادر ، بيروت ، د . ت .

- ٩١- لغات البشر ، أصولها وطبيعتها وتطورها ، ماريو باي ، ترجمه صلاح العربي ، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر ، القاهرة ، نيويورك ، ١٩٧٠ م .
- ٩٢- اللغة العربية ، تاريخها ومستوياتها وتأثيرها ، كيس فرستينغ ، ترجمه محمد الشراقي ، المجلس الأعلى للثقافة ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٣ م .
- ٩٣- اللعة الشهية في نحو اللغة السريانية ، على كلام مذهبى الغربيين والشرقيين ، السيد أقليمس يوسف داود ، التوزيع في الأردن : الأهلية للنشر والتوزيع ، عمان ، ط ١ ، ٢٠٠٨ م .
- ٩٤- المحصول في شرح الفصول (شرح فصول ابن معطفي النحو) ، ابن اياز البغدادي ، تحقيق شريف عبد الكريم النجار ، دار عمّار للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، ط ١ ، ٢٠١٠ م .
- ٩٥- المدارس السريانية في الشرق الأدنى القديم ، ماجدة محمد أنور ، إيتراك للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ط ١ ، ٢٠٠٩ م .
- ٩٦- المدارس النحوية ، شوقي ضيف ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٨ ، د . ت .
- ٩٧- مدخل إلى المنطق الصوري ، محمد محمد قاسم ، دار المعرفة الجامعية ، ٢٠٠٣ م .
- ٩٨- مراتب النحويين ، أبو الطيب اللغوي ، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم ، دار نهضة مصر ، القاهرة ، د . ت .
- ٩٩- المزهري في علوم اللغة وأنواعها ، جلال الدين السيوطي ، ضبطه وصححه فؤاد علي منصور ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ٨ ، ٢٠٠٩ م .

- ١٠٠- مسائل خلافية في النحو ، أبو البقاء العكبري ، تحقيق محمد خير
الحواني ، منشورات دار المأمون ، دمشق ، ط ٢ ، د . ت .
- ١٠١- مسالك الثقافة الإغريقية ، أوليري ، ترجمة تمام حسان ، عالم الكتب ،
القاهرة ، ٢٠٠٢ م .
- ١٠٢- المستدرك على الصحيحين ، محمد بن عبد الله المعروف بالحاكم ، تحقيق
محمود مطرحي ، دار الفكر ، بيروت ، لبنان ، ٢٠٠٢ م .
- ١٠٣- المستشرقون ، موسوعة في تراث العرب ، مع تراجم المستشرقين
ودراساتهم عنه ، منذ ألف عام حتى اليوم ، نجيب العقيقي ، دار المعارف
بمصر ، ط ٣ ، ١٩٦٥ م .
- ١٠٤- المستشرقون ونظرياتهم في نشأة الدراسات اللغوية العربية ، إسماعيل
عمايرة ، دار الملاحى للنشر والتوزيع ، إربد ، الأردن ، ١٩٨٧ م .
- ١٠٥- المستوى اللغوي للفصحى واللهجات وللنثر والشعر ، محمد عيد ، عالم
الكتب القاهرة ، ١٩٨١ م .
- ١٠٦- المعاجم العربية مع اعتناء خاص بمعجم العين للخليل بن أحمد ، عبد الله
درويش ، مطبعة الرسالة ، ١٩٥٦ م .
- ١٠٧- المعتزلة ، نشأتهم ، فرقهم ، آرائهم [كذا] الفكرية ، صلاح أبو السعود ،
مكتبة الناظفة ، الجيزة ، ط ١ ، ٢٠٠٤ م .
- ١٠٨- معجم الأدباء ، ياقوت الحموي ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ،
ط ١ ، ١٩٩١ م .

- ١٠٩- معجم أسماء المستشرقين ، يحيى مراد ، منشورات محمد علي بيضون ، دار الكتب العلمية ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ٢٠٠٤ م .
- ١١٠- معجم البلدان ، ياقوت الحموي ، دار إحياء التراث العربي ، بيروت ، لبنان ، ١٩٧٩ م .
- ١١١- المعجم العربي ، نشأته وتطوره ، حسين نصّار ، دار مصر للطباعة ، ط ٢ ، ١٩٦٨ م .
- ١١٢- معجم النحو ، عبد الغني الدقر ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٣ ، ١٩٨٦ م .
- ١١٣- مغني اللبيب عن كتب الأعراب ، ابن هشام الأنصاري ، تحقيق مازن المبارك ، ومحمد علي حمد الله ، دار الفكر ، ط ٢ ، ١٩٦٩ م .
- ١١٤- مفاتيح العلوم ، أبو عبد الله محمد بن أحمد الخوارزمي ، تقديم جودت فخر الدين ، دار المناهل بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٩١ م .
- ١١٥- المفتاح في الصرف ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق علي الحمد ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ١ ، ١٩٨٧ م .
- ١١٦- المفصل في تاريخ النحو العربي ، الجزء الأول ، قبل سيبويه ، محمد خير الحلواني ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، لبنان ، ط ١ ، ١٩٧٩ م .
- ١١٧- المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية ، أبو إسحاق الشاطبي ، تحقيق عبد الرحمن العثيمين ، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي ، جامعة أم القرى ، مكة المكرمة ، ط ١ ، ٢٠٠٧ م .

- ١١٨- المقتصد في شرح الإيضاح ، عبد القاهر الجرجاني ، تحقيق كاظم بحر
المرجان ، دار الرشيد للنشر ، العراق ، ١٩٨٢ م .
- ١١٩- المقتضب ، أبو العباس المبرد ، محمد عبد الخالق عضيمة ، عالم الكتب ،
بيروت ، ٢٠١٠ م .
- ١٢٠- مقدّمة ابن خلدون ، عبد الرحمن بن محمد بن خلدون ، تحقيق علي عبد
الواحد وافي ، الهيئة المصرية العامّة للكتاب ، القاهرة ، ٢٠٠٦ م .
- ١٢١- مقدّمة الصحاح ، أحمد عبد الغفور ، د . م . د . ت .
- ١٢٢- مقومات الجملة العربية ، علي أبو المكارم ، دار غريب للطباعة والنشر
والتوزيع ، القاهرة ، ٢٠٠٧ م .
- ١٢٣- من أسرار اللغة ، إبراهيم أنيس ، مكتبة الأنجلو المصرية ، القاهرة ،
ط ٦ ، ١٩٧٨ م .
- ١٢٤- مناهج البحث عند مفكري الإسلام ، واكتشاف المنهج العلمي في العالم
الإسلامي ، علي سامي النشار ، دار المعارف ، القاهرة ، ط ٤ ، ١٩٧٨ م .
- ١٢٥- مناهج التأليف المعجمي عند العرب ، معاجم المعاني والمفردات ، عبد
الكريم مجاهد مرداوي ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، عمّان ، ٢٠١٠ م .
- ١٢٦- المنطق وأشكاله ، محمد عزيز ، مؤسسة شباب الجامعة ، الإسكندرية ،
د . ت .
- ١٢٧- النحو العربي والدرس الحديث ، بحث في المنهج ، عبده الراجحي ، دار
النهضة العربية ، بيروت ، ١٩٧٩ م .

- ١٢٨- النحو العربي والعلوم الإسلامية ، دراسة في المنهج ، محمد الحباس ،
عالم الكتب الحديث ، إربد ، جدارا للكتاب العالمي ، عمان ، ط ١ ، ٢٠٠٩ م .
- ١٢٩- نحو المعاني ، أحمد الجواري ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ،
بيروت ، دار الفارس للنشر والتوزيع ، عمان ، ٢٠٠٦ م .
- ١٣٠- نزهة الألباء في طبقات الأدباء ، أبو البركات الأنباري ، تحقيق إبراهيم
السامرائي ، مكتبة الأندلس ، بغداد ، ط ٢ ، ١٩٧٠ م .
- ١٣١- نشأة الفكر الفلسفي في الإسلام ، علي سامي النشار ، دار المعارف ،
القاهرة ، ط ٨ ، د . ت .
- ١٣٢- نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة ، محمد الطنطاوي ، تعليق عبد العظيم
الشناوي ، محمد الكردي ، ط ٢ ، ١٩٦٩ م .
- ١٣٣- نقض المنطق ، ابن تيمية ، تحقيق محمد بن عبد الرزاق وسليمان بن عبد
الرحمن ، مكتبة السنة المحمدية ، القاهرة ، د . ت .
- ١٣٤- همع الهوامع ، جلال الدين السيوطي ، تحقيق عبد السلام هارون ، وعبد
العال مكرم ، مؤسسة الرسالة ، بيروت ، ط ٢ ، ١٩٨٧ م .

* ثانيًا : الأبحاث المنشورة والرسائل الجامعية :

١٣٥- الاستشراق وأثره على الثقافة العربية ، محمد إبراهيم حسن ، مركز

البحث والتطوير التربوي ، جامعة اليرموك ، ١٩٨٧ م .

١٣٦- بين منطق أرسطو والنحو العربي في تقسيم الكلام ، محمد خير

الحواني ، المورد ، ع ١ ، م ٩ ، ١٩٨٠ م .

١٣٧- الثقافة المنطقية في الفكر النحوي ، نحاة القرن الرابع الهجري نموذجًا ،

محي الدين محاسب ، دراسة منشورة في الشبكة العالمية للمعلومات على الموقع

الآتي : www.ahlalhdeth.com .

١٣٨- الحدود النحوية وتراثها في العربية ، إسلام خالد العمري ، رسالة

ماجستير ، جامعة اليرموك ، ١٩٩٦ م .

١٣٩- خواطر حول علاقة النحو العربي بالمنطق ، عبد القادر مهيري ،

حوليات الجامعة التونسية ، ع ١٠ ، ١٩٧٣ م .

١٤٠- قراءة في مصطلح سيبويه (تحليل ونقد) ، علي توفيق الحمد ، علوم

اللغة ، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع ، القاهرة ، ع ١ ، م ٩ ، ٢٠٠٦ م .

١٤١- منطق أرسطو والنحو العربي ، إبراهيم مذكور ، مجلة مجمع اللغة

العربية ، القاهرة ، ع ٧ ، ١٩٥٣ م .

١٤٢- نشأة النحو العربي في ضوء كتاب سيبويه ، جيران تروبو ، مجلة مجمع

اللغة العربية الأردني ، م ١ ، ع ١ ، ١٩٧٨ م .

* ثالثًا : المصادر والمراجع الأجنبية :

143 - GREEK ELEMENTS IN ARABIC LINGUISTIC
THINKING , C.H .M . VERSTEEGH , LEIDEN , 1977 .